



# امتلاك واستخدام الأسلحة النووية

في

## ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية

( خطوة للأمام نحو نزع أسلحة الدمار الشامل )

دكتور

ميسر رتيب محمد عبد الحافظ

مدرس القانون الدولي العام

كلية الحقوق - جامعة أسيوط

دار النهضة العربية - القاهرة

٢٠٠٩





# امتلاك واستخدام الأسلحة النووية في

## ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية

( - ملحة للأمم نحو نزع أسلحة الدمار الشامل )

دكتورة

معمّر رقيب محمد عبد الحافظ

مدرس القانون الدولي العام

كلية الحقوق - جامعة أسيوط

دار النهضة العربية - القاهرة

٢٠٠٩





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ  
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ  
اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }

سورة الحجرات : الآية ١٣







• ( نحن شعوب الأمم المتحدة .....

وقد آلينا على أنفسنا : .....

أن نتقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف .

وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية )

( ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٥ م )

• ( إن الدول التي وضعت هذه المعاهدة ، والتي تعرف : بأطراف المعاهدة :

مدركون الدمار الذي سوف يحيق بالبشرية نتيجة الحرب النووية وما يستتبع ذلك من ضرورة بذل كل جهد لمنع خطر قيام هذه الحرب ، وضرورة اتخاذ الإجراءات التي تكفل أمن الشعوب .

واثقون أن انتشار الأسلحة النووية سوف يزيد بالتأكيد أخطار الحرب النووية .  
متمسكون بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو لعقد اتفاق لمنع انتشار الأسلحة النووية على نطاق أوسع .

معلنون عن نيتهم في إنهاء سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن ، وكذا عن تعهدهم باتخاذ إجراءات فعالة من أجل نزع السلاح النووي )

( ديباجة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في ١٢ يونيو سنة ١٩٦٨ م )







## • إن الجمعية العامة ،

- إذ تعرب عن رغبة جميع الشعوب وأمانها في محو الحرب من حياة الجنس البشرى، وقبل أى شئ آخر، في تفادى وقوع كارثة نووية على النطاق العالمى .
- وإذ تدرك أن إقامة سلم دائم على الأرض ، فى العصر النووى ، يمثل الشرط الأولى للمحافظة على الحضارة الإنسانية وعلى بقاء الجنس البشرى .
- تؤكد أن ضمان ممارسة حق الشعوب فى السلم يتطلب من الدول أن توجه سياساتها نحو القضاء على أخطار الحرب ، وقبل أى شئ آخر الحرب النووية ، ونبذ استخدام القوة فى العلاقات الدولية، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

( إعلان بشأن حق الشعوب فى السلم ، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١١/٣٩ المؤرخ فى نوفمبر سنة ١٩٨٤م )





١٠ استعملوا أسلحة الكاظمين في تلك الحرب الأهلية في سوريا  
 في الحرب الأهلية السورية أيضاً في الحرب الأهلية السورية. وهذا يعني أن  
 أسلحة الكاظمين لم تكن موجودة في سوريا. ولا في لبنان. ولا في العراق. ولا  
 في ليبيا. ولا في ليبيا.

(بشكل عام، أسلحة الكاظمين لم تكن موجودة في سوريا. ولا في لبنان. ولا في العراق. ولا في ليبيا.)

١١ إن مخزون العالم من الأسلحة النووية حالياً يقدر بـ ١٦ ألف طن من مادة (TNT) وهو القابل لثلاث مليارات طن من حبوب البازيل في الحرب العالمية  
 الثانية. هذا يعني أن ثلثي مخزون العالم من الأسلحة النووية  
 حالياً هي قوة تدميرية أكثر بـ خمسة آلاف مرة من تلك القوة التدميرية  
 التي أدت إلى وفاة ١٠٠ ألف شخص في الحرب العالمية الأولى. في ذلك  
 الوقت، القوة التدميرية التي كانت في العالم كانت كافية لدمار كل رجل وامرأة وطفل على  
 وجه الأرض.

(الأسلحة النووية هي أسلحة تدميرية هائلة. في الحرب العالمية الأولى، كانت القوة التدميرية التي أدت إلى وفاة ١٠٠ ألف شخص في الحرب العالمية الأولى. في ذلك الوقت، القوة التدميرية التي كانت في العالم كانت كافية لدمار كل رجل وامرأة وطفل على وجه الأرض.)





# إهداء

إلى :

❁ ضحايا استخدام القنبلتين النوويتين في هيروشيما ونبجازاكي .

❁ ضحايا العدوان الغاشم في غزة والعراق وأفغانستان .

❁ كل دولة تحافظ على الشريعة الدولية وتحترم حقوق الإنسان .

❁ كل من ينادى بإزالة أسلحة الدمار الشامل .

❁ الهبة التي وهبني الله إياها .





# المقدمة





## المقدمة

---

إذا كان القرن العشرون هو قرن الخوف — كما وصفه الفيلسوف " ألبير كامو " <sup>(١)</sup> ، وأن الخوف قد يكون نتيجة حدوث ضرر يصعب ضبطه نتيجة استخدام أسلحة الدمار الشامل ، فإن القرن الحادى والعشرين هو قرن الرعب من الأخطار الفادحة الناشئة عن انتشار هذه الأسلحة .

وإذا كان القرن العشرون هو قرن اكتشاف الذرة ، والذي شهد مأساة الدمار الشامل لمدينتين يابانيتين هما هيروشيما ونجازاكي جراء استخدام القنبلة الذرية لأول مرة فى التاريخ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وأثار الدمار والهلاك اللذين مازالا شاهدين على بشاعة الحرب النووية فى إهلاك الحرث والنسل والضرع ، فإن القرن الحادى والعشرين يجب أن يكون قرن التخلص من السلاح النووى ووقف السباق نحو حيازته وتصفية الترسانات النووية ، التى مازالت تحتفظ بها الدول دون داع .

حيث تمثل الأسلحة النووية أحد الأمثلة على التكنولوجيا الخطرة التى صنعها الإنسان خلال القرن العشرين المنصرم ، فهذه الأسلحة تشكل — بلاشك — قضية قائمة دوماً ، وستبقى كذلك حتى تنتهى الصراعات بين البشر .

---

(١) ألبير كامو Albert Camus مؤلف وفيلسوف فرنسى مولد فى ٧ نوفمبر ١٩١٣م بمدينة الدرعان بالجزائر ، حصل على جائزة نوبل فى الآداب سنة ١٩٥٧م ، وكان ثانياً أصغر حاصل على جائزة نوبل فى الآداب بعد (روديارد كيبلنج) ، توفى فى حادث سيارة بعد استلامه الجائزة بثلاث سنوات سنة ١٩٦٠م .

- حولية لجنة القانون الدولى ، الدورة الخمسين ، عام ١٩٩٨م ، ص ١٧٤ .

- A/CN-4/SER.A/1998.

- <http://ar.wikipedia.org>.

وأيضاً :

فالأسلحة النووية مدمرة وقاتلة فهي تلحق أضراراً في الأرواح  
السكان حيث تطول المقصود بالتدمير وغير المقصود ، وليس هناك من  
سيز إلى تجاهل علاقة مبدأ التدمير الشامل بالسياسة ، فالأسلحة المعنية  
كانت في أحسن الأحوال وسيلة ردع ، وفي أسوأها وسيلة هجومية ، وفي  
جميع الحالات كانت أداة لرفع شأن دولة معينة أمام خصومها ، غير أن  
خبرة ما بعد الحرب الباردة أثبتت أن المصير الاستراتيجي لأي نظام  
سياسي يتوقف على طبيعته وعلى درجة تحقيقه انسجاماً اجتماعياً

ومما لا شك فيه أن العالم يدرك مخاطر الأسلحة النووية والاتجاه  
العام - وإن كان بطيئاً - هو التخلي عنها ، وفي الفترة الأخيرة تصدرت  
قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية اهتمام دول  
العالم خاصة بعد تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وظهور قوى  
نووية أخرى مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية وكذلك إعلان إيران عن  
برنامج طموح للطاقة النووية .

و حالياً يزداد الموقف تعقيداً بعد أن قامت الدول المالكة لهذه  
التكنولوجيا النووية بتسريبها لدول حليفة لها لتستخدمها في إيقاع الظلم على  
دول أخرى ليست حليفة ، وبالتالي أصبحت القدرة النووية أداة إرهاب وظلم  
وتعدي خاصة إذا تم استخدامها في الحروب .

ومنذ نشأة الحياة والحرب سجل بين البشر ، ولقد صحبت الحرب  
إن - في مسيرته عبر القرون ، وحفل سجل البشرية بالحروب  
والصراعات حتى غدت الحرب سمة من أبرز سمات التاريخ الإنساني .  
وبدت صفحات ذلك التاريخ ملطخة بدماء الضحايا برهانا على تلك الأحوال  
والفظائع التي خربت الحروب على بني الإنسان .

الحرب كانت دائماً ولا تزال وسيلة الإنسان في تحقيق غاياته  
وأطماعه واغتصاب ما يمتلك أقرانه وفرض سيطرته عليهم ، وتطورت



أسبابها بتطور المدنية : فمن حروب دينية إلى حروب استعمارية لفرض السيطرة والتوسع والاستغلال ، إلى حروب سياسية وحروب مذهبية ، إلى حروب التحرير والاستقلال .

والحرب حدث لازم للبشرية في جميع العصور منذ فجر التاريخ ، ولقد حدثت حروب طاحنة قاستها الإنسانية على مر الأجيال والقرون ، وكانت هذه الحروب ولا تزال تجتاح البلدان وتدمر معالم الحضارة وتزداد قسوتها جيلاً بعد جيل باكتشاف معدات وأسلحة جديدة تستخدم للتدمير والتخريب .

وقد اتسمت الحروب والصراعات في العصور القديمة بالوحشية والمغالاة في سفك الدماء وتفاوتت قسوة الحروب وبشاعتها بتطور فكر الإنسان وازدياد قدرته على اختراع أسلحة ووسائل الدمار التي يستخدمها في القتال ، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى نوع من القواعد التي يتعين مراعاتها أثناء تلك الصراعات المسلحة وهنا نستطيع أن نضع أيدينا على الجذور الأولى لقانون الحرب .

هذه الجذور الأولى لقانون الحرب وجدت في ظل الأديان السماوية — رغم اختلاف مواقفها من الحرب — حداً سمح لها بشئ غير قليل من النمو والازدهار ، وأتيح للفقهاء الإسلاميين أن يشيدوا نظرية متكاملة في قانون الحرب ، حتى عدّ الفقيه الإسلامي ( محمد بن الحسن الشيباني ) المؤسس الأول لقانون الحرب .

وأبدى فقهاء القانون الدولي العام — بمفهومه الحديث — منذ نشأته الاهتمام بقانون الحرب وكانت المعالجة القانونية للحرب وتنظيم أبعادها المختلفة تمثل محوراً رئيسياً للجهود الفقهية ، ثم عرف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين سلسلة من المؤتمرات والجهود الدولية استهدفت تقنين المبادئ التي استقر عليها الفقه والعرف الدولي بشأن الحرب .

المقدمة ..... د. محمد رتيب محمد

وكانت مؤتمرات بروكسل ١٨٧٤م ، ولاهاي في عامي ١٨٩٩ ، ١٩٠٧م من أبرز العلامات في هذا المجال .

وجاءت سلسلة مؤتمرات جنيف - التي قامت الحركة الدولية للصليب الأحمر الدولي بالإعداد لها منذ ١٨٦٤م - تعبيراً عن الرغبة الأكيدة في إقامة صرح قانوني يستهدف توفير أكبر قدر من الحماية لضحايا الحرب بصفة عامة .

وإذا نظرنا إلى أن مؤتمرات بروكسل ولاهاي كانت تستهدف تحقيق السلام ، ولذلك سميت ( مؤتمرات السلام ) ، فإن اهتمامها بقانون الحرب كان في الحقيقة تعبيراً عن الرغبة في إيراد بعض القيود على حق الدولة المطلق في شن الحرب وممارستها دون قيود .

وعندما واجه العالم فداحة أهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللذان كشفنا عن الأبعاد الرهيبة لظاهرة الحرب الشاملة في ظل التطور العلمي والفني الهائل وما يمكن أن يجره استخدام أسلحة التدمير الشامل من عواقب وخيمة تضع الجنس البشري بأسره على حافة الهاوية ، بدأ البحث الجاد عن الوسائل التي تكفل القضاء على حق الدولة في شن الحرب .

وعلى الرغم من إمكانية قتل ملايين من البشر باستخدام أسلحة تكنولوجية تقليدية ، إلا أن أسلحة الدمار الشامل بأنواعها الثلاثة النووية والكيميائية والجرثومية تكون مختلفة لقدراتها على قتل أعداد هائلة من الناس باستعمال قنبلة وحيدة ، فعلى سبيل المثال : فإن القنبلة الذرية بالمقارنة بحجمها ووزنها لها القدرة على التدمير والهلاك حتى بعد تفجيرها ويبقى تأثيرها لسنوات طويلة .

ولعل هاجس الخوف من انتشار الأسلحة النووية أصبح يؤرق الكثيرين في عالمنا المعاصر بسبب ما استقر في نفوس الناس من الرهبة من التفجير النووي منذ ألقت واشنطن القنبلتين النوويتين على هيروشيما



المقدمة .  
د. معمر رتيب محمد

وناجازاكي في عام ١٩٤٥م وما تبع ذلك من أهوال وكوارث يعجز عنها الوصف .

ونظراً لأن موضوع الأسلحة النووية يمس قطاعات كبيرة من شعبنا العربي المعرض للخطر الداهم فإن هذا البحث المتواضع يتناول حياة وامتلاك السلاح النووي واستخدامه في الحرب ، حيث تلقى الضوء على ماهية الأسلحة النووية في فصل تمهيدى ثم نخصص الفصل الأول لموقف القانون الدولي من امتلاك واستخدام الأسلحة النووية ، ونعرض في الفصل الثانى القانون الدولي الإنسانى وحظر استخدام الأسلحة النووية .

وفي الفصل الثالث والأخير نتكلم عن مدى إمكانية استخدام الأسلحة النووية في بعض الحالات الخاصة .

ونتوج هذا البحث المتواضع بخاتمة نلخص فيها وجهة نظرنا في ظاهرة الحرب من جهة ومدى الأضرار الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية من جهة أخرى .

والله سائل التوفيق والسداد .....

د. معمر رتيب محمد عبدالحافظ

مدرس القانون الدولي العام

كلية الحقوق — جامعة أسيوط

أسيوط في مايو ٢٠٠٩م





الفصل التمهيدي

ماهية الأسلحة النووية





## الفصل التمهيدي

### ماهية الأسلحة النووية

==

بدأ معرفة السلاح النووي من خلال استغلال خاصية الانشطار لبعض المعادن الثقيلة غير المستقرة مثل ( اليورانيوم والبلوتونيوم ) ، ثم تطور ذلك للأسلحة الاندماجية التي تفوقها في قوتها الانفجارية ، وقد صنفا كأسلحة ذات استخدام إستراتيجي ( تستخدم ضد الأهداف الإستراتيجية والمساحية الكبيرة ) واستمر التطوير إلى نظم نووية إشعاعية فقط ، ثم بتطور تقنيات التصغير تم التوصل إلى أسلحة نووية تكتيكية للاستخدام في مسارح العمليات وضد الأهداف المحدودة الحجم .

ومن المعروف أن الأسلحة النووية أضافت أبعاداً جديدة إلى قوة التدمير التي يمتلكها الإنسان ، فالأسلحة النووية المتوفرة حالياً يوجد بينها أسلحة ذات قوة تدمير تقدر بملايين الأطنان ، أي أن القوة التدميرية لسلاح منها تعادل قوة انفجار جميع المتفجرات التي استخدمت في الحروب منذ استخدام ملح البارود وحتى الآن .

فاستخدام أسلحة من هذا القبيل في الحرب يؤدي إلى قتل الملايين من البشر وتدمير الحياة الاجتماعية ونهاية الحضارات والمدنات وتعرض كثيرون ممن سوف ينجون من الهلاك المباشر إلى أضرار الإشعاعات النووية التي سوف تسبب لهم أضراراً عاجلة واجلة يمتد بعضها إلى ذريتهم<sup>(١)</sup>.

(١) حيث تعادل قنبلة هيروشيما قوة الانفجار التي تحدث من إطلاق أربعة ملايين مدفع ميداني إذا انفجرت قنابلها في وقت واحد ، كما أن انفجار قنبلة هيدروجينية قوة ميجا طن واحد تعادل مائتي مليون من طلقات المدافع العادية .

د. محمود خيرى بنونه : القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١م ، ص ١١ .



وقد عرفت معاهدة تحريم الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية السلاح النووي بأنه : كل جهاز قادر على إطلاق طاقة نووية دون سيطرة عليها ، وله من الخواص ما يجعله مناسباً للاستخدام في الأغراض العسكرية ، ولا يدخل في هذا التعريف الوسائل التي تستخدم في نقل أو إطلاق هذا الجهاز ، إذا كانت منفصلة عنه ، وليست جزءاً منه " (١) :

وقبل دراسة الوضع القانوني لحيازة واستخدام الأسلحة النووية لابد من الإلمام بأنواع هذه الأسلحة والأضرار التي تترتب عليها واستخدامها في الحرب العالمية الثانية. وقد خصصنا لذلك هذا الفصل التمهيدي .

(١) انظر نص الاتفاقية م (٥) ملحق البحث ، وايضاً :

- Charles (J) and Moxley (Jr) : " Nuclear Weapons and International law in the post cold war world " Austin, 2000, p.18.

## المبحث الأول

### أنواع الأسلحة النووية

==

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطورت الأبحاث والتجارب لأجل صناعة أسلحة نووية أخرى تناسب في حجمها وقوة تدميرها الأهداف العسكرية المتباينة التي تدعو الحاجة إلى تدميرها في الحروب القادمة ، سواء ما كان منها في البر أو البحر أو الجو ، وأدت هذه الأبحاث إلى صناعة قنابل نووية متفاوتة في الحجم والقوة : فالأسلحة النووية هي تلك الأسلحة التي تستخدم الذرة ومكوناتها في إحداث التدمير الشامل وتتنوع إلى قنابل ذرية وهيدروجينية ونيوترونية :

#### أولاً : القنبلة الذرية Atomic Bomb .

- يطلق اصطلاح القنبلة الذرية على القنابل التي يحدث فيها الانفجار نتيجة انقلاق نويات عنصر اليورانيوم ٢٣٥ أو البلوتونيوم ٢٣٩ ، فهذه القنابل تنفجر نتيجة للانشطار النووي (fission) ، ولذا كان من الصواب أن يطلق عليها "قنبلة الانشطار النووي" والتي تعرف بـ (A-Bomb) <sup>(١)</sup>.

(١) " تتكون القنبلة النووية عادة من ( ٤ - ٨ ) كيلو جرامات من عنصر اليورانيوم مقسم إلى كميتين منفصلتين إحداهما من عنصر ( اليورانيوم ٢٣٥ ) والمخضب سريع الانشطار والكمية الأخرى من ( البلوتونيوم ٢٣٩ ) ونسبة ٨٠% و ٢٠% على الترتيب ، وبواسطة جهاز خاص بالقنبلة يتم جمع وضغط هاتين الكميتين ضغطاً مفاجئاً إلى حجم أصغر ، ويمكن إحداث هذا الضغط باستعمال كمية محدودة من مادة (T.N.T) شديدة الانفجار ، وحتى يكون الانفجار النووي ناجحاً يجب الاستفادة من جميع النيوترونات المنبعثة في شطر جميع نوى اليورانيوم أو البلوتونيوم ، ويتطلب ذلك نقاء هاتين المادتين من الشوائب التي تمتص النيوترونات المتولدة أو تبطئ سرعتها ، وذلك بأن تكون كمية اليورانيوم أو البلوتونيوم مناسبة".

- Hans ( A. B. ) : " The Nuclear weapons Archive : A guide to Nuclear weapons " U. S, 2007, p. 37 – 39 .

• وتعرف القنبلة الذرية بقنبلة الكيلوطن ، إذ تقدر قوة انفجارها بما يعادل قوة انفجار آلاف الأطنان من مادة (T.N.T) وهي مادة شديدة الانفجار تستخدم للتفجير ، وقد تمت صناعة القنبلة الذرية الأولى ضمن مشروع مانهاتن الأمريكي وتحدد تفجيرها يوم ١٦ يوليو ١٩٤٥ م في ولاية نيومكسكو ، وقد أنفقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ألفي مليون دولار وتمت التجربة بنجاح ساحق<sup>(١)</sup>.

• وكان نجاح هذه التجربة حافزاً على العمل بجد ونشاط لإنهاء صنع قنبلتين أخريين ، وأسقطت القنبلة الأولى فوق مدينة هيروشيما اليابانية في اليوم السادس من أغسطس ١٩٤٥ م ، كما أسقطت الثانية في يوم التاسع من أغسطس ١٩٤٥ م فوق مدينة نجازاكي اليابانية أيضاً وقد قدرت قوة القنبلة الذرية الأولى بما يعادل ٢٠ كيلوطن ، وكان وزنها يتراوح بين ٩ - ١٠ آلاف رطل وتطورت الأبحاث بعد ذلك لصنع قنابل ذرية ذات أحجام وقدرات تدمير مختلفة يمكن قذفها بالمدفعية وقاذفات الصواريخ<sup>(٢)</sup>.

• وقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب عدة تجارب في عام ١٩٤٦ م لمعرفة تأثير الانفجار الذري على البحر ثم تأثيره على القوات البحرية ، ولم يلبث أن فجر الاتحاد السوفيتي (سابقاً) - روسيا حالياً - قنبلته الأولى في سبتمبر ١٩٤٩ م في سيبيريا ثم توالى بعد ذلك تجاربه العديدة ، وفجرت بريطانيا قنبلتها الأولى في أكتوبر ١٩٥٢ م ، وفرنسا فجرت قنبلتها الأولى في فبراير ١٩٦٠ م في صحراء الجزائر ، كما فجرت الصين الشعبية قنبلتها الذرية الأولى في أكتوبر ١٩٦٤ م<sup>(٣)</sup>.

(١) د. مدوح حامد عطية : البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٤ - ٣٧ .

(٢) د. محمود خيرى بتونه : المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٣) د. محمد بهاء الدين الغمري : المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وأفريقيا ، بحث مقدم لمؤتمر الخيار النووي في الشرق الأوسط - مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط في الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٩٩ م ، ص ١١٩ .



- والآن تطورت صناعة القنابل الذرية ، فقد كانت القنبلة النووية الأولى التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية تزن أربعة أطنان وتحتوى على قدرات تدميرية تعادل عشرون ألف طن من مادة ( T.N.T ) ، أما اليوم فالقنبلة الذرية أصبحت تزن ٠,١ من الطن أى ( ١٠٠ كيلو ) فقط بقدرة تدميرية تعادل مائتين ألف طن من مادة ( T.N.T ) ، ومن المعروف أنه كلما زادت القوة التدميرية للقنبلة وقل وزنها كانت أكبر كفاءة ، بحيث يمكن حملها بسهولة على شكل رؤوس نووية بواسطة الصواريخ .

والجدير بالذكر أن هذه القنابل تستخدم أساساً كأسلحة إستراتيجية للهجوم على أهداف كبيرة مثل المدن ، ويمكن الآن تصنيع قنابل نووية صغيرة تكون قدرتها التدميرية فى حدود ألف إلى خمسة آلاف طن من مادة T.N.T وتستخدم كأسلحة تكتيكية يتم قذفها بمقاتلات قاذفة أو صواريخ للهجوم على أهداف صغيرة مثل المطارات ومصانع الأسلحة ومواقع الصواريخ وغيرها مما يحسم نتائج المعارك <sup>(١)</sup>.

## ثانياً : القنبلة الهيدروجينية Hydrogen Bomb :

- القنبلة الهيدروجينية : هى سلاح نووى أشد فتكاً وأعظم تدميراً من القنبلة الذرية وتنتج الطاقة المدمرة من هذه القنبلة نتيجة اندماج نويات نظيرى عنصر الأيدروجين ( ديوتريوم - تريتيوم ) أى أن الانفجار يتم نتيجة الاندماج النووى fusion وذلك بمعاونة طاقة حرارية نووية ، وتعرف القنبلة الهيدروجينية بقنبلة " الميجاطن " أى قنبلة ملايين الأطنان إذ تقدر قوة انفجارها بملايين الأطنان <sup>(٢)</sup> .

(١) لواء د. محمد نبيل فؤاد : الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومى ، بحث مقدم لمؤتمر مستقبل الخيار النووى فى الشرق الأوسط ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، فى الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٩٩م ، ص ٣٤٩ .

(٢) Hans (A.B) : op. cit. p. 38.



- ففي القنابل الهيدروجينية التي تعرف بـ ( H- Bomb ) يتم ( اندماج ) بدلاً من ( انشطار ) نواه أثقل مع نواه أخف لنظائر الهيدروجين (ديوتريوم - تريتيوم ) ليكونا مع بعضهما الهيليوم ، حيث يصاحب عملية الاندماج طاقة هائلة تفوق الطاقة الانشطارية عدة مرات ، غير أن عملية الاندماج تحتاج إلى رفع درجة حرارة مخلوط ( ديوتريوم - تريتيوم ) إلى مائة مليون درجة مئوية أو أكثر وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام قنبلة ذرية تصل فيها درجة الحرارة لحظة الانفجار إلى هذه الدرجة ، ومن ثم فإن القنبلة الهيدروجينية تتكون من مرحلتين :

الأولى انشطارية ( قنبلة ذرية تعمل كمحرك بادي ) .

والثانية اندماجية حيث يتم فيها اندماج نظائر الهيدروجين (ديوتريوم - تريتيوم) تحت تأثير الحرارة الناتجة عن المرحلة الأولى<sup>(١)</sup>.

- وقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية أول تجربة للقنبلة الهيدروجينية في المحيط الهادئ سنة ١٩٥١م ، وقد فجر الاتحاد السوفيتي (سابقاً) سنة ١٩٦٣م قنبلة هيدروجينية بناتج يعادل " ٥٨ مليون طن " أي تعادل ٣٠٠٠ قنبلة عيارية نجازاكي .

ويظهر من المقارنة بين القنبلة الذرية ونظيرتها الهيدروجينية أن الثانية تفوق الأولى في قدرتها التدميرية بمراحل وإن كانت أكثر تكلفة وأصعب صنعاً .

(١) " والقنبلة الهيدروجينية تتكون من ١,٣٦ كيلو جرام من عنصر التريتيوم ، ٠,٩١ كيلو جرام من عنصر الديوتريوم ، وتحتاج لإتمام عملية الاندماج تفجير نووي محدود ، لذلك يحاط بهذا المخلوط قنبلة ذرية تستخدم الطاقة المتولدة في اندماج مكونات المخلوط لتكوين الهيليوم وانطلاق مقدار من الطاقة يعادل ما ينتج من انفجار عشرين مليون طن من مادة T.N.T لذلك يطلق على القنبلة الهيدروجينية القنبلة الحرارية "

- Henry (W.S) : " Atomic Energy for military purposes " , U. S., 1995, p. 63.

### ثالثاً : القنبلة النيوترونية .

هي عبارة عن قنبلة هيدروجينية مصغرة ، إلا أن تركيبها وتأثيرها يختلف عن القنبلة الهيدروجينية ، حيث إن معظم مفعول القنبلة النيوترونية يكون على شكل أشعة نيوترونية تخترق الأجسام الحية وتؤدي إلى قتلها في الحال ، بينما لا تؤثر على المنشآت بشكل يذكر ، وذلك على عكس الأنواع الأخرى من الأسلحة النووية (١) .

وترجع نشأة هذه القنبلة إلى عام ١٩٥٨م (٢) ، وقد سميت بالقنبلة النيوترونية لأنها تتسبب في قتل الأفراد وسائر الكائنات الحية نتيجة تولد ومضات سريعة ومفاجئة من النيوترونات ذات السرعة العالية ، ويكون انبعاث النيوترونات من القنبلة على حساب قلة موجة الضغط والموجة الحرارية .

ومن هذا يتضح أن الفكرة العامة للقنبلة النيوترونية تكمن في تحقيق الهدف الرئيسي منها وهو إبادة القوة البشرية مع الإبقاء على المنشآت والمباني وباقي الأغراض دون إصابتها ، فاستخدام هذا السلاح سيقصر على ميدان المعركة ، حيث تطلق القنبلة النيوترونية بواسطة الصواريخ من طراز " لانس " أو " قذائف المدفعية " ضد الأهداف على مسافات من ٢٥ إلى ٧٥ ميلاً .

ولذلك تسمى القنبلة النيوترونية " بالقنبلة الذرية النظيفة " والعارين للمؤلفين منها هما واحد كيلو طن ، واثنين كيلو طن .

==

(١) د. محمد زكي عويس : أسلحة الدمار الشامل ، الطبعة الأولى ، سنة ٢٠٠٣م ، دار العين للنشر ، القاهرة ، ص ٤٤ .

(٢) ( في عام ١٩٥٨ أعلن " لورينهايمر " الملقب " بابي القنبلة الذرية " عن حاجته إلى مجموعة من الدارسين للنايين لمساعدته في عملية " تنظيف الأسلحة الذرية " ، يعني بذلك تقليل التلوث بالمواد المشعة ، ومن خلال تنفيذ هذه المهمة تمكن الطالب النابه في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ( سام كوهين ) من التوصل إلى اختراع القنبلة الذرية النظيفة أو القنبلة النيوترونية ، ولذلك سمى ( سام كوهين ) بابي القنبلة النيوترونية " .  
- انظر : د. مدوح حامد عطية ، لواء / صلاح الدين سليم : الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في عالمنا المعاصر " ، الطبعة الأولى ، دار سعد الصباح ، الكويت ، سنة ١٩٩٢م ، ص ٥٣ وما بعدها .





## المبحث الثاني

### استخدام الأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية

==

يعد استخدام القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية هو أول استخدام في التاريخ لذلك السلاح الفتاك ، حيث كان التفجير الأول والأكثر شهرة عندما أسقطت القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما في السادس من أغسطس سنة ١٩٤٥ وقد اختير جسر ( أيوى ) وهو واحد من بين ٨١ جسراً تربط السبعة أفرع في دلتا نهر أوتا ليكون نقطة الهدف .

وقد أطلق على هذه القنبلة مسمى " الولد الصغير " وكانت تزن ٤,٥ طن من اليورانيوم ٢٣٥ (١)

أولاً : قصف مدينتي هيروشيما ونجازاكي بالقنبلة الذرية ( أول استعمال في التاريخ ) :

في أواخر يوليو عام ١٩٤٥ م تمكن الحلفاء من القضاء على الأسطولين اليابانيين الحربى والتجارى وساهمت الغواصات الأمريكية في فرض السيطرة والسيادة البحرية للحلفاء ، وساء موقف العسكريين اليابانيين ولكنهم كانوا يحاولون جاهدين تنظيم قواتهم لمقاومة الغزو حتى الفناء ، مما أدى بالزعيم الأمريكى (ترومان) إلى إصدار قراره باستخدام القنبلة الذرية مدفوعاً بعوامل عديدة منها ما وجده الحليفان الأمريكى والبريطانى فيها من مزايا ، كانت كارثة

(١) " يعد عام ١٩٤٥ ، هو بداية إنتاج أسلحة الدمار الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة علماء كبار مثل : روبرت أوبنهايمر ، أنريكو فيرمي ، وارنر كومبتون ، وليو سزيلارد ) وذلك بتوجيهات من روزفلت في سنة ١٩٣٩ ضمن مشروع سرى أطلقوا عليه اسم " مشروع مانهاتن " بعد بداية الحرب وأعلن فيرمي نجاح التجربة "

- Blackaby (F), Goldblat (J), and Lodgaard (S) : " No- first- use of nuclear Weapons " Oxford University press, 1986, p. 19 .

(بيرل هاربر ) لا تزال في مخيلته ، بجانب أنه لو تعرض الأمريكيون لخسائر شديدة أثناء الغزو دون استخدام القنبلة الذرية لأصبح ترومان في مركز خطير أمام الشعب الأمريكي .

وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٥ م صدر الإنذار لليابانيين موقعاً عليه من تشرشل وترومان يطلبان فيه التسليم دون قيد أو شرط ، فرفضه اليابانيون ، فأصدر ترومان أوامره بإلقاء " القنبلة الخاصة " على إحدى المدن اليابانية الأربعة ومن بينهم هيروشيما ونجازاكي ، وفي فجر اليوم السادس من أغسطس سنة ١٩٤٥ م تم وضع القنبلة الذرية الأولى على الطائرة ووصلت فوق المدينة في الثامنة والرابع صباحاً وأسقطت القنبلة في وسط المدينة وحولتها إلى بقايا أشباح في ثوان معدودة ، ومحي أثر وسط المدينة من الوجود وأصبحت مبان هيروشيما أكواماً تستنجد طالبة الرحمة والماء ، وكان بين القتلى ٢٥,٠٠٠ طفل وولد وفتاة دون الثامنة عشرة ، وكان ما حدث من الخسائر يعادل أربعة أضعاف ما قدر من قبل ، إذ بلغ عدد القتلى حوالي ٨٠ ألف فرد (١).

وتقرر التعجيل باستخدام القنبلة الذرية الثانية حتى يكون للضريبتين الرهيبتين أثرهما المعنوي على اليابانيين وخوفاً من أن يعطل سوء الأحوال الجوية استخدام القنبلة الذرية الثانية ، وفي اليوم التاسع من أغسطس سنة ١٩٤٥ م أسقطت القنبلة الذرية الثانية على مدينة ( نجازاكي ) فأحدثت من الخسائر ٤٠ ألف فرد بينهم أسرى من الحلفاء ، كما قتل بعض رجال الدين المسيحي وتدمت الكنائس والمستشفيات والمدارس ، وما حدث في نجازاكي يشابه ما حدث في هيروشيما (٢).

(١) " تشير الإحصاءات إلى أن عدد ضحايا القنبلة الأولى الملقاة على هيروشيما وحدها بلغ نحو ١٤٠ ألف نسمة بنهاية ١٩٤٥ ، وارتفع إلى ما يقرب من ٢٧٧ ألفاً بحلول عام ١٩٥٠ . وكانت تلك القنبلة بدائية الصنع وصغيرة إذا ما قيسَت بالأسلحة النووية الحديثة . انظر .. د. محمد عبدالله محمد نعمان : ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠١ م ، ص ٣٧ .

(٢) د. نبيل بشر : المسؤولية الدولية في عالم متغير ، الطبعة الأولى ، مطبعة عبير ، القاهرة . ١٩٩٤ م ، ص ٢٩٧ .

ثانياً : ما هي الأسباب الحقيقية لاستخدام القنبلة الذرية فى الحرب العالمية الثانية ؟ .

تعددت الأسباب التى أدت إلى استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان فى الحرب العالمية الثانية وأهم هذه الأسباب هي :

١ . انتقام الأمريكيين من الكارثة التى أصابتهم فى (بيرل هاربر) على أيدي اليابانيين مما دعا الرئيس الأمريكى ترومان إلى إلقاء خطاب قال فيه : "لقد وجهنا القنبلة الذرية ضد هؤلاء الذين اعتدوا علينا دون إنذار فى بيرل هاربر ، والذين أذاقوا أسرى الحرب الأمريكيين مرارة الجوع والحرمان وأساءوا معاملتهم وعذبوهم ، وانتقاماً ممن لم يعد لهم شرف عسكري بعد بيرل هاربر (١)

٢ . رغبة الأمريكيين وعلى رأسهم ترومان بالآ تذهب الأموال التى أنفقت فى صناعة القنابل الذرية سدى .

ويرى البعض - فى معرض تعليقه على هذا السبب - أن ترومان كان مدفوعاً بأراء بعض القادة العسكريين المتطرفين وعلى رأسهم الجنرال (ريتشارد جروف) والذي كان يسعى لتحقيق هدف واحد هو ألا تذهب المليارات من الدولارات التى أنفقت على صناعة القنبلة الذرية هباءً (٢).

٣ . رغبة الرئيس الأمريكى ترومان فى تحقيق نصر سريع بعد توليه الرئاسة عقب وفاة روزفلت .

وذلك لا يتعرض لعبء لا طاقة له به فى فجر رئاسته إذا ما تعرضت الجيوش الأمريكية لخسائر أخرى كما حدث من قبل فى بيرل هاربر .

(١) انظر فى ذلك د. سمير محمد فاضل : المسئولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، مطبعة عالم الكتب ، سنة ١٩٧٦م ، ص ٢٧٣ .

(٢) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٥٦ : ٥٨ .





٤ . التخلص من إشراك روسيا في الحرب ضد اليابان واحتلالها .

وكان الساسة الأمريكيون وعلى رأسهم ترومان يرون في القنبلة الذرية أداة تدعم موقفهم السياسي حتى يمكنهم إملاء شروطهم في نهاية الحرب ، وذلك لأن القوة هي الشيء الوحيد الذي تفهمه روسيا كما يقولون .

٥ . برر ترومان قراره هذا بأن القنبلة الذرية سوف تعجل بإنهاء الحرب واستسلام اليابان .

مما يؤدي إلى تدعيم موقف الولايات المتحدة الأمريكية أمام حلفائها في مفاوضات ما بعد الحرب <sup>(١)</sup> .

= = =

---

(١) د. سمير محمد فاضل : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

### المبحث الثالث

#### أضرار استخدام السلاح النووى فى الحرب

===

إذا كان تفجيرى هيروشيما ونجازاكي بقتلتين انشطارييتين معيزولتين وفرديتين تعادل قوتهما التفجيرية من ١٣ إلى ٢٠ ألف طن (كيلو طن ) من مادة TNT شديدة الانفجار فإن متوسط حجم الأسلحة الحرارية ( القنبلة الهيدروجينية) اليوم تعادل ٥٠٠ كيلو طن وبعضهما يصل إلى عشرين مليون طن ، وتبلغ الترسانة الحالية فى العالم نحو ٥٠,٠٠٠ سلاحاً نووياً ، فإذا علمنا أن بإمكان هذه الأسلحة بلوغ أى هدف فى العالم خلال دقائق فأى أضرار يتعرض لها شعوب الأرض قاطبة من جراء استعمال هذه الأسلحة سواء عن طريق العمد أو الخطأ ، والآثار البيولوجية التى تحدث نتيجة لذلك على المدى الطويل وأى أخطار تصيب الإنسان من التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو مجرد وجودها <sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن نتائج البحوث التى تناولت موضوع أضرار استعمال السلاح النووى ترصلت إلى أن حجم التأثيرات المباشرة والبعيدة المدى على الجنس البشرى والبيئة هو من الضخامة بحيث تكون الإصابات البشرية أكثر من المعقول بحيث يتجاوز عدد الوفيات الملايين ، ومن المعروف أن ٧٨ ألف مواطن قتلوا ، ٨٤ ألف مواطن أصيبوا فى هيروشيما ، وأن ٢٧ ألف مواطن قتلوا و ٤١ ألف مواطن أصيبوا فى نجازاكي علاوة على إصابة من بقوا أحياء نتيجة تعرضهم للإشعاع النووى بأمراض بدأت تظهر على فترات تالية للانفجار كسرطان الدم وغيره من الأمراض <sup>(٢)</sup>.

(١) د. نبيل بشر : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

(٢) د. محمود خيرى بنونة : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

وقد تبين من الإحصاءات والتقارير التي تقوم بها الهيئات العلمية اسود أن تفجير القنبلة الهيدروجينية يُخلف الآثار الآتية<sup>(١)</sup>:

١- تدمير شامل يؤدي إلى محو الحياة والموجودات في منطقة ثلاثمائة ميل مربع تقريباً .

٢- تلوث منطقة تقدر مساحتها بمائة وخمسين ألف ميل مربع بالغبار الأشعاعي تلوثاً خطيراً قد يسبب الوفاة .

٣- تؤثر شدة الريح واتجاهه على مكان سقوط الغبار الذري مما يجـ ١ المستحيل السيطرة على نتائج التفجير إذ لا يمكن تقدير مكان سقوط الغبار الذري الناتج عن التفجير .

٤- إذا تكرر إجراء التجارب النووية لفترة طويلة يرى علماء الوراثة أن تضاعف كمية النشاط الإشعاعي سوف يكون له تأثير ضار تناسلياً ووراثياً .

هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإشعاعية المميتة الناتجة عن الإشعاع الحراري وأشعة جاما والنيوترونات التي قد تنتشر على آلاف الأميال وتمتصها المواد الأخرى فتصبح مصدر إشعاع خطر على النبات والحيوان والإنسان.

و يضيف البعض إلى الأضرار السابق ذكرها النتائج السيئة التالية والتي تترتب على استخدام الأسلحة النووية بنوعيتها :

١- تتجمد المياه السطحية وتصل كثافة الجليد السطحي إلى أكثر من متر فينقطع الماء عن الإنسان والحيوان .

(١) د. سمير محمد فاضل : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

وأيضاً د. عمرو رضا بيومي : مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي العربي - دراسة مقارنة في ضوء انهيار مصداقية مجلس الأمن الدولي في ظل النظام الدولي الجديد المزعوم : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ٧٦ وما بعدها .



٢- يبلغ تلوث الهواء وخصوصاً بالأوزون مستويات ذات تأثير على صحة الأفراد ذوى الحساسية ، كما تسبب المواد الكيميائية السامة الناتجة عن التفجير. أو الحرائق أضراراً أخرى ، وعندما ينقشع الدخان يجلب نور الشمس معه الأشعة فوق البنفسجية بموجات مضاعفة بالغة الضرر تسبب العمى والأورام السرطانية المختلفة .

٣- خلال السنة الأولى من عالم ما بعد الحرب لن تكون هناك أى إمكانية للإنتاج الزراعى وفى السنة الثانية وبعدها تقع إصابات جديدة بسبب التعرض للإشعاع حيث تبدأ الأمراض المتأخرة مثل سرطان الدم (اللوكيميا) .

٤- لا يمكن التنبؤ بالظروف الاجتماعية والأحوال النفسية للناجين بعد الحرب، فالعوامل التى تحكم ذلك تشمل الصراع الضارى على الموارد اللازمة للحياة .

٥- ولا يمكن الجزم بتحديد مجموعة الوفيات تحديداً دقيقاً لكن يرجح أن يتجاوز خمسة مليارات مما يعنى انقراض الجنس البشرى . ف لأول مرة بعد التطور الإنسانى البيولوجى والثقافى يخترع الإنسان نفسه عملية واحدة يمكن بواسطتها تحقيق زواله <sup>(١)</sup> .

#### التأثيرات الإشعاعية للقنبلة النووية :

ويقصد بها التأثير الإشعاعى الناجم من جراء انفجار الأسلحة النووية ويمكن تقسيم التأثير الإشعاعى لانفجار قنبلة نووية إلى قسمين رئيسيين .. التأثير الإشعاعى الأولى و " التأثير الإشعاعى الثانوى ، يقصد بالإشعاع الأولى التأثيرات الإشعاعية الناجمة من انفجار قنبلة نووية فى الدقائق الأولى من الانفجار ، ويقصد بالإشعاع الثانوى الإشعاع الذى يبقى فى الجو والترربة بعد فترة

(١) د. نبيل بشر : المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

طويلة من الانفجار الأولى <sup>(١)</sup> ، فعلى سبيل المثال إذا دخل شخص ما إلى منطقة تبعد ١ كم عن انفجار قنبلة نووية بعد ١٠٠ ساعة من الانفجار فسوف يتعرض هذا الشخص إلى التأثير الثانوي للإشعاع .. وتقاس نسبة الإشعاع عادة بوحدة تسمى Gray ويرمز لها Gy وهي وحدة عالمية لقياس الإشعاع الممتص من قبل الأجسام وهي بالتحديد جول واحد من الإشعاع تم امتصاصه من قبل ١ كجم من أي جسم حياً كان أو جامداً <sup>(٢)</sup> .

( 1 ) د. زكريا حسين : الآثار الاستراتيجية للتجارب النووية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٣ يوليو سنة ١٩٩٨م ، ص ٢١٣ .

( 2 ) وحسب وحدة القياس هذه يمكن حسب هذا المصدر تكوين الجدول التالي .. \* 1 Gray يؤدي إلى تقيؤ وتقليل مؤقت لنسبة تكوين كرات الدم البيضاء في نخاع العظم .. \* 10 Gray يؤدي إلى تقليل نسبة الصفائح الدموية المسبولة عن تخثر الدم إضافة إلى تقليل نسبة تكوين كريات الدم البيضاء في نخاع العظم .. \* 100 Gray يؤدي إلى غيبوبة وموت محقق خلال ساعات .. تبلغ نسبة الإشعاع بوحدة Gray حسب المسافة من مركز الانفجار النسب التالية :

\* إذا كنت تبعد عن مركز الانفجار مسافة ١٠٠ متر فسوف يمتص جسمك مقدار 117 Gray وهي كفيلة بالقضاء على الحياة ..

\* إذا كنت تبعد عن مركز الانفجار مسافة ١ كم فسوف يمتص جسمك مقدار 3.93 Gray وهي كفيلة بتقليل تكوين كرات الدم البيضاء لفترة مؤقتة ..

\* إذا كنت تبعد ٢,٥ كم عن مركز الانفجار فسوف لا يكون هناك تأثيرات إشعاعية من الانفجار الأولى ولكن قد تصاب بتأثيرات إشعاعية ثانوية بصورة بطيئة .. تنتج التأثيرات الإشعاعية من انبعاث كميات هائلة من النيوترونات وأشعة جاما ودقائق ألفا والالكترونات بسرعة هائلة وتكون نسبة نشاط النيوترونات على أشدها بالقرب من مركز الانفجار ونسبة أشعة جاما على أشدها في المناطق البعيدة عن نقطة الانفجار . يقوم النيوترون بالاتحاد مع الهيدروجين الموجود في جسم الإنسان مؤدياً إلى تكوين شحنة موجبة من البروتون والتي بدورها تلحق أضراراً بأنسجة الجسم وبالنسبة إلى أشعة جاما فإن لها قدرة على الاختراق العميق لأنسجة جسم الإنسان ..

وقد أدت الدراسات التي أجريت على الأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة بعد انفجار هيروشيما وناجازاكي إلى استنتاج مفاده ارتفاع نسبة سرطان كرات الدم البيضاء (لوكميا) بنسبة ٥١% وكان معظم المصابين يبعدون عن نقطة الانفجار بمسافة ٢,٥ كم وبدأت معظمها بعد ١٠ سنوات من الانفجار وقد شمل التأثير أيضاً الأجنة في بطون الحوامل حيث لوحظ ارتفاع نسبة نقص معدلات الذكاء في الأطفال المولودين من نساء تعرضوا إلى الإشعاع الثانوي<sup>(١)</sup>.

### التأثيرات الحرارية للقنبلة النووية :

يقصد بالتأثيرات الحرارية للقنبلة النووية الأضرار الناتجة فقط من حرارة الانفجار وليست التأثيرات الناجمة من انفجار القنبلة النووية والتأثيرات الإشعاعية للقنبلة النووية ، تقدر التأثيرات الحرارية ما يقارب ٣٠% إلى ٥٠% من القوة الإجمالية للقنبلة النووية وتنتج هذه الحرارة من انبعاث كميات هائلة من الأشعة الكهرومغناطيسية مثل الأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية وتعتبر الحروق الجلدية وتلف الأنسجة البصرية من أهم التأثيرات للحرارة الناتجة من الانفجار<sup>(٢)</sup>.

تسبب الحرارة الشديدة الناتجة من انفجار القنبلة النووية إلى تكوين كتلة ساخنة جداً من الغازات يسمى بكرة النار fireball ويتناسب قطر كرة النار تناسباً طردياً مع قوة القنبلة ، فعلى سبيل المثال إذا انفجرت قنبلة بقوة ١٠ كيلو طن فإن كرة النار تكون قطرها قريباً من ٣٠٠ متر ، ويعتمد انتشار هذه الحرارة إلى المناطق المجاورة على حالة الجو عند الانفجار ، إذا كان الجو صافياً يصاب الإنسان بعمى مؤقت لمدة قد تصل إلى ٤٠ دقيقة وبعد ذلك وعندما تبدأ أنسجة شبكية العين بالالتئام تتكون ألياف رابطة على شبكية العين والتي بدورها تؤدي

(١) Vachon (C.J) : The sovereignty versus Globalization. The international court of justice's advisory opinion on the threat or use of nuclear weapons " 26 denver journal of international law and policy, (summer – 1998) p. 702.

(٢) د. يوسف العزى الحسيني : مخاطر الإشعاع النووي على البيئة والغذاء وصحة الإنسان ، بحث مقدم لمؤتمر الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات المستقبل - جامعة أسبوط ، ١٩٩٩م ، ص ٤٤١ .





إلى مشاكل في حاسة البصر بشكل دائم <sup>(١)</sup> . تقوم الحرارة العالية أيضاً بإحراق كل جسم جاف قابل للاشتعال مثل الأقمشة والأوراق والأشجار الجافة ومنها ينتشر اللهب إلى أجزاء أخرى ، وهناك ظاهرة حصلت في مدينة هيروشيما عند إسقاط القنبلة النووية عليها وهي اتحاد مجموعة من الحرائق الصغيرة لتكوين حريق كبير الحجم مشابه لحرائق الغابات وأدى هذا الحريق الهائل إلى تكوين هواء حار متجه نحو الأعلى والذي أدى بدوره إلى تكوين رياح ساخنة متجهة مرة أخرى نحو مركز النيران في الأسفل وأدت هذه الحركة الحلقية للهواء الساخن إلى رفع درجة الحرارة أكثر محرقة كل شيء قابل للاحتراق في طريقها <sup>(٢)</sup> .

### التأثيرات الناجمة من انفجار القنبلة النووية :

يقصد بها التأثيرات التي يحدثها انفجار الأسلحة النووية نتيجة لعملية الانفجار بحد ذاتها وليست الأضرار الناجمة من التأثيرات الحرارية للقنبلة النووية والتأثيرات الإشعاعية للقنبلة النووية ، تبلغ قوة الانفجار ما يقارب ٤٠ % إلى ٦٠ % من الطاقة الإجمالية للقنبلة النووية ، حيث تؤدي الحرارة والضغط الشديدين الناجمة من الانفجار إلى حركة سريعة للغازات الموجودة في الجو نحو خارج منطقة الانفجار مسلطة ضغطاً هائلاً على المناطق المجاورة على شكل موجات متعاقبة دائرية الشكل وتكون سرعة هذه الموجات مئات الكيلومترات في

( ١ ) د. أحمد مدحت إسلام : التلوث مشكلة العصر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت سنة ١٩٩٠م ، ص ١٥٢ .

( ٢ ) وقد أثبتت الأدلة التي تم جمعها في مدينتي هيروشيما وناجازاكي أن معظم الحرائق كانت ثانوية نتيجة انفجار في قناتي الغاز والأسلاك الكهربائية .. عندما يلامس الحرارة جسماً معيناً فإن الجسم يقوم بامتصاص جزء من الحرارة وانعكاس جزء آخر ويعتمد مقدار الامتصاص على طبيعة ولون وسبك الجسم فالأجسام غير السمكية تتقل الحرارة أكثر والألوان الفاتحة تعكس الحرارة أكثر وتعتبر كمية الرطوبة في الجو من العوامل المهمة أيضاً في سرعة انتشار الحرارة إلى المناطق المجاورة .

د. سحر مصطفى حافظ : الأزمة النووية في ظل غياب نظام دولي قانوني ، مؤتمر الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٩٩م ، ص ٢١ وما بعدها .

الساعة<sup>(١)</sup> ، وبهذا يمكن القول أن هناك نوعين من الضغط يتولدان في لحظة الانفجار وهما :

ضغط مرتفع ساكن نتيجة للارتفاع المفاجئ والهائل من هول انفجار القنبلة ..  
ضغط مرتفع متحرك نتيجة للاهتزاز وحركة الغازات في الجو بشكل دائري نحو خارج نقطة الانفجار .

ناهيك عن تأثير هذين النوعين من الضغط العالي على المباني فإن لها تأثيراً على جسم الإنسان أيضاً حيث يسلط ضغط شديد على جميع أنسجة جسم الإنسان مؤثرة على مناطق الاتصال بين نسيجين مختلفين مثل اتصال العضلات مع العظام فتحدث تمزقات شديدة وكذلك تعرض الأعضاء التي تحتوي على غازات كالرئة والأمعاء والأذن الوسطى إلى ضغط شديد يؤدي إلى انفجار هذه الأعضاء<sup>(٢)</sup> .

حيث تعتمد قوة الانفجار الأولى للقنبلة النووية على عاملين مهمين أولهما وكما هو معروف عبارة عن قوة القنبلة مقارنة بمادة تي إن تي والعامل الثاني هو الارتفاع الذي فجرت فيه القنبلة فوق سطح الأرض ويعتمد اختيار الارتفاع المناسب لتفجير القنبلة على مدى قوتها ، فعلى سبيل المثال تم اختيار ارتفاع ٥٨٠ متر لتفجير القنبلة التي ألقيت على مدينة ناجازاكي في اليابان وكانت القنبلة من قنابل الانشطار ذو الانضغاط الداخلي وقوتها مساوية إلى ٢٠ كيلو طن من مادة تي إن تي ، وهذه المسافة تتناسب طردياً مع قوة القنبلة ، فقنبلة بقوة ٣٠

(1) Bertrand (G) : The atomic complex, A worldwide, political History of Nuclear Energy, American Nuclear Society, 1982

وأيضاً .. شذى الدركزلي : ماذا بعد هذا الرعب النووي ، جريدة العربي - الكويت ، العدد ٣١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٤م

د. نوري طاهر الطيب : قياس التلوث الإشعاعي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، سنة ١٩٨٧م ، ص ١٨٣ .

(2) د. جمال الدين موسى : الشتاء النووي ، الجزء الثاني ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام ١٩٩٦م ، ص ١٥ وما بعدها .

كيلوطن على سبيل المثال تحتاج إلى تفجير من ارتفاع أعلى لكي يكون تأثير الانفجار في أعلى حالات التأثير<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن أضرار استخدام الأسلحة النووية لا تقتصر على الإنسان بل تمتد لتشمل البيئة بعناصرها الثلاثة ( الماء والهواء والتربة ) ، وذلك لما يسببه استخدام هذه الأسلحة من تلوث إشعاعي قد يمتد لفترات طويلة ، وقد يلحق بدول أخرى غير تلك الدول المتحاربة .

لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يسعى بجدية للحد من انتشار الأسلحة النووية عن طريق إبرام المعاهدات الدولية وإنشاء التنظيمات الدولية التي تهتم بشكل رئيسي بمنع امتلاك هذه الأسلحة الفتاكة .

---

(١) لقياس قوة الانفجار الأولى يستعمل عادة أسلوب المقارنة مع قوة انفجار مادة تى إن تى وعلى هذا القياس فإن قوة انفجار قنبلة نووية هي معادلة ١٠ ت ٢٠ من الكيلوطن من مادة تى إن تى ، ولتوضيح أكثر فإن مقدار ١٠ كيلوطن كافية لتدمير مدينة عصرية صغيرة الحجم ، حيث تمتد القوة التدميرية لمقدار ١٠ كيلوطن إلى مسافة ٢,٤ كم من نقطة الانفجار.

د. سمير محمد فاضل : التخلص من الفضلات الذرية في البحار في ضوء أحكام القانون الدولي العام ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثاني والثلاثون ، سنة ١٩٧٦ ، ص ١٦٩ - ١٩٨ .

د. محمد زكي عويس : أسلحة الدمار الشامل ، المرجع الشامل ، ص ٤٢ وما بعدها .





## الفصل الأول

موقف القانون الدولي من امتلاك  
واستخدام الأسلحة النووية





## الفصل الأول

### موقف القانون الدولي من امتلاك

### واستخدام الأسلحة النووية

---

#### تمهيد :

عند مناقشة قواعد القانون الدولي المنظمة لمسألة امتلاك الأسلحة النووية يجب التمييز بين حيازة الأسلحة النووية من ناحية ، واستعمال هذه الأسلحة من ناحية أخرى ، فالحقيقة أن امتلاك الأسلحة النووية مسألة تختلف عن مسألة استعمالها ، إذ أن امتلاك الأسلحة النووية لا يعنى بالضرورة نية استعمالها ، بل قد يكون الهدف من ذلك هو ردع الدول الأخرى من الاعتداء على الدول التى تملك مثل هذا النوع من الأسلحة .

وبسبب الطبيعة الخطرة للأسلحة النووية ، لذلك فإن الحظر لا يقتصر على استخدام السلاح النووى بل يمتد إلى إجراء تجارب على الأسلحة الذرية وإلى إنتاجها وحيازتها ، لأن ذلك ينجم عنه أخطار عديدة منها : أن تكديس ذلك النوع من الأسلحة وإجراء تجارب عليها من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر هذا من جانب ، وفى جانب آخر فإن التلوث الإشعاعى الناجم عن التفجيرات النووية يهدد كل صور الحياة على الأرض<sup>(١)</sup>.

لذلك يتضمن القانون الدولي العام - بلا شك - العديد من القواعد القانونية المقيدة لمسألة إنتاج أو امتلاك أو تجريب أو استخدام الأسلحة النووية . وهذا ما سوف نتناوله فى فصلنا هذا والذي نقسمه إلى مبحثين على النحو التالى:

المبحث الأول : القانون الدولي وحظر امتلاك الأسلحة النووية.

المبحث الثانى : القانون الدولي وحظر استعمال الأسلحة النووية.

(١) د. محمد حافظ غانم : عدم مشروعية إجراء التجارب الذرية ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، عدد يوليو ١٩٦٢ ، ص ١ ، ٣ .

## المبحث الأول

### قواعد القانون الدولي وحظر إنتاج وامتلاك الأسلحة النووية

==

فيما يتعلق بإنتاج وحيازة الأسلحة النووية ، لم يكن القانون الدولي قد تضمن نصاً بالحظر عند إجراء أول تفجير نوى - وذلك استناداً إلى مبدأ سيادة الدول - وبناءً على ذلك فإنه - ومن ناحية المبدأ - كان من حق كل الدول إنتاج وتملك الأسلحة الذرية وإجراء التجارب بشأنها .

وكل القيود على حيازتها وإنتاجها وتجريبها جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهرت " المشكلة الذرية " على الساحة الدولية ، وكانت تلك القيود تنطبق على دول قليلة هي ( بلغاريا ، فنلندا ، المجر ، إيطاليا ، رومانيا ، والنمسا ) والتي نصت معاهدات السلام معها على أن تتعهد بعدم حيازة أو إنتاج الأسلحة الذرية <sup>(١)</sup>.

### " التطور التاريخي لامتلاك الأسلحة النووية "

#### أ - امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة النووية :

كان الرعب الذي أثاره الاستخدام الأول للسلاح النووي من قبل الولايات المتحدة قد تجاوز الحدود المألوفة للرعب الناجم عن اكتشاف سلاح جديد شديد التدمير ، ظهرت تلك الآثار واضحة في مدينتي هيروشيما وناجازاكي عقب إلقاء قنبلة نووية أمريكية على كل منهما في أغسطس ١٩٤٥م.

وعلى الرغم من تهاوى التبرير الأمريكي بالاضطرار إلى هذه الخطوة لإرغام اليابان على الاستسلام ، وبالتالي إنهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث ثبت أن الحكومة اليابانية كانت قد أبلغت الحكومة الأمريكية رسمياً وخطياً باستعدادها

(١) Lamm (V) : " The Utilization of Nuclear Energy and International law".  
Akiado, Budopest, 1984. p. 29.

للاستسلام قبل استخدام القنبلتين النوويتين ضد اليابان ، فإن الرسالة التي أرادت الولايات المتحدة إيصالها إلى العالم بأسره عبر تلك الخطوة قد وصلت و إن مغزى هذه الرسالة التي كانت الهدف الحقيقي لاستخدام هاتين القنبلتين ، هو أن الدولة التي تحتكر إنتاج وحيازة هذا السلام الرهيب ذي التدمير الهائل والحسم الشديد تمتلك بالضرورة والتبعية أفضلية كبيرة على أية دولة أخرى في العالم ، لا في مسائل الحرب والصراعات العسكرية فحسب ، وإنما في كافة مجالات الحياة والعلاقات على كوكب الأرض <sup>(١)</sup>. ولا بد لها أن تقود العالم .

#### ب - توصل الاتحاد السوفيتي ( السابق ) للأسلحة النووية :

ولذلك أدرك الاتحاد السوفيتي ، الذي تحمل الجزء الأكبر من التضحيات البشرية التي اقتضاها التصدي لألمانيا النازية ودحرها في الحرب العالمية الثانية ، ما يترتب على التسليم برسالة الولايات المتحدة النووية من تحديد مسبق لمسار العالم لعدة عقود قادمة ، فتشدد ( جوزيف ستالين ) على ضرورة موازنة القوة النووية الأمريكية المستجدة بعنصر قوة سوفيتي مماثل ، وهكذا جاء التفجير النووي السوفيتي الأول ليحقق ذلك التوازن بعد نحو سنتين من التفرد الأمريكي بحيازة السلاح النووي ، وكان ذلك التفرد قد أصبح هدفاً رسمياً معلناً للولايات المتحدة عندما شدد قانون "الطاقة النووية" الأمريكي الصادر سنة ١٩٤٦م على ضرورة الاحتفاظ باحتكار الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي وتقنياته . وكان التجسس السوفيتي عاملاً بارزاً في كسر ذلك الاحتكار <sup>(٢)</sup>.

تحسبت الولايات المتحدة لاحتمالات توصل دول أخرى إلى إنتاج السلاح النووي وحيازته ، خاصة وأن النجاح الأمريكي في هذا المجال كان يدين إلى حد كبير لأبحاث وتطبيقات العلماء الألمان الذين تم استقطاب بعضهم ، مثل فون براون ، إلى الولايات المتحدة . إزاء ذلك ، سعت الإدارة الأمريكية إلى قطع الطريق على احتمالات حيازة الاتحاد السوفيتي أو دولة أخرى لسلاح نووي .

(١) خليل الجنابي : الحرب والمحركة النووية القادمة . <http://www.ahewar.org>  
(٢) Turco ( R.P.) & Pollack (J.B) and others : Nuclear winter , science , volume 222, no. 4630 (December 23, 1983) pp. 1283 – 1292.



كان أبرز ما حاولته الإدارة الأمريكية هو تطوير القانون الدولي ليكرس التفرد الأمريكي في حيازة القوة المضافة الهائلة التي يمنحها السلاح النووي<sup>(١)</sup>. وهكذا تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٦م أطلق عليه آنذاك اسم ( خطة باروخ ) وجوهره فرض حظر دولي على إنتاج وحيازة السلاح النووي ، لما تبين من استعماله لأول مرة من أخطار هائلة غير مسبقة وتدمير شامل ، ولما سوف ينشره إنتاج هذا السلاح من فوضى في العالم ، لكن تلك الخطة قضت بقصر إنتاج وتخزين السلاح النووي على الدولة التي أنتجته فعلا في ذلك الحين واستخدمته ، أي أنها سعت إلى تأييد احتكار أمريكي مطلق للسلاح النووي ومنح ذلك الاحتكار شرعية دولية ، تصدى الاتحاد السوفيتي آنذاك للخطة الأمريكية ، وكشف نواياها ومقاصدها ، معلنا أن قبوله بها مشروط بتدمير المخزون الموجود فعلا من السلاح النووي ووسائل إنتاجه ، وجعل تحريم إنتاجه وتخزينه شاملا مطلقا لا تستثنى منه الولايات المتحدة ولا أية دولة أخرى . لكن الإصرار الأمريكي على استثناء الولايات المتحدة من هذا التحريم أبقى المسألة في طريق مسدود ، إلى أن جاء نجاح التفجير النووي السوفيتي الأول ليخسم الجدل ، وينهي الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي عمليا ، بحيث قام توازن نووي أمريكي - سوفيتي أسدل الستار على التفرد الأمريكي في استثمار القوة المضافة الناجمة عن الحيازة النووية للهيمنة على العالم<sup>(٢)</sup>.

### ج - بريطانيا والصين وفرنسا :

لجأت الولايات المتحدة عندئذ إلى تشجيع أقرب حليفاتها - بريطانيا - ومساعدتها للإسراع في إنتاج قنبلتها النووية ، بحيث ترجح الكفة الأمريكية في الميزان النووي الذي فرضته حيازة الاتحاد السوفيتي لهذا السلاح ، وهكذا بدأ سباق نووي كمي ونوعي بين معسكرين ، بدلا من تفاهم أمريكي - سوفيتي على

(١) راندال فورسبرج وآخرين : منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، ترجمة د. سيد رمضان هدارة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٨م ، ص ٣٠ .

(٢) جيمس كارول : لماذا لا يتم تحريم الأسلحة النووية ، صحيفة هيرالد تريبيون ، ترجمة / جريدة الاتحاد ، سنة ٢٠٠٩م ، ص ٢ .



وقف إنتاج هذا السلاح والتخلص من مخزونه ، ضاعفت فرنسا عندئذ من مجهودها لإنتاج قنبلتها النووية الخاصة ، بحيث لا تتفوق عليها بريطانيا - خصمها التاريخي في أوروبا الغربية - كذلك سعت الصين الشعبية إلى تسريع برنامج نووي خاص بها ، على الرغم من كونها دولة حديثة العهد آنذاك لم يكن قد مضى على قيامها سوى بضع سنوات ، وقد اعتمدت الصين الشعبية في ذلك الوقت على مساعدة حليفها الشيوعي السوفيتي ، لكنها لم تلبث أن اقتنعت بأن عليها الاعتماد على نفسها أساساً<sup>(١)</sup>.

#### د - إسرائيل :

كان أخطر تطور في هذا السياق التزام سرى فرنسي بتمكين إسرائيل التي لم تكن قد بلغت من العمر عشر سنوات ، ولم يكن سكانها اليهود قد تجاوزوا المليون نسمة ، من حيازة سلاح نووي ، عبر قيام فرنسا بتقديم مفاعل نووي أقامته في ديمونا ، وخبرات تقنية ومادية لتنفيذ برنامج نووي إسرائيلي أبرز دوافع تلك الخطوة الفرنسية آنذاك تكريس تحالف فرنسي - إسرائيلي وثيق يتم من خلال تأهيل إسرائيل لدور الوكيل الاستراتيجي لفرنسا في التقاطع الواصل ما بين قارتي آسيا وأفريقيا والواجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط المتحكمة بقناة السويس والمتكاملة مع الإشراف الفرنسي على الواجهة الغربية لخوض هذا البحر ، وكذلك الانتقام من البلدان العربية لدعمها ثورة الشعب الجزائري المطالبة باستقلال الجزائر عن فرنسا ، وتكريس دور قيادي فرنسي للعالم في مواجهة تفصيل الولايات المتحدة لبريطانيا كدولة ثانية تليها في قيادة المعسكر الرأسمالي<sup>(٢)</sup>.

(١) Turco (R.P.) & Pollack (J.B) : op. cit. p. 1287.

(٢) ولذلك بعد استثناء إسرائيل من المعاهدات الدولية الهادفة إلى حظر الانتشار النووي ، مثال صارخ للتمييز المتعسف والظلم لتقسيم العالم على قلة من السادة ذوي الامتيازات والحصانات وأكثرية ساحقة من العبيد والتابعين المستباحين .  
انظر .. راندال فورسبرج ، وآخرين : المرجع السابق : ص ٣٧ .

ويمكن تقسيم الدول في الوضع الراهن — للنظام العالمي الجديد — من ناحية قدراتها النووية إلى المجموعات التالية <sup>(١)</sup>:

أ ( مجموعة الدول الحائزة على الأسلحة النووية .

وهي الدول الخمس النووية الكبرى المعترف بها دولياً " دول السلاح النووي " وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، روسيا الاتحادية ، الصين الشعبية ، وقد انضمت دول السلاح النووي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من قبيل ضرب المثل وتشجيع الدول الأخرى على الانضمام إلى المعاهدة .

ب ( مجموعة الدول المعروفة حيازتها للأسلحة النووية

وهي دول معلوم أنها مالكة للأسلحة النووية — في واقع الأمر — ولكن لم يعترف بها دولياً على أنها ضمن مجموعة دول السلاح النووي وهي ( الهند وباكستان وإسرائيل ) وكلها غير منضمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ج ( مجموعة دول العتبة النووية :

وهي تلك الدول التي تملك قدرات نووية تكنولوجية وكذلك المواد النووية والمنشآت النووية والقوى البشرية ذات التدريب العالي للقيام بتصنيع الأسلحة النووية ، ولكنها لم تتخذ قراراً سياسياً بالتوجه نحو هذا الهدف وهي على سبيل

(١) د. إسماعيل إسماعيل بدوي : نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل — خطوة للأمام نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط " ، كتاب مؤتمر " الخيار النووي في الشرق الأوسط — مركز دراسات المستقبل — جامعة أسيوط ١٦ — ١٨ نوفمبر ١٩٩٩م ، ص ٦١٥ .

IAEA ( 1968 ) , The Agency's Safeguards system, IAEA, INFCRC/66 (Rev.2) , Vienna-Austria, p. 78.

المثال ( ألمانيا ، اليابان ، كندا ، بلجيكا ، السويد ) وكلها موقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

د ( مجموعة الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية .

وهي في الواقع — الغالبية العظمى من دول العام ، وهذه الدول منضمة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ويتم فيها تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة .

وبدا سباق التسلح الذري في تلك الفترة ( فترة السرية التامة ) يلقي بظلاله على العالم ، ويؤرق فكر الدول النووية الكبرى ، مما أظهر أفكاراً ترمي إلى التحكم في انتشار الأسلحة النووية من خلال الرقابة الدولية على الأنشطة النووية والمواد النووية ، ومع التوسع والتطوير في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية في أوائل الخمسينيات فقد اتفقت الدول الكبرى على تبني إستراتيجية على مستوى العالم أجمع تتمثل في فكرة ( خطة الذرة من أجل السلام ) على أساس أن يتم نقل التكنولوجيا النووية من الدول المانحة إلى الدول المتلقية شريطة أن يكون للأغراض السلمية فقط ومرتبطة — في الوقت نفسه — بالتزامات تضمن منع انتشار الأسلحة النووية<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت الحاضر يوجد نوعان من المعاهدات المنظمة لمسألة امتلاك الأسلحة النووية والحد من انتشارها نقسمها إلى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : معاهدات دولية عالمية .

المطلب الثاني : معاهدات دولية إقليمية .

(١) LNO ( 1957), statute of the IAEA, UNO, New York, USA, p. 15.



## المطلب الأول

### معاهدات دولية عالمية

#### ( معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨ )

#### The Treaty on ( Non-Proliferation of nuclear weapons "NPT")

---

في إطار الاهتمام بالتحرك الجماعي على المستوى الدولي في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية وبرعاية مجموعة الدول الحائزة على الأسلحة النووية ( الدول التي تملك السلاح النووي قبل ١/١/١٩٦٨ وهي الولايات المتحدة الأمريكية - المملكة المتحدة - الاتحاد السوفيتي السابق - فرنسا - الصين ) فقد قامت منظمة الأمم المتحدة بإبرام " معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية " حيث افتتحت للتوقيع في ١ يناير سنة ١٩٦٨ م ، وأصبحت نافذة المفعول في ٥ مارس سنة ١٩٧٠ م ، وتبنى تلك المعاهدة على أساس العمل على منع انتشار الأسلحة النووية في العالم ، وتثبيت الوضع العالمي المعترف بوجود مجموعة الدول الحائزة على الأسلحة النووية <sup>(١)</sup>.

وإذا كان هناك من اتفاقية يمكن وصفها - بحق - بالمعاهدة شبه العالمية، حيث تضم أغلب دول العالم ، فهي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية <sup>(٢)</sup>.

---

(<sup>١</sup>) UNO ( 1968 ) : " The treaty on the non-proliferation of nuclear weapons (NPT). IAEA doc./140, Vienna-Australia. P. 3

(<sup>٢</sup>) كانت فرنسا هي الدولة النووية الوحيدة من القوى النووية التي رفضت التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ولكنها تعهدت بالالتزام بينها ثم عادت ووقعت في الثالث من يونيو سنة ١٩٩١ م ، ويبلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية حوالي ١٨٨ دولة .

- Furet ( M. F ) : " Le Desarmement Nucleaire " A. Pedon, , Paris, 1973. p. p. 143 - 144.

- وأيضا د. سحر مصطفى حافظ : المرجع السابق ، ص ١٨ .



## أولاً : أهداف الاتفاقية :

بالنظر إلى ديباجة الاتفاقية يتضح لنا أن المعاهدة أخذت في الاعتبار كم الدمار الذى سوف يصيب الإنسانية ويعرضها للفناء نتيجة للحروب النووية والحاجة الملحة والضرورية لبذل أقصى الجهود لمنع هذه الحروب واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، والتركيز على استخدام التكنولوجيا النووية فى الأغراض السلمية فقط وليس الأغراض العسكرية ، ولذلك فإنه أهم الأهداف التى تسعى الاتفاقية إلى تحقيقها هى :

١- إن الهدف الرئيسى للمعاهدة هو حظر انتشار الأسلحة النووية وقد اتخذته الاتفاقية عنواناً لها ، ولذلك تدور حوله معظم الأحكام الموضوعية للمعاهدة ، ولتحقيق الهدف الأساسى من المعاهدة فرضت المادتان الأولى والثانية التزامات على أطرافها لمنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أن تصبح حائزة لهذه الأسلحة<sup>(١)</sup>.

ولتحقيق الهدف نفسه تلزم المادة الثالثة أطراف المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية بقبول تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع نشاطاتها النووية<sup>(٢)</sup>.

٢- التزام جميع الأطراف المتعاقدة على الالتزام بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتى تدعو إلى عقد اتفاق دولى بشأن منع زيادة انتشار الأسلحة النووية ، وذلك وفقاً لمبادئ وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الأنشطة النووية السلمية<sup>(٣)</sup>.

(١) د. محمود ماهر محمد ماهر : نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٠م ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٢) د. محمد عبدالله نعمان : المرجع السابق ، ص ١٢٢ وما بعدها .

(٣) د. محمد مصطفى يونس : استخدام الطاقة النووية فى القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ١٧٦ .

٣- التزام الدول بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في علاقاتها الدولية<sup>(١)</sup>.

٤- ضرورة الالتزام باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بما في ذلك أية منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول النووية من استخدام أجهزة التفجير النووي ، حيث ألزمت المعاهدة أيضاً الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة بقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبرام اتفاقات معها بشأن الاستفادة التي تقدم لها من الدول النووية أو التي تتوسط فيها الوكالة بهدف استخدام التكنولوجيا في الأغراض السلمية<sup>(٢)</sup>.

٥- العمل على نزع الأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة وصارمة مع استغلال رغبة الدول الأطراف في تحقيق وقف سباق التسلح النووي - في أقرب وقت ممكن - واتخاذ التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ، وأيضاً عزم الدول على مواصلة المفاوضات لحظر جميع التجارب النووية<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً : الالتزامات الواردة في الاتفاقية .

من المعروف أن المقصود بهذه الاتفاقية أنها نوع من التعاهد بين الدول التي لا تملك أسلحة نووية وبين الدول التي تملك هذه الأسلحة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية ، فقد تعهدت القوى النووية أن تقوم بنزع السلاح النووي وأن تشجع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في دول العالم الثالث ، وتعهدت الدول غير النووية بدورها ألا تستعمل هذا النوع من التكنولوجيا في أغراض عسكرية ، وذلك عن طريق تنفيذ الالتزامات التالية :

(١) ديباجة الاتفاقية ، ملحق البحث .

(٢) د. عبدالفتاح محمد محمد إسماعيل : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٢م ، ص ٣٢٦ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

## أ ( التزامات الدول النووية .

١- تلتزم الدول النووية الحائزة للسلح النووي قبل ١ يناير سنة ١٩٦٧  
بالا تقوم بنقل أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى إلى أية دولة من  
الدول غير الحائزة على تلك الأسلحة النووية سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم  
غير مباشرة (١).

حيث تتضمن المادة الأولى من معاهدة منع الانتشار النووي على أن :

" تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه  
المعاهدة ، بعدم نقلها إلى مستلم أياً كان - لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة -  
أو أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو سيطرة على مثل تلك  
الأسلحة أو الأجهزة (٢) .

٢ - وتذهب الاتفاقية إلى أبعد من ذلك حيث تلزم الدول الحائزة للأسلحة  
النووية بعدم القيام بمساعدة أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو  
تشجيعها أو تحفيزها على صنع أو اقتناء أو اكتساب السيطرة على أسلحة نووية  
أو أجهزة التفجير النووية الأخرى بأية طريقة من الطرق (٣).

(١) وبرغم امتناع فرنسا بداية عن التوقيع على المعاهدة فإنها أكتت في مناسبات متعددة أنها  
لن تساعد أو تشجع أية دولة على إنتاج أو حيازة أسلحة نووية . ولكنه خالفت ذلك وساعت  
(إسرائيل) .

- Furet (M.F) : op. cit. p. 144.

(٢) حيث ورد النص على النحو التالي :

" Each nuclear – weapon state party to the treaty undertakes not to transfer  
to any recipient whatsoever devices directly, or indirectly " .

- [www.fas.org/nuke/](http://www.fas.org/nuke/).

- UN treaty series (UNTS) V.639, N.6964: انظر نصوص المعاهدة في

(٣) حيث تنص ( م ٢/١ ) من معاهدة منع الانتشار النووي على أن :

" تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في المعاهدة ، بعدم القيام  
إطلاقاً بمساعدة أو تشجيع أو حفر أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية -

٣- وأيضاً تلزم المعاهدة الدول الحائزة للأسلحة النووية بتزويد الدول الأطراف الأخرى وغير الحائزة على الأسلحة النووية بالفوائد التي يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية ، وذلك على أساس عدم التمييز بين الدول الأطراف<sup>(١)</sup>.

#### ب ( التزامات الدول غير النووية .

وضعت اتفاقية منع الانتشار النووي مجموعة من الالتزامات على عاتق الدول غير النووية هي :

١- تلزم الاتفاقية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم القبول من أي ناقل كان - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى أو لأية سيطرة على أي منها<sup>(٢)</sup>.

٢- كما تتعهد هذه الدول بعدم صنع أو اقتناء بأية طريقة كانت ، وبعدم طلب أو تلقي أية مساعدة أخرى تسهم في صنع مثل هذه الأسلحة أو أجهزة التفجير<sup>(٣)</sup>.

---

=ع. صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة كانت " .

انظر UN treaty series (UNTS) V. 639, N. 6964.

(<sup>١</sup>) انظر م (٤) فقرة ٢ ، المادة (٥) من المعاهدة ( ملحق الكتاب ) .

(<sup>٢</sup>) حيث تقضى المادة الثانية من معاهدة منع الانتشار النووي بأن :

" تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - تكون طرفاً في هذه المعاهدة - بعدم قبولها من أي ناقل كان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى ، أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة " .

- انظر : م ١/٢ نص الاتفاقية ( ملحق البحث ) .

(<sup>٣</sup>) تنص م ٢/٢ من معاهدة منع الانتشار النووي على أن : " تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون طرفاً في المعاهدة بعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى ، أو اقتنائها بأية طريقة أخرى ، وبعدم طلب أو تلقي أية مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى ) .

- م ٢ من الاتفاقية ( ملحق البحث ) .



٣- وحتى تضمن هذه المعاهدة عدم قيام الدول غير النووية بتحويل الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى ، فقد نصت على أن تقوم هذه الدول بعقد اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يكون الهدف منها وضع ضمانات لمنع حدوث مثل هذا الأمر .

وفى ذلك تنص م ( ١/٣ ) من معاهدة منع الانتشار النووي على أن :  
"تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة ، بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يجري التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ونظام ضماناتها ، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحرى تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة ، منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى ..."<sup>(١)</sup>

وهذه الضمانات ضرورية لدرجة كبيرة ، لأن جميع الدول الأطراف في المعاهدة سوف تكون ملزمة — بحسب نصوص هذه المعاهدة — بتيسير تبادل المعلومات والمعدات والمواد والتكنولوجيا النووية الضرورية وتشجيعه للاستفادة من منافع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وهذا من شأنه أن يحفز جميع الدول للانضمام إلى هذه المعاهدة<sup>(٢)</sup> .

(١) حيث ورد نص (م ١/٣) على النحو التالي :

" Each non – nuclear weapon state party to the treaty undertakes to accept safeguards , as set forth in on agreement to be negotiated and concluded with the International Atomic Energy Agency in accordance with the statute of the International Atomic Energy Agency and the Agency safeguards system, for the exclusive purpose of verification of the fulfillment of its allegations assumed under this treaty with a view to preventing diversion of nuclear energy from peaceful uses to nuclear weapons or other nuclear explosive devices.

(٢) م ( ٢ / ٤ ) من المعاهدة — ملحق للكتاب .

حيث نصت م (٢/٤) من معاهدة منع الانتشار النووي على أن : " تتعهد جميع الدول الأطراف في المعاهدة بتيسير أى تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ، ويكون لها الحق فى الاشتراك فى ذلك التبادل ..... " (١).

ثالثاً : تقييم الاتفاقية ( قصور اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ) :

وبجانب أهمية هذه الاتفاقية باعتبارها خطوة فى الاتجاه الصحيح فى سبيل الحد من انتشار الأسلحة النووية ونشر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى الوقت نفسه ، فإنها على الرغم من ذلك لا تخلو من بعض العيوب التى من شأنها أن تجعلها محلاً للنقد من جوانب عديدة :

١- لقد أعطت معاهدة حظر الانتشار النووي الشرعية لامتلاك الدول الخمس الكبار للأسلحة النووية ، فلم تصحح الوضع القائم فى حينه ، بل على العكس ساعدت على تكريس ذلك الوضع الخاطئ الذى يعطى " امتيازاً نووياً " للدول المالكة للأسلحة النووية ( دول النادي النووى ) وهى الدول التى أنتجت أو فجرت أسلحة نووية قبل الأول من يناير سنة ١٩٦٧م (٢).

( ١ ) حيث ورد النص على النحو التالى :

" All the parties to the treaty undertake to facilities , and have the right to participate in the fullest possible exchange of equipment , materials and scientific and technological information for the peaceful uses of nuclear energy " .

- [www.fos.org/nuke/control/npt/text/npt?](http://www.fos.org/nuke/control/npt/text/npt?)

( ٢ ) د. مصطفى سلامة حسين : نظرات فى . الحد من التسلح ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٠ ، ص ٨ .

وأضاً م (١) من المعاهدة - ملحق الكتاب .

وحاول البعض <sup>(١)</sup> الدفاع عن الاتفاقية بقوله أن نزع السلاح النووي من الدول النووية لم يكن ممكناً في ذلك الوقت بسبب ظروف الحرب الباردة وسباق التسلح بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فبدلاً من تشتيت الجهد وتضييع الوقت في أمر لم يكن ممكناً في ذلك الوقت بسبب ما تتمتع به الدول ذوات التسلح النووي من قوة تجعل من غير المتصور حملها على ما لا تريد <sup>(٢)</sup> ، فوجد إنه من الأنسب إبقاء الوضع على ما هو عليه في حينه بإبقاء الدول أعضاء النادي النووي الخمس مع منع الدول الأطراف الأخرى من حيازة هذه الأسلحة .

ويمكننا التعقيب على ذلك بأن أبسط شروط القاعدة القانونية هي التجرد والعمومية والمساواة ، أما التمييز بين الخاضعين للقاعدة القانونية فيفقد قيمتها وتأثيرها ، فقد ضربت الدول النووية عرض الحائط برغبة المجتمع الدولي بأسره في نزع السلاح النووي ، واستخدمت هذه الدول جميع الذرائع الممكنة لتكريس احتكارها للأسلحة النووية ، وتصورت أن إغلاق أبواب النادي النووي ومنع دخول أعضاء جدد يشاركونهم العضوية هو السبيل لحظر الانتشار .

ولم تضع الدول النووية في اعتبارها إنه مادامت الأغلبية الساحقة من دول العالم لا تملك أسلحة نووية فإن على الأقلية التلصص من أسلحتها النووية وإزالتها نهائياً عبر جدول زمني ، ومادامت أسلحة الدمار الشامل موجودة ، بمالها من قوة تدميرية هائلة ، فلن يشعر أي إنسان بالأمان على هذه الأرض .

(١) د. نعل سعد العجمي : سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام ، مجلة الحقوق ، الكويت ، العدد الثاني ، السنة التاسعة والعشرون - يونيو ، سنة ٢٠٠٥م ، ص ١٥١ .

(٢) لوزير الدفاع الأمريكي " وليام كوهين " تصريح مشهور قال فيه : " إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتخلى عن قدرة الردع لديها والتي تتمثل في السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي ، إن السلاح النووي - حتى بعد الحد من حجمه - يبقى عنصراً أساسياً في إستراتيجية المستقبل للأمن القومي الأمريكي " .

- Nazario (E.J) : " The potential Role of Arbitration in the Nuclear Non-Proliferation treaty Regime " , 10 American Review of International Arbitration, 1999, p.83.



فالأمن العالمي يكمن فقط في إزالة الأسلحة النووية بل وجميع أسلحة الدمار الشامل ، ولن يكون بمقدور أية دولة التمتع بالأمن مادامت عشرات الآلاف من الرؤوس النووية — الكفيلة بسحق كل منجزات الحضارات الإنسانية — موجودة في أيدي قلة قليلة من الدول بحجة ضمان أمن هذه الدول ، بينما تتجاهل المتطلبات الأمنية لسائر الدول تجاهلاً كاملاً .

٢- ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذه المعاهدة أنها غير عادلة وغير منصفة في توزيع الالتزامات على الدول الأطراف ، حيث ألزمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإخضاع أنشطتها النووية السلمية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حين أنها لم تفعل الشيء ذاته مع الدول أعضاء النادي النووي<sup>(١)</sup> ، وفي ذلك تفرقة واضحة غير مبررة حيث إن الهدف من هذه الرقابة هو منع تحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية النووية بواسطة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

٣- وما شاب المعاهدة من قصور هو أنها أصبحت مجرد إجراء لمنع "الانتشار النووي الأفقي" أي منع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من امتلاكها ، بينما أتاحت المعاهدة "الانتشار النووي الرأسي" أي أتاحت المعاهدة للدول النووية المعترف بها حرية مواصلة السعي لتحديث ترسانتها النووية وزيادتها ، حيث نصت المعاهدة على التزام وحيد فيما يتعلق بالانتشار الرأسي<sup>(٢)</sup>.

(١) د. محمد مصطفى يونس : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢) Wiiliamson (R.L) : " Law and the H-Bomb : Strengthening the Non-Proliferation Regime to Impede Advanced Proliferation " , 18 cornell International law journal, 1995, p. 77.



ويعتبر هذا الانتقاد من أهم الانتقادات التي وجهتها عديد من الدول للمعاهدة (١) .

فقد تضمنت المعاهدة النص على أن : " تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي وبمعاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية شديدة فعالة (٢) .

ورغم ذلك لم يتم التوصل إلى تدابير لنص السابق بصورة كاملة ، وهذا من حيث المبدأ لا يمنع من الإشارة إلى أن الأطراف في المعاهدة بالنزاع النووي عام ١٩٦٨ في النص السابق موطنه ، فبقا لنص (٨/٢) من المعاهدة التي تنص على أن : " يتعهد كل طرف في الاتفاقية في المعاهدة ، بعد مرور خمس سنوات ، أن يضع في التنفيذ ، في مدى فعالية المعاهدة ، الأهداف المبينة في " مقدمة وأحكامها " (٣) .

(١) ومن هنا نجد أن نص المعاهدة مصرح في نص المادة ١٨ من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية بنزع السلاح في ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ ، قال وزير الخارجية المصري : " إن نص الالتزامات " واجب التنفيذ على وجه الخصوص هو وضع حد لانتشار النووي الرأسي ، وفي الرابع فإن مدى نجاح معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يرتبط ارتباطا عضويا بمدى نجاح الدول المتقدمة في وضع حد لانتشار الأسلحة النووية " .

انظر : د. محمود ماهر محمد ماهر : نظام الضمانات - و - استخدامات السلمية للطاقة النووية ، ص ١٨٤ ، سابق .

(٢) راجع نص م (٦) من المعاهدة ( ملحق الكتاب )

(٣) واستطردت المادة بنصها على أنه : " يمكن لأغلبية من الدول الأطراف في المعاهدة أن تقترح كل خمس سنوات على حكومات المراجع عقد مؤتمرات أخرى لفرض نفسه لبحث في فعالية المعاهدة " .

- ٢ (٨/٢) في معاهدة حظر الانتشار النووي - ملحق الكتاب .

- أيضا وثائق مؤتمر المراجعة لسنة ٢٠٠٠م منشورة على الموقع الإلكتروني :

- <http://disarmoment2.un.org/wm/npt/2000dec3.htm>.

٤- لا تفرض الاتفاقية ضمانات مادية لحماية التسهيلات النووية ضد الجماعات غير القومية مثل الجماعات الإرهابية ، ومن الواضح أن هناك درجة من الرياء في سياسات الدول الموردة وينعكس ذلك في التناقضات الذاتية بشأن الحاجة لبيع التكنولوجيا من أجل دعم صناعاتهم النووية الوطنية والحاجة من ناحية أخرى إلى منع دول العالم الثالث من الحصول على القنبلة النووية ، ففي مطلع السبعينات لم تتردد كل من كندا وألمانيا الغربية وفرنسا من بيع التكنولوجيا الحساسة إلى دول مثل الأرجنتين أو البرازيل أو الهند أو باكستان وهي دول لم تكن قد وقعت على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية<sup>(١)</sup>.

ونقل التكنولوجيا بتلك الطريقة يمكن استعماله كسلاح سياسى ، وكأسلوب للضغط الاقتصادى وذلك إذا لم تتصرف الدول المستوردة بشكل يرضى الدول الموردة .

٥- إضافة إلى ذلك فإن من أهم عيوب المعاهدة أنها لا تمنع دولا غير نووية ولكنها قادرة على إنتاج وصناعة أسلحة نووية مثال : ( كندا - السويد - اليابان ) من مساعدة ومعاونة الدول الأخرى فى إنتاج وحيازة أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى<sup>(٢)</sup>.

ر هذا الانتقاد صحيح إلى حد كبير خاصة إذا كان المتلقى لهذه المساعدة هو دولة ليست طرفاً فى معاهدة منع الانتشار النووى ، أما إذا كانت طرفاً فى

(١) وعندما تعرضت إسرائيل لحظر واردات اليورانيوم إليها فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، اتجهت إلى أساليب " خداعية " للحصول على احتياجاتها حيث اختطفت شحنة يورانيوم كاملة فى - - أوربا ، كما بدأ عمالؤها فى شحن كميات صغيرة من المواد الانشطارية من المفاعلات النووية الأمريكية حيث كانوا يعملون .

- للمزيد من التفاصيل انظر :

- Jaswant (S.H) : " Againts Nuclear Apartheid " , foreign affairs, vol.77, no.5, September-october 1998, pp. 41 – 52 .

(٢) د. محمد عبدالله نعمان : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

المعاهدة فهي تلتزم وفقاً للمادة الثانية بعدم قبول هذه المساعدة من أية دولة سواء أكانت حائزة أم غير حائزة للأسلحة النووية سواء أكانت طرفاً في هذه المعاهدة أم لا ؟ (١).

٦- يعد أيضاً من أهم الانتقادات التي وجهت للمعاهدة أنها معاهدة تمييزية وأساس ذلك هو أن الدول الأطراف في المعاهدة الحائزة للأسلحة النووية تخضع ل ضمانات التفتيش المنصوص عليها في المعاهدة والتي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بيد أن هذه الضمانات لا تخضع لها الدول النووية غير الأطراف في المعاهدة مثال : إسرائيل ، الهند ، باكستان (٢).

٧- ومن سبام النقد التي وجهت إلى هذه المعاهدة أنها لا تضم كل دول العالم ، لذلك سوف تكون الدول غير الأطراف فيها غير ملزمة بعدم إنتاج أو امتلاك أية أسلحة نووية أو أجهزة تنجيد نووية أخرى ، وهذا ما حذرت به الأمم المتحدة دول مثل ( الهند - باكستان - إسرائيل ) ، وهي دول غير أطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، من التوصل إلى إنتاج مثل هذه الأسلحة وحيازتها (٣).

وهذا النقد محل نظر وذلك لأن هذه المعاهدة تأتي بالرغم مما تقدمه من حوافز من أجل الانضمام إليها بجانب أنها معاهدة شبه عالمية حيث يبلغ عدد الدول المنضمة إليها حتى الآن ١٨٨ دولة ، فإن دولاً قليلة جداً قررت عدم الانضمام إلى هذه المعاهدة ، وذلك حتى تترك لنفسها الحرية الأكبر لكي تتاور بما مكنها في نهاية الأمر من امتلاك السلاح النووي بعد الأول من يناير سنة ١٩٦٧ (٤).

(١) Williamson (R.L) p.cit. p,117.

(٢) د. نبيل بشر : المسؤولية الدولية في عالم متغير ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠.

(٣) Williamson (R.L) : op.cit, p.79.

(٤) حيث تلتزم المعاهدة جميع الدول الأطراف بتيسير التبادل العلمي والتكنولوجي وتشجيعه من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، كذلك تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتزويد الدول الأطراف الأخرى غير الحائزة على الأسلحة النووية بالفوائد التي يمكن الحصول عليها من أية تطبيقات سلمية للتقنيات النووية ، وذلك على أساس عدم التمييز بين الدول الأطراف .

انظر : م (٢/٤) ، م (٥) من الاتفاقية ( ملحق الكتاب ) .

لذلك وكما ذهب أحد الفقهاء <sup>(١)</sup> - بحق - كان يجب النص في هذه المعاهدة - بالإضافة إلى الحوافز المقدمة للدول الأعضاء - على بعض القيود الخاصة بجميع الدول الأطراف وخاصة الحائزة منها على الأسلحة النووية ، بعدم تقديم أية مساعدة أو مساهمة أياً كان نوعها للدول غير الأعضاء في المعاهدة إذا كان من شأن هذه المساعدة أو المساهمة أن تساعد على استخدام الطاقة النووية حتى لو كان ذلك تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفائدة ذلك أن تصبح مزايا الانضمام للمعاهدة تفوق بشكل كبير مزايا عدم الانضمام .

٨- أيضاً لم يتم النص في المعاهدة على كيفية التعامل مع الأسلحة النووية التي تمتلكها الدول غير الأطراف في المعاهدة حال انضمامها مثل : إسرائيل ، الهند ، باكستان . فهل تلتزم هذه الدول بالإعلان عما تمتلكه من هذه الأسلحة ؟ وهل من حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بعمليات التفتيش على منشآتها النووية ؟. وهل يحق لها أيضاً التفتيش للكشف عن وجود أنشطة سرية من عدمه ؟ <sup>(٢)</sup>.

٩- يضاف إلى ما تقدم إلى أن من أهم عيوب المعاهدة أنها على الرغم من أن بنودها تمنع انتشار الأسلحة النووية ، فهي على العكس من ذلك تساعد على انتشارها من حيث لا تدري ، إذ تنص المعاهدة على تشجيع تبادل المعلومات والمواد النووية وتيسيره ، ومن ثم تستطيع أية دولة ترغب في إنتاج الأسلحة النووية وصناعتها أن تقوم باستغلال نصوص هذه المعاهدة وتقوم بتحويل هذه المواد والمعدات من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري ، وذلك بسبب بعض المشكلات التي تضعف من رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية <sup>(٣)</sup>.

(١) د. نعل سعد العجمي : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢) د. ممدوح عبدالغفور حسن : الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشارها ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، طبعة ١٩٩٥م ، ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

وأيضاً د. سمير محمد فاضل : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٣) Jaswant (S.H) : Againts Nuclear Apartheid , op.cit. p. 45.



١- كذلك لم تتضمن نصوص المعاهدة بنوداً صريحة على ضرورة تخلى الدول النووية عن أسلحتها النووية ، وهذا يعد من قبيل الموافقة الضمنية على عدم تخليها عما تحوزه هذه الدول من أسلحة نووية<sup>(١)</sup> ، مما يعد تمييزاً لا مبرر له يجعل بعض الدول فوق القانون .

١١- يمكن أيضاً انتقاد هذه المعاهدة بأنها خالية من أى ضمان من الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد هذه الأخيرة .

والمقصود بالضمان هنا هو تعهد الدول ذات التسليح النووى بعدم الاعتداء نووياً على الدول غير المسلحة نووياً (الضمان السلبي) ، والمساعدة على رد الاعتداء النووى فى حالة تعرض الأخيرة لمثل هذا الاعتداء (الضمان الإيجابى)<sup>(٢)</sup> .

بالإضافة إلى ذلك فإن ثمة قصور شديد - من وجهة نظرنا - فى الضمانات الأمنية التى يجب أن تقدمها المعاهدة للدول غير النووية (المشاركة فيها) فى مواجهة الخطر النووى أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب أية دولة نووية .

فقد ضربت الدول النووية عرض الحائط برغبة المجتمع الدولى بأسره وبتوجهات قطاعات حيوية داخل تلك الدول ذاتها تطالب بنزع السلاح

(١) . فقد شهد شهر أبريل سنة ١٩٩٥ معركة بين دول عدم الانحياز من ناحية والدول النووية من ناحية أخرى خلال مناقشة "مستقبل العالم النووى" فى نيويورك ، وكانت المعركة تدور رحاها حول تحديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وظهر بوضوح إصرار الدول النووية على الإبقاء على الأمر الواقع وتقسيم العالم إلى دول نووية ودول غير نووية ، كما ظهر تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على التفاوض عن وضع إسرائيل كدولة مستتة من التوقيع على المعاهدة "دولة فوق القانون" .

- انظر : د. ممدوح عبدالغفور حسن : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٢) انظر : د. حسين خلاف : ضمانات الدول للنزعة للدول غير المسلحة نزيهاً ضد الاعتداء عليها ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، سنة ١٩٧٤م ، ص ١١ .

وأيضاً : د. محمود ماهر محمد ماهر : المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، ١٧١ .

النوى ، واستخدمت الدول النووية جميع الذرائع الممكنة لتكريس احتكارها للأسلحة النووية ، وتصورت أن إغلاق أبواب النادي النووي ومنع دخول أعضاء جدد يشاركونهم العضوية هو السبيل الوحيد لحظر الانتشار النووي ، ولم تضع الدول النووية في اعتبارها أنه مادامت الأغلبية الساحقة من دول العالم لا تملك أسلحة نووية ، فإن على الأقلية التخلص من أسلحتها النووية وإزالتها نهائياً عبر جدول زمني .

وما دامت الأسلحة النووية موجودة ، بما لها من قوة تدميرية هائلة ، فلن يشعر أى إنسان بالأمان على هذه الأرض .

فالأمن العالمى يكن فقط فى إزالة الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل ، ولن يكون بمقدور أية دولة أن تتمتع بالأمن مادامت عشرات الآلاف من الرؤوس النووية - الكفيلة بسحق كل منجزات الحضارات الإنسانية - موجودة فى أيدي قلة قليلة من الدول بحجة ضمان أمن هذه الدول ، بينما يتم تجاهل المتطلبات الأمنية لسائر الدول تجاهلاً كاملاً .

١٢- ومن أهم ما شاب هذه المعاهد من قصور أنها لم تفلح فى إلزام الدول المالكة للسلاح النووي فى العمل بجد على نزع السلاح النووي العالمى كما تنص على ذلك المادة السادسة وذلك باستخدام ثقلها ونفوذها فى العمل على انضمام الدول غير الأطراف للمعاهدة<sup>(١)</sup>.

حيث نصت المادة السادسة على أن :

" تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فى المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق

(١) ( The nuclear Non-Proliferation treaty and Global Non - ploferation Regime : A.V.S policy Agenda ) :12 Boston. University International law journal, (fall 1994) p.422.

التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي وبمعاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية شديدة فعالة<sup>(١)</sup>.

ورغم ذلك وبخلاف ما نصت عليه المادة السابقة فقد تعاهدت الدول النووية الخمس (فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، الصين ، بريطانيا ) على ما يلي<sup>(٢)</sup> :

١- التوصل إلى اتفاقية فيما بينهم لإنهاء وتحريم جميع أنواع التجارب النووية وذلك خلال خمس سنوات منذ التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨ .

٢- التوصل خلال عشر سنوات لاتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية أو الاندماجية الصالحة لإنتاج رؤوس نووية ( ذرية - هيدروجينية ) .

٣- حظر توريد تكنولوجيا إنتاج المواد الصالحة لإنتاج سلاح نووي أو الأسلحة نفسها إلى أية دولة أخرى لم تكن نووية ترفض التوقيع على المعاهدة .

مما يؤكد على أن الاتفاقية منذ التوقيع عليها سنة ١٩٦٨ حتى الآن مرور ما يقرب من (٤٢ عاماً) .تظل ( حبراً على ورق ) وأنها لم تؤت ثمارها المرجوة حتى الآن نظراً للبطء الشديد لعملية نزع السلاح النووي في العالم ، بل خدمت الاتفاقية الدول النووية على الرغم من التعهد بالتوصل خلال فترة تتراوح

(١) حيث ورد نص المادة السادسة على النحو التالي :

Each of the parties to the treaty undertakes to pursue negotiations in good faith on effective measures relating to cessation of the nuclear arms race at an early date and to nuclear disarmament and on a treaty on general and complete disarmament under strict and effective international law .

Treaty of the Non – proliferation of nuclear weapons : op.cit. p.3.

(٢) د. على إبراهيم : الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٥م ، ص ١٤٧ .



بين ١٥ ، ٢٠ سنة إلى اتفاقيات لنزع السلاح النووي نزعا شاملا ، وتفكيك المخزون منه ، وحظر أية أسلحة جديدة منه <sup>(١)</sup>.

١٣- يمكن أيضا انتقاد المعاهدة بان الدول الكبرى النووية لم تف بالتزاماتها الوارد النص عليها في ديباجة المعاهدة والمادة الرابعة منها ، والتي نصت على ضرورة إتاحة مزايا للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية أمام جميع أطراف المعاهدة وإتاحة الفرصة كذلك لمشاركة جميع الدول الأعضاء لتبادل المعلومات العلمية لتطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية <sup>(٢)</sup>.

لكن على العكس من ذلك فقد قامت الدول المالكة للتكنولوجيا النووية في بداية التسعينات وخاصة " بعد حرب الخليج الثانية ) بإنشاء كتل أطلق عليه " مجموعة دول الإمداد النووي " والغرض من هذا التكتل فرض حظر على تصدير التكنولوجيا النووية على دول العالم الثالث ، مما يعد إخلالا صريحا بأحكام معاهدة حظر الانتشار النووي ، حيث أخل ذلك - ليس فقط - بقدرة الدول النامية للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، وإنما يمكن أن تؤثر بالسلب أيضا على إمكانيات التنمية التكنولوجية والصناعية بها .

وعلى النقيض من ذلك تماما قامت الدول الكبرى بتقديم التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية إلى بعض الدول الحليفة مثل ( إسرائيل والتي حصلت على مفاعلها النووي الأول من فرنسا ، وعلى الثاني من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، بجانب حصولها على الخبرة الفنية المتطورة والمواد المنتجة الجاهزة من دول الكتلة السوفيتية القديمة ،

(<sup>١</sup>) Leonard (S) : " Nuclear Proliferation today " , Spread of Nuclear weapons, 1984 ( New York, vintage Books, Cambridge, MA, Ballinger pub. Co., 1984), p. 118.

(<sup>٢</sup>) د. فوزى حماد : ( منع الانتشار النووي - الجذور والمعاهدة ) مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٠ ، أبريل سنة ١٩٩٥م ، ص ١٧٥ .



بالإضافة إلى قيامها بتجارب نووية ، دون أن تقوم أيا من هذه الدول الكبرى بإدانتها<sup>(١)</sup>.

١٤ - كذلك لم تفلح المعاهدة في منع كوريا الشمالية من الانسحاب منها ٢٠٠٢م وقيامها بإجراء أول تفجيرات نووية بل وتهديدها بإجراء تجارب أخرى وذلك في اليوم التالي لتجربتها الأولى ، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ أعلنت كوريا الشمالية امتلاكها للأسلحة النووية ، مما أثار المجتمع الدولي . الدهشة ، ولكن لم تستدع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعمل شيئا ، والغريب في ذلك أن إعلان كوريا الشمالية امتلاكها للأسلحة النووية لم يثير قلقا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي فرغت من ترسانتها النووية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوزع أسلحتها على إسرائيل . حينها بحيازتها سلاحا نوويا وإلا فسوف تبدأ بها سكرتيرة . وقد حدث ذلك تحولا لآراء ف

(١) " جيتو " ، د. د. - بي. في عام ١٩٧٩م في "مجلة الهندية" ، التي بالتفصيل مع جنوب كوريا ، تجريبية أخرى في ٢ أكتوبر ٢٠٠٧م في منطقة (أريزون) ، واستخدمت ١٥ طن متفجرات في هذه التجربة دون أن تقوم أيا من دول العالم بإدانتها . أثبتت هذه التجربة الأخيرة إلى هذه الأرضية تعادل زلزال بقوة ٢,٤ بمقياس ريختر ، ومن رد إسرائيل ، على أكثر استنكارا حيث عاقبت : "إنها" "مخيلة" تنسب عليها الأمم المتحدة في إسرائيل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، على الرغم من أنها ليست ملزما فيها "

- Peter ( ) : " Israel's Nuclear Arsenal " , Paulist Press , New York , 1984 , p. 45 .

(٢) "تعهد كوريا الشمالية" مع بين الدول التي وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (N.P.T) . ذلك في عام ١٩٨٥م ، وكذلك على اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

\* لنمزيد من التفاصيل راجع :

- د. مصطفى عبد الباقي : القنبلة الذرية والإرهاب النووي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢م ، ص ١٣٦ .

- أ / محمد إبراهيم الدسوقي : كوريا الشمالية تبوح بأسرارها النووية ، جريدة الأهرام العدد ٢٣٩٢ . بتاريخ ٣١ ديسمبر ، سنة ٢٠٠٢م .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل قامت كوريا الشمالية في أغسطس سنة ٢٠٠٦م بأول تجربة نووية ، جاعلة منها قوة نووية جديدة معلنة ، وبالتالي انضمامها إلى دول النادي النووي لتلحق بركب الدول النووية الخمس الكبرى بجانب الهند وباكستان وبالطبع إسرائيل على الرغم من اتباعها سياسة الغموض النووي<sup>(١)</sup>.

١٥- وأخيراً نستطيع أن نقرر أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لم تحقق أهدافها التي كانت تسعى إليها من خلال نصوصها في العمل على وقف سباق التسلح النووي كخطوة نحو إزالتها ، بل على العكس تماماً فقد ساهمت نصوص المعاهدة - وبدرجة كبيرة - في العمل نحو زيادة الانتشار النووي ، خاصة بين الدول غير الأطراف فيها ، هذا من ناحية<sup>(٢)</sup> ، ومن ناحية أخرى فليس من العدالة والإنصاف أن نتحدث عن الأمن النووي دون الحديث عن الردع النووي ، فالأخير يحمي الأول ويحافظ عليه وبدونه يصعب استمراريته ، ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يكون في جعبته الإجراءات الرادعة التي تكبح جماح الدول المارقة من استخدام السلاح النووي ، ضد الدول غير الأطراف في المعاهدة بل والعمل على انضمامها إليها .

فالعالم ملئ بالبؤر الساخنة والحروب الإقليمية التي ترتكب فيها أبشع الجرائم ، وسيكون السلاح النووي هو الملجأ الأخير للمهزوم ، ولذلك يجب أن يكون تحريم السلام النووي والتخلي عنه شاملاً وعماماً على جميع الدول بما فيها الدول الخمس الكبرى .

— — —

(١) David Sanger : " North Korea concealing nuclear site, us says ", International Herald tribune, 18 August 1998, p.5.

(٢) د. مدوح عبدالغفور حسن : الطاقة النووية لخدمة البشرية ، الناشر : هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٠٢ ، ص ٢٢١ وما بعدها .

## المطلب الثاني

### المعاهدات الإقليمية

#### التي تحظر امتلاك الأسلحة النووية

— — —

بالإضافة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هناك العديد من الاتفاقيات الإقليمية التي تهدف إلى الحد من التسلح النووي في مناطق معينة ، ولذلك فهي تعتبر معاهدات مكملة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبذلك تكتمل منظومة التشريعات الدولية الواجبة لنزع الأسلحة النووية أو على الأقل الحد منها .

حيث نصت المادة السابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على أن: " هذه المعاهدة لا تتضمن أى حكم يخل بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية تستهدف تأمين عدم وجود أية أسلحة نووية إطلاقاً في أقاليمها المختلفة " (١).

فلهذه المعاهدات الدولية الإقليمية فائدة كبيرة في الحد من انتشار الأسلحة النووية من نواح متعددة أبرزها :

- أن هذه المعاهدات تشمل عدداً محدداً من الدول التي تجمعها المصالح المشتركة مثال ( معاهدة القطب الجنوبي لسنة ١٩٥٩ ) ، أو تجمعها منطقة جغرافية واحدة مثال : معاهدة ( حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي سنة ١٩٦٧ ومعاهدة قارة أفريقيا خالية من الأسلحة النووية سنة ١٩٩٦ ) ولذلك فإن التوصل إلى التزامات مقبولة للدول الأطراف يكون

---

(١) حيث ورد نص م السابعة على النحو التالي :

" Nothing in this treaty affects the right of any group of states to conclude regional treaties in order to assure the total absence of nuclear weapons in their respective territories " .





دولة في أول ديسمبر عام ١٩٥٩ في واشنطن وأصبحت سارية المفعول في ٢٣ يونية سنة ١٩٦١ م .

- وتهدف هذه المعاهدة إلى استخدام القطب الجنوبي فقط في الأغراض السلمية ، وتحريم أية إجراءات ذات طبيعة عسكرية بما يشمل التجارب على أي نوع من الأسلحة ، وكذلك نصت على تحريم أي تفجيرات نووية أو التخلص من الفضلات المشعة في القطب الجنوبي .

- ولضمان عدم الإخلال بأحكامها منحت المعاهدة - وفقاً لنص المادة الخامسة منها - أطرافها الحق في إرسال مراقبين Observers للقيام بالتفتيش - في أي وقت - في أية منطقة من مناطق القطب الجنوبي بما فيها من محطات ومنشآت ومعدات ، وكذلك القيام بعمليات تفتيش السفن والطائرات في نطاق الوصول والمغادرة في القطب الجنوبي<sup>(١)</sup>.

ثانياً : معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي  
وتحت الماء لسنة ١٩٦٣م ( معاهدة موسكو )

Treaty Banning nuclear weapons tests in the atmosphere  
in outer space and under water ( test ban treaty ).

تم التوقيع على هذه المعاهدة في ٥ أغسطس لسنة ١٩٦٣م من قبل ثلاثة دول هي " الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي السابق ، والمملكة المتحدة " (٢) . وتهدف المعاهدة إلى وضع حد لتلوث المحيط البشري بالمواد المشعة كخطوة أولى نحو تحقيق وقف تجارب تفجير الأسلحة النووية نهائياً، وتحقيق هدف أساسي وهو نزع السلاح .

(١) انظر م ( ٥ ) فقرة ١ ، ٢ ، ٣ من الاتفاقية .

(٢) أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بعد إيداع الأطراف الثلاثة الأصلية تصديقاتها على المعاهدة وقد انضم إليها أكثر من ١١٥ دولة من بينهم جمهورية مصر العربية .

فلقد جاء في ديباجة المعاهدة ما هو معبر عن آمال وطموحات البشرية من الرغبة في تخليص الإنسان وبيئته من مخاطر استخدام الأسلحة الذرية وتجاربها ، تحت إشراف دولي ، بما يتمشى مع أهداف الأمم المتحدة <sup>(١)</sup>. لوضع نهاية لسباق التسلح بما في ذلك الأسلحة النووية .

### الأعمال المحظورة وفقاً لأحكام الاتفاقية :

١- تحظر المعاهدة على أطرافها القيام بأي تفجير لتجربة سلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر في الجو أو في الفضاء الخارجي أو تحت الماء بما يشمل المياه الإقليمية أو أعالي البحار أو أي مجال آخر ، إذا كان هذا التفجير يؤدي إلى وجود مخلفات مشعة خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يجرى الانفجار تحت إشرافها أو سلطتها الشرعية <sup>(٢)</sup> .

٢- تتعهد جميع الدول الأطراف المتعاقدة بالامتناع عن أن تكون سبباً في تشجيع أو الاشتراك في إجراء أية تجارب تفجير سلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر <sup>(٣)</sup> .

### تقييم الاتفاقية :

#### (أ) - مزاياها :

١- تعد هذه المعاهدة نتاج الفكر العالمي المناهض للأسلحة النووية وتفجيراتها بصفة عامة ومحاولة تجنيب العالم ويلات استخدامها في الأغراض العسكرية والعمل على الاستفادة من هذه الطاقة في الأغراض السلمية .

(١) وقد عبر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بقوله : " أن هذه المعاهدة تعد أعظم الانجازات التي تمت في سبيل نزع السلاح منذ قيام منظمة الأمم المتحدة " .

(٢) نص م ( ١/١ ) من الاتفاقية .

(٣) نص م ( ٢/١ ) من الاتفاقية .

٢- كما أن هذه المعاهدة هي - بحق - <sup>(١)</sup> أولى المجهودات الدولية والخطوة الأولى والثمرة الخصبة التي جناها العالم نتيجة مناهضته للأسلحة النووية وتفجيراتها وتعد إحدى العوامل التي ساعدت على الحد من تلوث الأجواء والبحار العالمية بالإشعاع النووي .

#### ب - عيوب الاتفاقية :

ورغم مزايا اتفاقية موسكو لسنة ١٩٦٣م بينهاها إلا أنها لم تسلم من مثالب كثيرة أهمها :

١- أن الحظر الوارد في المعاهدة لا يشمل التفجيرات التي تجرى تحت الأرض، مما يسمح للأطراف الأصلية الثلاثة بتطوير أسلحتها الذرية بإجراء تجاربها تحت الأرض ، ويساعدها على ذلك ما وصلت إليه من تقدم وقدر على إنتاج الأسلحة النووية ، بحيث أصبحت في غير حاجة لإجراء تجاربها في الجو أو في الفضاء أو تحت الماء <sup>(٢)</sup>.

ومن المعروف إنه قد يحدث عند إجراء التجارب تحت الأرض ، أن يتسبب ذلك في انتقال الأضرار النووية إلى أقاليم الدول الأخرى خصوصاً إذا تصادف وجود المياه الجوفية في مكان التجربة .

ولعل ذلك كان السبب الرئيسي لإحجام الدول النووية الأخرى وعلى رأسها فرنسا والصين عن الانضمام لهذه المعاهدة .

---

(١) ولذلك فقد علق عليها الرئيس الأمريكي كيندي : أنها النتيجة العملية الأولى لمجهودات بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال ثمانية عشر عاماً لوضع قيود على سباق التسلح النووي .

د. محمد عبدالله تعمان : المرجع السابق ، ص ٥٢ وما بعدها .

(٢) د. فوزي حماد : المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، مركز زايد للتسويق والمتابعة . الإمارات العربية المتحدة ، سنة ٢٠٠٣م ، ص ٤١ .

٢- كما أن الحظر الوارد بالاتفاقية لا ينطبق على وقت الحرب ، ولا تسعف ديباجة المعاهدة في استنتاج ذلك <sup>(١)</sup> ، مما يؤكد على وجود نقص واضح في أحكام الاتفاقية وبنودها .

٣- أيضاً من مثالب هذه المعاهدة أنها لا تضم جميع دول العالم ؛ فهي ليست بمعاهدة عالمية حيث لم تضم الدول النووية وغير النووية والذين لا تمنعهم المعاهدة من إجراء تجاربها النووية والتفجيرات سواء في الجو أو الفضاء الخارجي أو في البحار العالية .

٤- وأخيراً فإن من عيوب الاتفاقية أنها تخول لأطرافها الانسحاب منها دون أدنى مسئولية - إلا لمدة ثلاثة شهور من تاريخ الإخطار بالانسحاب <sup>(٢)</sup> -، وبذلك فإن في مقدور العضو المنسحب أن يتحلب من هذه المعاهدة ويقوم بإجراء التجارب النووية في البحار والجو والفضاء الخارجي بلا مسئولية عليه <sup>(٣)</sup>.

---

(١) ولذلك قدم الأمين العام للأمم المتحدة اقتراحاً لتضمين المعاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية وقت الحرب .

انظر : د. سمير محمد فاضل : المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) انظر م ( ٤ ) من الاتفاقية .

(٣) ولذلك فإن وزير الخارجية السوفيتي آن ذاك أوضح بالقصور الواضح في هذه الاتفاقية في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس السوفيت الأعلى بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣م بقوله : "إن معاهدة موسكو لا تشكل ضماناً ضد الحرب ولا تعتبر حتى مجرد إجراء من إجراءات نزع السلاح " .

انظر : د. صلاح الطحاوي : الاتفاقات الدولية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، رسالة دكتوراه ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٦م ، ص ١٥٩ .



ثالثاً : معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى سنة ١٩٦٧م.

Treaty on principles governing the activities of states in the Exploration on use of outer space , Including the moon and other celestial bodies ( outer space treaty ).

لقد كان غزو الفضاء الجوي حلم رواد جميع الدول ، ولم يقتصر النشاط الفضائي على الاستكشافات من أجل البحث العلمي فقط ، بل تطور وأصبح يستهدف أنشطة تجارية ، وذلك كما هو الحال في استخدام الأقمار الصناعية لأغراض البث التلفزيوني المباشر ولدراسة الأحوال المناخية ..... إلخ (١).

ولم يكن بخافٍ على المجتمع الدولي إنه بمقدور الدول - خاصة بعد انتشار حمى السباق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية - أن يكون هذا الفضاء مسرحاً للأنشطة العسكرية .

لذلك فقد بادر الاتحاد السوفيتي في نوفمبر سنة ١٩٥٨م بالتقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشر بمشروع قرار يتضمن حظر استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية ، وأن تتعهد جميع الدول بموجب معاهدة دولية بعدم إطلاق الصواريخ في الفضاء الخارجي (٢).

(١) ينسب للاتحاد السوفيتي السابق بأنه صاحب السبق الأول في غزو الفضاء وذلك بإطلاقه القمر الصناعي spoutnik(I) في أكتوبر سنة ١٩٥٧م ، ثم لاحقه الولايات المتحدة الأمريكية فقامت بإطلاق القمر الصناعي Explorer في يناير سنة ١٩٥٨ ، ومن ذلك الحين بدأت حمى سباق الفضاء الخارجي .

- استاذنا د. عصام محمد أحمد زنتي : المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن الأجسام الفضائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣م ، ص ٣ وما بعدها .

(٢) للمزيد من التفاصيل حول جهود الأمم المتحدة في هذا المجال ، أنظر :

استاذنا د. عصام زنتي : المرجع السابق ، ص ٩ وما بعدها .

د. فوزي حماد : المرجع السابق ، ص ٤٣ . د. محمود ماهر محمد ماهر : المرجع السابق ، ص ٥ وما بعدها .

وأخذ العمل الدولي الدءوب على هذا النهج حتى كبل بالنجاح بهذه المعاهدة والتي تم التوقيع عليها في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٧م ودخلت حيز التنفيذ في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، وأهم الالتزامات الواردة في الاتفاقية هي <sup>(١)</sup>:

- حظر وضع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ( كيميائية - بيولوجية ) في مدار حول الأرض .

- عدم جواز الاستخدام العسكري للأجرام السماوية أو وضع مثل هذه الأسلحة على هذه الأجرام في الفضاء الخارجي .

- قصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى في الأغراض السلمية.

رابعاً : معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ( معاهدة تلوتلوكو سنة ١٩٦٧م ) .

Treaty for the prohibitions of Nuclear weapons in Latin America and the Caribbean (Tlatelco Treaty ).

بعد أزمة الصواريخ النووية الكوبية عام ١٩٦٢م ، وخشية وقوع مواجهة نووية في القارة الأمريكية ، بادرت أربعة دول هي " البرازيل - بوليفيا - شيلي - إسبانيا " في أبريل سنة ١٩٦٢م بإعلان مشترك عن " صل إلى اتفاقية تحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، وعلى إثر ذلك صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩١١ في ١٠ نوفمبر عام ١٩٦٣م بإعلان " أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية " <sup>(٢)</sup> Nuclear Weapons free

(١) هذه الاتفاقية بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٢٥ في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٤م ، وقد وقعت هذه المعاهدة في ١٠ أكتوبر ١٩٦٧م ودخلت حيز التنفيذ في ١٠ أكتوبر ١٩٦٧م .

- مع نصوص المعاهدة في : ( 610 U.N.T.S. 295 ) .

(٢) و - أمريكا اللاتينية أول منطقة في انعام أهلة بالسكان خالية من الأسلحة النووية ،

- Rosen (M.E) : Nuclear Weapons free zones , op. cit, p. 53.

وفتحت المعاهدة للتوقيع عليها في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٧م<sup>(١)</sup> ، وتهدف إلى جعل أمريكا اللاتينية منطقة مجردة من السلاح النووي ، وهي تحرم على أطرافها القيام بأى نشاط فى أقاليمها فى مجال الأسلحة النووية ، وتقتصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية فقط .

### التزامات الدول الأطراف فى المعاهدة<sup>(٢)</sup>:

١- تلتزم الدول الأطراف فى المعاهدة بقصر استخدام الطاقة النووية الموجودة تحت سيطرتها للأغراض السلمية .

٢- تتعهد الدول الأطراف فى المعاهدة بالامتناع عن إثبات الأعمال التالية على إقاليمها :

أ- تجربة أو استخدام أو صنع أو إنتاج أو اكتساب أى أسلحة نووية بأية وسيلة كانت ، سواء كانت بواسطة الأطراف أو لصالح أى شخص آخر أو بأية طريقة أخرى .

ب- استلام وتخزين وتركيب ونشر وامتلاك أى أسلحة نووية بأى شكل — مباشرة أو بطريق غير مباشر — بواسطة الأطراف أو بواسطة أى شخص آخر لصالحها أو بأية طريقة أخرى .

---

(١) دخلت المعاهدة حيز التنفيذ فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٧م بتصديق ٣٣ دولة من دول القارة . وقد انضمت للمعاهدة كل من الأرجنتين وكوبا سنة ١٩٩٠م .

للمزيد انظر : د. محمود شريف بسيونى : مدخل فى القانون الدولى الإنسانى والرقابة على استخدام الأسلحة ، طبعة سنة ١٩٩٩م ، ص ١٠٤٦ .

د. محمود خيرى بنونة : التسليح النووى بين الحظر الجزئى ومنع الانتشار ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، دراسات فى القانون الدولى ، المجلد الأول ، سنة ١٩٦٩م ، ص ١٠٧ .

(٢) لمراجعة نصوص المعاهدة ، انظر :

### أحكام الرقابة والضمان وفقاً للاتفاقية :

للتأكد من أن أطراف المعاهدة قد التزموا ببنودها ، أنشأت المعاهدة منظمة إقليمية<sup>(١)</sup>. سميت بوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية OPANAL بهدف مراقبة الدول الأطراف في المعاهدة للالتزام بما يلي :

- أن الأجهزة والخدمات والتسهيلات المخصصة للاستخدامات السلمية لا تستخدم في أغراض عسكرية سواء في تجارب أو صناعة الأسلحة النووية.

- أن الأنشطة المجرمة وفقاً للمادة الأولى من المعاهدة لا تباشر بأقاليم الدول الأطراف في الاتفاقية سواء بواسطة مواد أو أسلحة نووية مستوردة من خارج هذه الدول<sup>(٢)</sup>.

أن التفجيرات التي تمري لأغراض سلمية تدق مع هذه المادة ١٨ من المعاهدة والتي تنص على أنه "الدول الأطراف في هذه التفجيرات للأغراض السلمية بالأجهزة النووية بما في ذلك التجارب التي تقتض استخدامها أجهزة مشابهة لتلك المستخدمة في الأسلحة النووية ، وذلك بشرط إخطار وحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية . قدما بتاريخ التفجير وضمانة الجهد في هذا الشأن من قبل المصدر الحصري له ويمكن التفجير والغرض منه وفقاً "مادة ١٨" (٣).

المادة في	بما على	- أجهزة رئيسية هي :
المر العام	The general conference	
الجنس	The countries	
مكررة	repeated	

- Rosen (M.L.) : op. cit, p.

(٢) - تحت المادة الأولى من المعاهدة . " أن : "تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة بعدم إخراج أو تصنيع مواد أو إنتاجها أو امتلاكها لأغراض عسكرية " .

(٣) انظر : نص م (١٨) من المعاهدة .



- التزام الدول أطراف المعاهدة بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة الأنشطة في الدولة حيث نصت المادة (١٣) من المعاهدة على أن : " يتفاوض كل من الأطراف المتعاقدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإبرام اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل تطبيق ضمانات الوكالة على نشاطاتها النووية " (١).

- كذلك تلتزم الدول الأطراف - وفقاً للمادة (١٤) من المعاهدة - بتقديم تقارير شبه سنوية إلى الوكالة الدولية تتضمن عدم وجود أنشطة ممنوعة أو محظورة بها (٢).

- وأخيراً منحت المعاهدة " المجلس " التابع لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية سلطة إجراء التفتيشات الخاصة في إقليم أى طرف من أطراف المعاهدة ، وذلك بناء على طلب مسبب يقدم من أحد الأطراف عند الشك في قيام الطرف المشكوك في حقه بإجرائه نشاطاً محرماً أو في طريقه لإجراء هذا النشاط (٣).

وبذلك - وعن وجهة نظرنا - فإن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس - في حقيقة الأمر - بديلاً عن نظام الرقابة المعمول به في معاهدة ثلاثيلوكو ، بل يعتبر مكملاً له وذلك لسد العجز في النظام المعمول به في هذه المعاهدة ، ودليلنا على ذلك ما نصت عليه معاهدة ثلاثيلوكو على أن " للوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطة إجراء تفتيشات خاصة Special inspections وفقاً لاتفاقيات تبرم مع أطراف المعاهدة بهذا الخصوص .

بذلك تعتبر معاهدة " ثلاثيلوكو " هي المعاهدة الوحيدة في إنجاز الرقابة الإقليمية على التسليح النووي على المستوى الإقليمي .

( ١ ) م (١٣) من المعاهدة .

( ٢ ) م (١٤) من المعاهدة .

( ٣ ) United nations : Comprehensive study on the question of nuclear weapons free zones in all its Aspects , 1975, United Nations documents A/10027 ADDI.

خامساً : معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى  
في قاع البحار والمحيطات وباطن تربتها لسنة ١٩٧١ م .

### ( Sea – Bed Treaty )

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع هذه المعاهدة في ديسمبر سنة ١٩٧٠ م ، وتم التوقيع عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق والمملكة المتحدة في ١١ فبراير سنة ١٩٧١ م<sup>(١)</sup>.

وأهم الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية<sup>(٢)</sup>:

- تحريم وضع أو زرع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .  
في قاع البحار والمحيطات وما تحت القاع .
- حظر توفير التسهيلات اللازمة لوضع مثل هذه الأسلحة في باطن أرض  
البحار والمحيطات خارج مسافة تمتد ١٢ ميلاً بحرياً من الساحل والمشار  
إليها في القسم الثاني من اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة لسنة  
١٩٥٨ م .
- وهذه المعاهدة تعد مكملة لمعاهدة موسكو لسنة ١٩٦٣ م والتي حظرت  
إجراء التجارب الذرية تحت الماء ، ثم جاءت هذه المعاهدة وحرمت  
تخزين أو زرع الأسلحة النووية في قاع البحار والمحيطات ، مما يجعل  
لهذه المعاهدة أهمية كبيرة في البنين القانوني الدولي للحد من انتشار  
الأسلحة النووية .

---

(<sup>١</sup>) وقع على هذه المعاهدة ٨٦ دولة ، في حين صادقت عليها ٩٢ دولة ، ودخلت حيز النفاذ  
في ١٨ مايو سنة ١٩٧٢ .

- راجع نصوص هذه المعاهدة في 115 ( U.N.T.S ) 955  
(<sup>٢</sup>) المرجع السابق .

سادساً : المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لتجارب الأسلحة النووية تحت الأرض سنة ١٩٧٤م .

Treaty Between the United states of America and the Union of soviet socialist Republics on the limitation of underground Nuclear weapons tests.

تم التوقيع على هذه المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في ٣ يوليو سنة ١٩٧٤م ، والهدف من هذه المعاهدة - كما ينص من بينها - هو تحقيق سباق التسلح النووي بين الدولتين ، من اجل تحقيق نزع شامل للسلح النووي تحت رقابة دولية فعالة في اقرب وقت ممكن .

التزامات الشرفين (١) :

- نصت المعاهدة على حظر التجارب النووية تحت الأرض بمقدار يزيد على ١٥٠ كيلو طن .

- كل طرف سيقوم بتخفيض التجارب النووية إلى أدنى حد .

- التزام الشرفين بالاستمرار في مفاوضاتهما للوصول إلى التخلي عن جميع تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض .

ورغم هذه الاتفاقية استمرت الدولتان في مسرعة التسلح النووي ، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن الماضي ، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم لم تتوقف تجارب الأسلحة النووية .

(١) راجع نصوص هذه المعاهدة في :

سابعاً : معاهدة حظر الأسلحة النووية في دول جنوب المحيط الهادى لعام ١٩٨٥ : The south pacific Nuclear free zone treaty

\* معاهدة راروتونجا Rarotonge Treaty :

تم إبرام هذه المعاهدة بعد ١٨ عاماً من معاهدة تلاتيلوكو ، حيث فتحت للتوقيع عليها في ٦ أغسطس عام ١٩٨٥ <sup>(١)</sup> والهدف منها جعل منطقة جنوب المحيط الهادى خالية من الأسلحة النووية ، حيث تعد هذه المنطقة أكبر موقع للتفجيرات النووية لدول كثيرة أبرزها ( الولايات المتحدة الأمريكية — بريطانيا — فرنسا — الصين ) <sup>(٢)</sup> .

الالتزامات الواردة في المعاهدة <sup>(٣)</sup> :

- تحظر هذه المعاهدة تصنيع أو حيازة أو امتلاك أية أداة للتفجير النووى لدول المنطقة ، داخل المنطقة أو خارجها ، أو السعى أو قبول مساعدة في هذا الشأن أو حتى إعطاء مساعدة لدول تشترك بأنشطة من هذا النوع .
- يحظر كذلك — وفقاً للمعاهدة — تخزين أو إيداع أو نشر أو تركيب أى من هذه الأسلحة في أراضي الدول الأطراف .

( ١ ) فتحت المعاهدة للتوقيع عليها في ٦ أغسطس سنة ١٩٨٥ م ، ودخلت حيز النفاذ في ١١ ديسمبر سنة ١٩٨٦ م ، وقد وقعت وصدقت عليها ١٣ دولة " .

- لمراجعة نصوص المعاهدة انظر 1445 U.N.T.S. 117

( ٢ ) " تمتد منطقة جنوب المحيط الهادى من غرب المنطقة الخالية في أمريكا اللاتينية شرقاً إلى الساحل الغربى الإسترالى ، ومن منطقة القطب الجنوبى جنوباً إلى خط الاستواء شمالاً ، وتعد أكبر موقع للتفجيرات النووية لدول النادى النووى الكبرى " .

انظر : د. فوزى حماد : المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

( ٣ ) تراجع نصوص المعاهدة في : 1445. U.N.T.S. 177

وأيضاً - د. محمود شريف بسيونى : المرجع السابق ، ص ١٠٤٧ .

- د. محمود ماهر محمد ماهر : المرجع السابق ، ص ٥٣ .

- د. فوزى حماد : المرجع السابق ، ص ٥٢ .



- تمنع الاتفاقية إجراء تجارب نووية أو المساعدة في إجراء مثل هذه التجارب في أراضي الدول الأطراف ، حتى ولو كانت هذه التجارب للأغراض السلمية <sup>(١)</sup> ، وذلك نتيجة للعناية والمآسى التي عاشتها دول هذه المنطقة من جراء التجارب النووية المختلفة .

- منع تصدير المواد النووية إلى الدول غير النووية إلا إذا خضعت هذه المواد للضمانات الشاملة المرتبطة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨م <sup>(٢)</sup>.

- تحظر المعاهدة على أطرافها دفن النفايات المشعة لها أو لغيرها من الدول في البحار التي تدخل ضمن منطقة جنوب المحيط الهادى <sup>(٣)</sup>.

- التزام الدول الأطراف في المعاهدة بضرورة تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية <sup>(٤)</sup> . وهذا الالتزام كان له أكبر الأثر في انضمام الدول الأطراف في المعاهدة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (N.P.T) .

بالإضافة إلى ذلك نقد الحق بالمعاهدة ثلاثة بروتوكولات رئيسية لتدعيم الالتزامات السابقة <sup>(٥)</sup> ، الأول منها تتعهد بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إنجلترا بـ تطبيق المحظورات التي نصت عليها المعاهدة فيما يتعلق بالأقاليم التي تعد مسئولة عنها أيا من هذه الدول .

(١) م (٦) من المعاهدة .

(٢) م (٤) من الاتفاقية

(٣) م (٧) من المعاهدة .

(٤) م (٨) فقرة ٢ ، ٤ من المعاهدة .

(٥) والملاحظ - وكما هي عادتها دائما - أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصدق على هذه البروتوكولات حتى وقتنا هذا ، أما فرنسا فقد صدقت عليها بعد أن أنهت تجاربها النووية في منطقة - (Morwraa) خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٩٥م حتى نهاية يناير سنة ١٩٩٦م .

- للمزيد انظر د. فوزى حماد : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

والبروتوكول الثاني يتضمن التزام على الدول المالكة للسلاح النووي بعدم التهديد أو استخدام هذا السلاح ضد الدول الأطراف في المعاهدة .

أما البروتوكول الثالث والأخير فيتضمن التأكيد على ضرورة منع دول النادى النووي من إجراء التجارب النووية فى منطقة جنوب المحيط الهادى .

ثامناً : معاهدة قارة أفريقيا خالية من الأسلحة النووية ( معاهدة بلندابا سنة ١٩٩٦م )

### The African Nuclear weapon free zone treaty

#### (Pelindaba treaty 1995)

نشأت فكرة جعل قارة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية مبكراً ، وذلك حينما أصدرت القمة الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية — والتي انعقدت فى القاهرة سنة ١٩٦٤م — إعلاناً سمي بـ " إعلان القاهرة الأول : أفريقيا لا نووية" ، وقد رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الإعلان وتبنته فى دورتها الثلاثين سنة ١٩٧٥م <sup>(١)</sup> .

ولكن كانت العقبة الكئود هى تعاون دولة جنوب أفريقيا مع دولة إسرائيل فى الأنشطة النووية <sup>(٢)</sup> ، ونتيجة لإعلان جنوب أفريقيا عزمها تفكيك برنامجها النووى والتخلص من أسلحتها الذرية سنة ١٩٩٠م ، تم تشكيل لجنة لصياغة المعاهدة اشتملت على خبراء من منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة

(١) انظر : الدراسة التى أعدها الأمم المتحدة :

- United Nations : Comprehensive study on the question of nuclear weapons free zones in all the aspects , (1975), United nations Documents A/10027 ADDI. U.N.Sales, No,W, 76.17

(٢) تبنت جنوب أفريقيا برنامجاً طموحاً لإنتاج الأسلحة النووية بالتعاون مع إسرائيل ، ونتيجة لوقوف العالم ضد سياسة التمييز والفصل العنصرى ، أعلنت جنوب أفريقيا صراحة عن نشاطها النووى وامتلاكها للسلاح النووى وكذلك عزمها على الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى يوليو سنة ١٩٩١م .

- د. فوزى حماد : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

الأفريقية، حتى توصل الفريقان في اجتماعهما الأخير في مدينة " بلندابا " بجنوب أفريقيا إلى النص النهائي ، وتم التوقيع عليها في القاهرة في أبريل سنة ١٩٩٦م<sup>(١)</sup>.

### الالتزامات الواردة في المعاهدة :

-- ولكي تحقق المعاهدة أهدافها تضمنت بعض الالتزامات على الدول الأطراف أهمها<sup>(٢)</sup> :

- منع الدول الأطراف من تطوير أو تصنيع أو تخزين أو امتلاك أو حيازة أى نوع من أجهزة التفجير النووية أو القيام بأية بحوث على أجهزة التفجيرات النووية ، وعدم مساعدة أو تشجيع أى اختبار نووى لأية دولة فى أى مكان<sup>(٣)</sup> .

- تعهد الدول الأطراف فى المعاهدة بالإعلان عن أية إمكانيات أو قدرات نووية يمكن أن تكون لديها، وعلى أن يلتزم بتفكيكها وتدمير الأجهزة الخاصة بها ، إذا كانت قد حازتها قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) " تم الموافقة على هذه الاتفاقية فى اجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى أباجا فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٩٥م ، وتم التوقيع عليها بالقاهرة فى ١١ أبريل سنة ١٩٩٦ .

راجع : نصوص الاتفاقية فى : 35 (LL.M) 698

(٢) " فقد ذكر السيد سالم أحمد سالم : الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية -- آنذاك ، فى إعلان القاهرة أنه إذا لم يتخذ إجراء ملموس فى مجال حظر الأسلحة النووية ، فإننا جميعاً سنعرض لمخاطر هذه الأسلحة ، وبالتالي فإننا نشجع الروح التى تسود مؤتمرات نزع السلاح ، وذلك من أجل القضاء على إنتاج الأسلحة النووية التى لا تخدم الأغراض السلمية .

جريدة الأهرام : الخميس ١١ أبريل ١٩٩٦م ، السنة ١٢٠ ، العدد ٣٩٩٣٨ ، ص ٥ .  
وأيضا .. رسالتنا للدكتوراه : المسئولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٩٧ .

(٣) م (٥) من الاتفاقية .

(٤) م (٦) من الاتفاقية .

- منع دفن النفايات المشعة أو المساعدة على دفنها في أى مكان فى اراضى القارة الأفريقية أو بحارها الإقليمية<sup>(١)</sup>.

- تشجيع الدول الأطراف منفردين أو مجتمعين على استخدام الطاقة النووية لأغراض اقتصادية<sup>(٢)</sup>.

- التزام الدول أطراف المعاهدة بتطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الأنشطة النووية داخل هذه الدول<sup>(٣)</sup>.

- التزام الدول الأطراف بعدم القيام أو المساعدة أو التشجيع على أى عمل يهدف إلى الاعتداء المسلح على أية منشأة نووية<sup>(٤)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن معاهدة بلندابا تضم ثلاثة بروتوكولات ، الأول منها يتضمن ضرورة دعوة الدول النووية الخمس للموافقة على عدم استخدام أو التهديد باستخدام أدوات تفجير نووية ضد أى طرف فى المعاهدة أو ضد أى إقليم بالقارة الأفريقية ، أما البروتوكول الثانى ، فيدعو الدول الخمس النووية إلى الموافقة على عدم إجراء تجارب أو المساعدة أو التشجيع على إجراء تجارب نووية فى أى مكان داخل المنطقة الأفريقية ، والبروتوكول الثالث والأخير فيدعو الدول التى لديها أقاليم تابعة فى المنطقة مثل ( فرنسا و البرتغال ) للالتزام بنصوص معينة فى المعاهدة فيما يتعلق بتلك الأقاليم<sup>(٥)</sup> .

== =

(١) م ( ١/٨ ) من الاتفاقية .

(٢) م ( ٢/٨ ) من الاتفاقية .

(٣) م ( ٩ ) من الاتفاقية .

(٤) م ( ١١ ) من الاتفاقية .

(٥) Prawitz ( J ) and Leonard ( J.F ) : Azone free of nuclear weapons , New York, United Nations, 1996, p. 63.

وأيضاً : د. محمود شريف بسيونى : المرجع السابق ، ص ١٠٤٩ وما بعدها .





## المبحث الثاني

### موقف الفقه الدولي من امتلاك واستخدام الأسلحة النووية

---

منذ أكثر من خمسين عاماً ثارت مسألة مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها في نطاق العلاقات الدولية ، خاصة في ظل عدم وجود اتفاقية ذات طابع عالمي تنص — صراحة — على حظر استعمال مثل هذا النوع من الأسلحة ، ولذلك انقسم فقهاء القانون الدولي واتجاهات الدول والمنظمات الدولية إلى مذهبين :

#### المذهب الأول : المؤيدون لشرعية استعمال الأسلحة النووية .

يتزعم هذا الاتجاه الدول النووية الخمس الكبرى ( فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ، إنجلترا ، روسيا ) ، وكذلك مجموعة من فقهاء المتخصصين في العلاقات الدولية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن القانون الدولي العام لا يحظر اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة ، للأسباب التالية<sup>(1)</sup>:

■ أنه يمكن استعمال الأسلحة النووية طبقاً لقانون الحرب ، خاصة إذا قام الطرف الآخر باللجوء إلى هذه الأسلحة ، وعلى سبيل المثال : فقد زعمت الولايات المتحدة الأمريكية — لمدة ثلاثين عاماً — أن حق أطراف النزاع في تبني وسائل تؤذي العدو هو حق غير محدود ، لأنه يمكن التمييز بين الأشخاص الذين يشاركون في القتال وبين السكان المدنيين ، بحيث يمكن — من وجهة نظرها — تجنب المدنيين قدر الإمكان .

---

(1) Boros (M.K) : " Nuclear weapons " .

■ ويؤكد مؤيدو استعمال الأسلحة النووية بأن الممارسة الفعلية للدول تعد مصدراً للقانون الدولي أكثر من المبادئ القانونية النظرية ، ويدللون على ذلك : بأن الدول النووية الخمس الكبرى قد نشرت أسلحة نووية لعدة عقود، وقد أكدت هذه الدول علناً حقها القانوني في استعمال هذه الأسلحة دفاعاً عن النفس ، وكذلك أكدت الهند وباكستان علناً حقهما القانوني سنة ١٩٩٨م في استعمال هذه الأسلحة .

■ وأخيراً يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨م تعترف بحق الدول النووية الخمس الكبرى بامتلاك أسلحة نووية ، وهذه المعاهدة تعد من المعاهدات العالمية ويبلغ عدد أطرافها من الدول حوالي ١٨٨ دولة ، مما يبرهن — من وجهة نظرهم — على حق هذه الدول في استعمال هذه الأسلحة (١) .

#### المذهب الثاني : المعارضون لقانونية استعمال الأسلحة النووية .

ويأتى على رأس قائمة المعارضين لشرعية استخدام الأسلحة النووية فقهاء القانون الدولي في دول العالم النامي ، وكذلك الدول التي عانت من استخدام هذا السلاح أو من آثاره أثناء إجراء التجارب عليه ، وأيضاً عدداً من المنظمات غير الحكومية مثل : اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه : أن التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها بالفعل يعد مناقضاً لأحكام القانون الدولي التي تطبق أثناء النزاعات المسلحة وبخاصة قواعد القانون الدولي الإنساني نظراً لآثارها المدمرة واسعة النطاق والتي تتنافى مع الضرورة العسكرية ، ومبدأ التناسب في استخدام القوة ، فضلاً عن آثارها الضارة على البيئة وعلى حقوق الأجيال القادمة من البشر (٢) .

(1) Boros (M.K) : op. cit. p.2.

(2) د. عبدالعزيز مخيمر عبدالهادي : مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية في نزاع مسلح ، دراسة حول الرايين الاستشاريين الصاندين من محكمة العدل الدولية بخصوص هذه المسألة ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ، العدد (٥٨) لعام ٢٠٠٢م ، ص ١٢٧ .

وقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه — بحق — إلى الاستعانة بمجموعة من الحجج والبراهين التي تؤكد عدم شرعية التهديد باستعمال أو استعمال الأسلحة النووية ، وقد حصر أصحاب هذه الاتجاه المبررات على هذا الحظر فيما يلي :

أولاً : مخالفة استعمال الأسلحة النووية لميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥

تنص م (٢/٤) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه :

" يمتنع أعضاء الأمم المتحدة عن التهديد بـ أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، أو بأية طريقة أخرى تخالف مقاصد الأمم المتحدة (١) .

والمقصود هنا أي استخدام للقوة — بصرف النظر عن الأسلحة المستخدمة — فالميثاق لا يحظر صراحة ولا يبيح استخدام أية أسلحة ، بما فيها الأسلحة النووية (٢) .

وقد استثنى الميثاق من هذا الحظر أمرين هما (٣) :

حالة الدفاع الشرعي عن النفس " Self-defence " ( م ٥١ ) من الميثاق .

( ١ ) م (٢/٤) من ميثاق الأمم المتحدة للصادر سنة ١٩٤٥م

( ٢ ) " They apply to any use of force regardless of the weapons employed — the charter neither expressly prohibits, nor permits, the use of any specific use weapons, including nuclear weapons " .

انظر :

(I.C.J), Report) 1996, p. 11, paragraph 39.

Burroughs (J) : " The illegality of threat of use Nuclear weapons " International Association of lawyers Against Nuclear arms, Amsterdam, p. 39.

( ٣ ) حيث ورد نص م (٥١) على النحو التالي : " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي " .



- الإجراءات ( التدابير ) العسكرية التي يتخذها مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق (م ٤٢).

وحق اللجوء إلى ممارسة الدفاع الشرعي مرهون بنوعين من الشروط:

الأول : شرطى الضرورة والتناسب. **Necessity and Proportionality**:

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا بأن " هناك قاعدة محددة مفادها أن الدفاع عن النفس لا يسوغ إلا بتدابير تكون متناسبة مع الهجوم المسلح وضرورية للرد عليه، وهي قاعدة راسخة تماماً في القانون الدولي العرفي " (١).

وعلى ذلك فإن استعمال الأسلحة النووية في حالة الدفاع الشرعي غير مشروع لأن مثل هذا الاستعمال يخالف مبادئ الضرورة والتناسب ، حيث إن استعمال الأسلحة النووية في الدفاع الشرعي للرد على هجوم بأسلحة تقليدية ينتهك مبدأ التناسب ، الذي لا يتوافق مع أسلحة الدمار الشامل ، أما استعمالها للرد على هجوم نووي فإنه ينتهك المبادئ الرئيسية في القانون الدولي ، وخاصة القواعد المطبقة في النزاعات المسلحة (٢).

ومن المعروف أن جميع الأسلحة النووية وما يرتبط بها من مخاطر بالغة، تعد من الاعتبارات التي يجب أن تراعيها الدول التي تعتقد أنه بإمكانها ممارسة الرد بالأسلحة النووية دفاعاً عن النفس وفقاً لمقتضيات التناسب .

( 1 ) انظر : مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية لسنة ١٩٨٦ في القضية المرفوعة من نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ذهبت المحكمة إلى القول بأن :

" In International law there are no rules other than such rules as may be accepted by the state concerned by treaty or otherwise whereby the level of armaments of a sovereign state can be limited ". (I.C.J) Reports, 1986, p.135, paragraph. 269.

( 2 ) Singh (N) : Nuclear weapons and International law , Fredrick, A Preager. N. Y., 1959, p. 131.



والشرط الثاني : نصت عليه المادة (٥١) من الميثاق ، وهي أن تخطر الدول فوراً مجلس الأمن بالإجراءات التي اتخذتها لممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس ، وتشترط هذه المادة أن التدابير التي يتم اتخاذها لا تخل بسلطة مجلس الأمن في اتخاذ ما يراه مناسباً لحفظ السلم والأمن الدولي ، أيأ كان السلاح المستخدم في الدفاع عن النفس <sup>(١)</sup>.

وقد نص القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦١ على أن : " استخدام الأسلحة النووية مخالف لروح ونص وأهداف الأمم المتحدة ، وانتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة " <sup>(٢)</sup>.

ما مدى شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية ؟ :

للإجابة عن هذا التساؤل فإنه — وفقاً لميثاق الأمم المتحدة — لا يجوز التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية ، ولكن بعض الدول تلجأ إلى التلويح بأنها تمتلك أسلحة نووية معينة — بقصد الاستخدام في الدفاع عن النفس إذا تعرضت لخطر هجوم غير مشروع من أية دولة تنتهك سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي — فهل يعد التلويح بنية استعمال هذه الأسلحة في حالات معينة يشكل " تهديداً " باستخدام القوة وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ؟ <sup>(٣)</sup>.

( ١ ) د. أحمد ابوالوفا : التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ٥٢ لسنة ١٩٩٦م ، ص ١٨٤ .

- وأيضاً .. د. علي إبراهيم : قانون المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٥م ، ص ٣٢٥ .

( ٢ ) Burrough (J) : op. cit. p. 127 .

( ٣ ) لقد علق مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر سان فرانسيسكو — في وقت لاحق — المدعو (جون فومستر دوليس) John foster Dulles بأن " ميثاق الأمم المتحدة كان ميثاق المرحلة قبل النووية ، فالميثاق — من وجهة نظره — لم يتناول التهديد أو استعمال الأسلحة النووية ، ونتيجة لذلك يوجد اليوم في العالم للنوى العديد من الأسئلة الناشئة عن العلاقة بين قواعد الميثاق والمشكلة النووية " . انظر :

- Armed (A.C) and Beck (R.J) : International law and the use of force, London and New York, 1993, p. 39.

أجابت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري على ذلك بقولها :

" أن مفهوما " التهديد باستعمال القوة " أو " استعمال القوة بالفعل " هما حدثان متلازمان حيث إنه إذا كان استعمال القوة في حالة ما غير مشروع — لأي سبب من الأسباب — فإن التهديد باستعمال هذه القوة يكون أيضاً غير مشروع " (١).

إذ كيف لدولة نووية عضو في منظمة الأمم المتحدة تدعى أنها تتجزر بحسن نية التزاماتها بالامتناع عن استخدام القوة ، وخلل المنازعات بالوسائل السلمية وإنشاء علاقات ودية مع الدول ، بينما تشارك في التهديد باستعمال الأسلحة النووية (٢).

ثانياً : إن استخدام الأسلحة النووية يمثل انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

هناك بعض الحقوق التي يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان تتعارض مع استعمال الأسلحة النووية ، والمقصود في هذه الحالة هو استعمال الأسلحة النووية وقت السلم مثل : إجراء التجارب على هذه الأسلحة لمعرفة مدى فاعليتها وقوتها التدميرية (٣) أو وقت النزاعات المسلحة .

فاستخدام الأسلحة النووية — أيا كان هذا الاستخدام — ينتهك أبرز وأهم حقوق الإنسان قاطبة ألا وهو الحق في الحياة ، والذي يعد اسمى الحقوق وأساسها جميعاً ، فالحياة هبة من الخالق سبحانه وتعالى ، أستبغ عليها حماية ، وحرم

(1) " The notions of " threat " and " use " of force under article 2/4, of the charter stand together in the sense that... the use of force itself in a given case is illegal — for whatever reason — the threat to use such force will likewise be illegal " .

- (I.C.J.) Rep, 1996, op.cit. paragraph, 52.

(2) Burrough (J) : op. cit. p. 127. . . .

(3) د. ثقل سعد العجمي : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

انتزاعها بدون وجه حق ، فيقول عز وجل في كتابه الكريم " ولا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ " (١).

وقد اهتم القانون الدولي بحماية الحق في الحياة ، حيث ورد النص في العديد من نصوص الاتفاقيات الدولية على قدسية هذا الحق ومنها على سبيل المثال (٢):

- م (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م التي نصت على :  
" لكل شخص الحق في الحياة والحرية وأمنه الشخصي " .

- م (١/٦) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م The  
convenant on civil and political Rights تنص على أنه " لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة ، وهذا الحق يجب أن يحميه القانون ، ولا يمكن حرمان أي شخص من حياته بشكل تعسفي " .

ذلك أن مثل هذا الاستخدام للأسلحة النووية من الممكن أن يؤدي إلى قتل الكثير من الأبرياء إذا ما تعرضوا للإشعاع الناتج عن هذه الأسلحة .

( 1 ) سورة الإسراء : الآية ٣٣ .

( 2 ) للمزيد من التفصيل حول الحق في الحياة ، انظر :

- أستاذنا د. عبدالواحد الفار : قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشرعية الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٥ .

- د. صالح محمد بدر الدين : الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٧م ، ص ٢١ وما بعدها .

- د. سعيد فهمي : الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ، سنة ١٩٩٨ ، ص ٢٣٧ وما بعدها .

- د. محمد مصطفى يونس : حقوق الإنسان في حالات الطوارئ في ضوء مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٢م ، ص ١٢٩ وما بعدها .

- د. محمد شوقي مصطفى : الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، سنة ١٩٩٠م ، ص ٧٣ وما بعدها .

- د. عزت سعد الدين الميرغني : حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي . رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ص ٥٥٦ وما بعدها .

وقد حاولت بعض الدول النووية التشكيك في الاستناد إلى نصوص العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م ، على أساس أن العهد لم يشر صراحة إلى الحرب أو الأسلحة النووية ، فهو يعالج حقوق الإنسان فقط وقت السلم In Peace time ، وأن مسألة فقدان الحياة غير المشروع أثناء الحرب يحكمه القانون واجب التطبيق في النزاعات المسلحة<sup>(١)</sup>.

وقد ردت محكمة العدل الدولية على ذلك بقولها أن الحماية التي يوفرها العهد الدولي لحقوق الإنسان لا توقف في وقت الحرب إلا بالتطبيق للمادة الرابعة من العهد والتي ترخص للدولة في أوقات الطوارئ العامة أن تتدخل من بعض الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من العهد ، ولذلك فإن مبدأ عدم جواز حرمان الشخص تعسفياً من حياته يظل سارياً في أوقات الحروب، وهو ما يعني أن القانون الدولي الإنساني هو الواجب التطبيق في تلك الحالة<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك فإن الحق في الحياة الخاصة يظل محتفظاً بطبيعته الأمرة ، والمطلقة في مواجهة المدنيين ، فمن شأن ذلك إسباغ عدم المشروعية على السلاح النووي إذا ترتب على استخدامه سلب حياة المدنيين أو العسكريين على حد سواء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر : د. عبدالعزيز مخيمر : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٢) " Thus whenever a particular loss of life , through the use of a certain weapon in warfare, is to be considered on arbitrary deprivation of life contrary to article (6) of the covenant " .

- (I.C.J.) Reports, 1996, para, 24 and 25.

(٣) ر. مرف على خطورة الأسلحة النووية على حياة البشر نستعرض بعض ما جاء في وصف أحد شهود كارثة " هيروشيما " والتي بنت الاستخدام الأول لهذا السلاح الفتاك : (كانت الإبادة كاملة على الخط العمودي من سعة الانفجار وفي دائرة نصف قطرها كيلو متر واحد ، وعلى مدى أربعة أو خمسة كيلومترات من المدينة ، انسحق السكان ونتيجة للانفجار نفى ٨٠ ألف شخص حتفهم وأصيب عدد هائل تقريباً بجراح خطيرة ، ومات الكثير منهم خلال الأسابيع أو الأشهر التالية بعد ما عرّوا له من حادثة من جراء الحروق أو آثار الإشعاع " .

- انظر : فرانسوا بتيون : منذ خمسين عاماً حلت كارثة هيروشيما " ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٤٣ ، مايو/يونيو ١٩٩٥ ، ص ٢٠٧ .



فبالنسبة للمدنيين والذين يتمتعون بحصانة تكفل لهم حماية حقهم في الحياة في جميع الأوقات - سواء في وقت السلم أو الحرب - فإن السلاح النووي ينتهك حقهم في الحياة لا محالة حتى إذا تم توجيهه إلى أهداف عسكرية فقط .

أما فيما يتعلق بالمقاتلين - والذي يتمتعون بحق نسبي في الحياة - فإن السلاح النووي ينتهك هذا الحق ، لأنه يتسبب في هلاك وموت عدد كبير جداً يتجاوز الهدف المشروع للحرب (١).

ثالثاً : استخدام الأسلحة النووية يخالف اتفاقية حظر الإبادة الجماعية لسنة ١٩٤٨ .

ذهبت بعض الآراء المعارضة لاستخدام الأسلحة النووية إلى أن حظر إبادة الجنس المنصوص عليه في اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس ، المبرمة في ٩ ديسمبر لسنة ١٩٤٨ تشكل قاعدة للقانون الدولي العرفي ، فقد عرفت تلك الاتفاقية جريمة إبادة الجنس " بأنها :

تتمثل في ارتكاب أى من الأعمال التالية بنية التدمير كلياً أو جزئياً ، لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية وذلك من قبل :

- قتل أعضاء من المجموعة .
- التسبب في إحداث ضرر جسدى أو معنوى خطير لأعضاء المجموعة .
- التدخل العمدى المحسوب في ظروف حياة المجموعة بهدف تدميرها مادياً كلياً أو جزئياً .
- فرض إجراءات بهدف منع المواليد داخل المجموعة .

(١) Weissbrodt (D) and Andrus (M) : The Right to life during Armed conflict , disabled people's International V. United states, 29 Harvard Int. L.J., 1988, p. 59.

- نقل أطفال المجموعة إلى مجموعة أخرى<sup>(١)</sup>.

وبالتالي فإن استخدام الأسلحة النووية يتسبب في إيقاع عدد كبير من الضحايا ، وإنه يمكن في بعض الحالات أن يكون من بين الضحايا مجموعة قومية أو عرقية أو اثنية أو دينية ، وأن النية إلى تحطيم مثل هذه المجموعات يمكن أن ينشأ من إهمال مستخدم السلاح النووي - الأخذ في الحسبان - الآثار المعروفة لاستخدام مثل هذه الأسلحة<sup>(٢)</sup>.

وقد ردت محكمة العدل الدولية على الحجة السابقة بأن حظر الإبادة الجماعية يكون ذات صلة بقضية استخدام الأسلحة النووية إذا كان اللجوء إلى تلك الأسلحة قد انطوى فعلاً على عنصر النية المبيته تجاه مجموعة إنسانية بالذات والمستلزم وجوده وفقاً لنص المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها .

(١) وفقاً لنص م (٢) من هذه الاتفاقية تعتبر جريمة إبادة للجنس :-

" any of the following acts committed with intent to destroy, in whole or in part, a national, ethnical, racial or religious group, as such :

- a) Killing members of the group;
- b) Causing serious bodily or mental harm to members of the group,
- c) Deliberately inflicting on the group conditions of life calculated to bring about its physical destruction in whole or in part;
- d) Imposing measures intended to prevent births within the group;
- e) Forcibly transferring children of the group to another group "

( 2 ) حيث ذهبت المحكمة في رأيها الاستثنائي أن :

" It was maintained before the court that the number of deaths occasioned by the use of nuclear weapons would be enormous. That the victims could, in certain cases, include persons of a particular national, ethnic, racial or religious group, and that the intention to destroy such groups could be inferred from the fact that the user of the nuclear weapon would have omitted to take account of the well-known effects of the use of such weapons " .

- ( I.C.J) Reports, 1996, op. cit. p. 820, para. 26.

وخلصت المحكمة إلى إنه لا يمكن الوصول إلى هذا الاستنتاج إلا بعد مراعاة الظروف الخاصة بكل حالة على حدة (١).

وقد عارض بعض القضاة في محكمة العدل الدولية ما ذهب إليه المحكمة من ضرورة توافر نية الإبادة الجماعية لدى الدولة عند استخدامها للأسلحة النووية، حيث انتهى القاضي ويرمانتري " Weeramantry " في رأيه المعارض إلى إنه يكفي أن يتوافر في الدولة المستخدمة للسلاح النووي معرفتها أن هذه الأسلحة لها من الآثار ما يمكن أن يؤدي إلى الموت بصورة شاملة بحيث تؤدي إلى إبادة مدن بأكملها بما فيها من قطاعات عديدة من السكان يتراوح عددهم بين مئات الألوف والملايين (٢).

ووفقاً لهذا الرأي فإنه إذا لم يكن قتل البشر بأعداد تتراوح بين مئات الآلاف والملايين يدخل في إطار تعريف " جريمة إبادة الجنس " فإن للمرء أن يتساءل عما يعد إذا من جرائم إبادة الجنس ؟ !!! .

ومن القضاة المعارضين لما توصلت إليه محكمة العدل الدولية من تفسير ضيق ومحدود لمستوى النية المطلوبة في جريمة إبادة الجنس ، ذهب القاضي

( 1 ) حيث جاءت عبارات المحكمة على النحو التالي :

- The court would point out in that regard that the prohibition of genocide would be pertinent in this case if the recourse to nuclear weapons did in deed entail the element of intent, towards a group as such, required by the provision quoted above. In the view of the court, it would only be possible to arrive at such a conclusion after having taking due account of the circumstances specific to each case " .

- The opinion of the court : op.cit. p. 820, para. 26.

( 2 ) وقد أضاف القاضي Weeramantry في إطار معارضته لاستخدام الأسلحة النووية :

" Having regard to the ability of nuclear weapons to wipe out blacks of population ranging from hundreds of thousand to millions, there can be no doubt that the weapons targets, in whole are in part, the national group of the state at which it is directed " >

- Soros (M.K) : op.cit, p. 37.

كوروما Koroma إلى الاكتفاء في هذا النطاق بأن تتوقع الدولة المستخدمة للأسلحة النووية نتائج استخدام هذه الأسلحة <sup>(١)</sup> "Consequences of the act" could have been foreseen .

رابعاً : أن استخدام الأسلحة الذرية ينطوي على اعتداء خطير على القواعد الخاصة بالقانون الدولي للبيئة .

بسبب حجم الأضرار التي يسببها استعمال الأسلحة النووية ونوعيتها ، فقد ثار جدل قانوني بين الدول أمام محكمة العدل الدولية لتناولها لمسألة الأسلحة النووية سنة ١٩٩٦م حول مدى اعتبار استخدام الأسلحة النووية يمثل خرقاً لأحكام القانون الدولي للبيئة من عدمه ، وذلك إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : ذهبت بعض الدول إلى أن أي استخدام لسلح نووي سيكون غير مشروع بالنظر إلى القواعد القائمة المتعلقة بحفظ وحماية البيئة ، وقد أشارت هذه الدول - على وجه الخصوص - إلى مختلف المعاهدات والوثائق الدولية المتعلقة بحماية البيئة ومنها على سبيل المثال :

١- إعلان مؤتمر البيئة العالمي في استكهولم سنة ١٩٧٢ ، ومؤتمر "ريودي جانيرو" سنة ١٩٩٢م حيث ورد في كلا منهما أن <sup>(٢)</sup> :

" دول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي حق السيادة في استغلال مواردها طبقاً لسياستها البيئية الخاصة ، وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل حدود ولاياتها أو تحت رقابتها لا تضر بيئة دولة أخرى أو بيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية " <sup>(٣)</sup>.

(1) Singh (N) : op. cit, p. 159.

(2) انظر : الإعلان كاملاً في مجلة الحق - جامعة الكويت ، الجزء الثاني سنة ١٩٥٨ ، ص ٨٠ - ٨٨ .

وأيضاً : مؤلفنا : القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٨ ، ص ٧٦ .

(3) حيث ورد نص المبدأ (٢١) من إعلان استكهولم ، المبدأ (٧) من إعلان ريو على النحو التالي : =



٢- اتفاقية جنيف لأعلى البحار لسنة ١٩٥٨ والتي تنص على أن " كل دولة ملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تلوث البحار الناتج عن إغراق المواد المشعة ، واطعة فى الاعتراف جميع القواعد والنوايح التى تضعها المنظمات الدولية المختصة ، كل الدول ملزمة بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة فى وضع الإجراءات الرامية إلى منع تلوث البحار أو انبواء الذى يعطوها ، الناتج عن أى نشاط يتضمن استخدام المواد المشعة أو أى طاقة أخرى " (١).

٣- البروتوكول الإضافى الأول لسنة ١٩٧٧م الملحق باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، خاصة المادة ٣/٣٥ من البروتوكول التى تحظر طرق أو وسائل الحرب ، التى تهدف إلى ، أو يتوقع منها ، إحداث أضرار واسعة وطويلة الأمد وخطيرة على البيئة الطبيعية (٢).

٤- معاهدة حظر استخدام تقنيات التغيير فى البيئة لأغراض عسكرية أو أى أغراض عدائية أخرى لعام ١٩٧٧م ، وتقضى بعدم جواز استعمال أى وسيلة إذا كان من شأن استخدامها أن يسبب أضرار واسعة الانتشار (تمتد لمئات الكيلومترات المربعة ) ، أو طويلة الأمد ( تستغرق شهوراً ) أو فادح (تسبب أضراراً جدية للحياة الإنسانية والطبيعية والموارد الاقتصادية) (٣). وهذه الأضرار متوافرة فى الأسلحة النووية .

" States have, in accordance with the charter of United Nation and the principles of international law, the sovereign right to exploit their own resources pursuant to their own environmental policies, and the responsibility to ensure that activities within their jurisdiction or control do not cause damage to the environment of other states or fo areas beyond the limits of National jurisdiction " .

انظر :

- Stockholm Declaration on human Environment. U.N. Doc. A/conf.48/19 (1972). p. 5 .
- Rio Declaration on human Environment. U.N. Doc.A/conf.15/26, vol. I (1992). p. 6 .

( ١ ) المادة ٢٥ من اتفاقية جنيف لأعلى البحار لعام ١٩٥٨م .

( ٢ ) انظر : د. أحمد أبو الوفا : تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، سنة ١٩٩٣م ، ص ٤٥ .

( ٣ ) اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير فى البيئة لأغراض عسكرية أو لأى أغراض عدائية أخرى والمعتمدة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ والنافذة سنة ١٩٧٧م . =

وقد ذهبت الدول صاحبة هذا الاتجاه إلى أن هذه الوثائق وغيرها من النصوص المتعلقة بحماية البيئة ، تطبق في جميع الأوقات في السلم والحرب ، وعبرت عن قناعتها أن استخدام الأسلحة النووية بما لها من آثار واسعة المدى وعبر الحدود ، سيعيد انتيكا لئذه النصوص .

الاتجاه الثاني : ينكر أصحاب هذا الاتجاه صلاحية تطبيق النصوص المتعلقة بالبيئة على استخدام الأسلحة النووية ، فقد وردت لحماية البيئة والحفاظ عليها وقد استندت الدول المؤيدة لهذا الاتجاه إلى المبررات التالية :

١- عدم صلاحية هذه المعاهدات والوثائق للتطبيق على استخدام الأسلحة النووية في الأغراض العدائية ، وأوضحت هذه الدول أنها تحفظت على النصوص الواردة في البروتوكول الإضافي الأول ، خاصة المادة (٣/٣٥) <sup>(١)</sup>.

٢- أن معظم معاهدات البيئة المشار إليها تطبق في زمن السلم ، ولم تشر صراحة إلى الأسلحة النووية .

وأضافت الدول أصحاب هذا الاتجاه أن الادعاء بغير ذلك سيزعزع قاعدة القانون والثقة في المفاوضات الدولية ، إذا فسرت تلك المعاهدات بمثل تلك الطريقة ، أي بحظر استخدام الأسلحة النووية .

وفي معرض ترجيح أي من هذه الادعاءات المتناقضة حول انطباق أو عدم انطباق قواعد القانون الدولي للبيئة على استخدام الأسلحة النووية ، اعترفت المحكمة أن استخدام الأسلحة النووية يشكل كارثة للبيئة ، فالبيئة ليست شيئاً نظرياً

---

= " Prohibition of military or any other hostile use of environmental modification techniques .

والتي تتضمن المادة الأولى منها على أن " تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بعدم استخدام تقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار أو طويلة البقاء أو الشديدة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى كوسيلة لإلحاق الدمار أو الخسائر أو الأضرار بأية دولة طرف أخرى " .

- Burrough (J) : op. cit. p, 132.

(1) The opinion of the court; op. cit, para. 27. pp. 820 -821.

ولكنها تمثل الوسيط الحي ، ونوعية الحياة وصحة الجنس البشري ، بما في ذلك الأجيال القادمة<sup>(١)</sup>.

وقد أضافت المحكمة أن المسألة ليست ما إذا كانت الاتفاقيات الدبلوماسية المتعلقة بحماية البيئة تنطبق أم لا في أثناء النزاعات المسلحة وإنما تتعلق بما إذا كانت الالتزامات المتولدة عن هذه المعاهدات قصد بها أن تكون التزامات يتم التقيد بها تماماً أثناء النزاعات المسلحة<sup>(٢)</sup>.

Whether the obligations stemming from these treaties were intended to be obligations of total restraint during military conflict .

وفيما يتصل بعلاقة ذلك بالقانون الدولي الإنساني مضت المحكمة لتقول أن معاهدات القانون البيئي لا يقصد بها حرمان الدول من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس ، لكن يجب على الدول أن تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان عند تقييم ما هو ضروري ومتناسب في تنفيذ الأغراض العسكرية المشروعة<sup>(٣)</sup>.

---

( 1 ) وبعبارة المحكمة :

" The court recognizes that environment is under daily threat and that the use of nuclear weapons could constitute a catastrophe for the environment . The court also recognizea that the environment is not an abstraction but represents the living space, the quality of life and the very health of human beings including generations unborn. "

- The opinion of the court, op.cit, p.821, para. 27.

(2 ) op. cit, p. 821, para. 30.

(3 ) " The court does not consider that the treaties in question could have intended to deprive a state of the exercise of its right of self-defense under international law because of its obligations to protect the environment. Nonetheless, states must take environmental considerations into account when assessing what is necessary and proportionate in the pursuit of legitimate military objectives. Respect for the environment is one of the elements that go to assessing whether an action is in conformity with principles of necessity and proportionality ".

- The opinion of the court, op. cit, p. 821, para. 30.



وذهبت المحكمة إلى أن هذا الفهم يتفق مع المبدأ ٢٤ من إعلان "ريودي جانيرو" الذي ينص على أن الحرب الشاملة تعد مدمرة للتنمية المستدامة ، ولهذا فإن الدول سوف تحترم القانون الدولي لحماية البيئة في أوقات النزاع ، وتتعاون كلما كان ذلك ضروريا لتنميته<sup>(١)</sup>.

" The court cited approvingly principle 24 of the Rio declaration, which provides that "[W]ar is inherently destructive of sustainable development states shall therefore respect international law providing protection for the environment during times of armed conflict and cooperate in its further development".

وقد أشارت المحكمة - مع الموافقة - إلى قرار الجمعية العامة رقم ٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٩٢م بشأن حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة إذ ذكرت أنها تؤكد وجهة النظر العامة بأن تدمير البيئة الذي لا تبرره الضرورة العسكرية والذي يتم بصورة متعمدة يتعارض بوضوح مع القانون الدولي القائم<sup>(٢)</sup>.

" Destruction of the environment , not justified by military necessity and carried out wantonly, is clearly contrary to existing international law".

وفي النياية خلصت المحكمة إلى إنه وإن كان القانون الدولي الحالي المتعلق بحماية البيئة لا يحظر بشكل محدد استخدام الأسلحة النووية ، فإنه يشير إلى عوامل بيئية مهمة لا بد من أخذها في الحسبان ، في نطاق تطبيق قواعد القانون الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة ، وعلى الأخص القانون الدولي

(1) op. cit, p. 821, para. 30.

(2) لويزدوسوالد - بيك : " القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٣١٦ لسنة ١٩٩٧م ، ص ٤٣ .



الإنسانى ، والذي يجب تطبيقه تطبيقاً صحيحاً ، آخذين فى الاعتبار الخصائص الفريدة للأسلحة النووية – لاسيما – قدرتها التدميرية فى التسبب فى آلام إنسانية لا حصر لها بجانب إيقاع الضرر بالأجيال القادمة (١).

= = =

---

( 1 ) حيث ذهبت المحكمة إلى أن :

" The court thus finds that while the existing international law relating to the protection and safe guarding of the environment does not specifically prohibit the use of nuclear weapons, it indicates important factors that are properly to be taken into account in the context of the principles and rules of the law applicable in armed conflict " .



## الفصل الثانى

### القانون الدولى الإنسانى وحظر استخدام الأسلحة النووية





## الفصل الثاني

### القانون الدولي الإنساني

#### وحظر استخدام الأسلحة النووية

= = =

تمهيد :

#### أ - أسس قانون الحرب .

بعد ميثاق الأمم المتحدة وحينما أصبحت الحرب خارج إطار الشرعية الدولية ، دعا المفكرون والفلاسفة إلى إنكار أن يكون للحرب قانون طالما نص ميثاق الأمم المتحدة على تحريمها ، فكيف ينظم القانون الحرب وقد حرمها منذ البداية ، غير أن كثرة النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ، والإفراط في استخدام القوة ، وكذلك التقدم التقني في السلاح وخاصة أسلحة الدمار الشامل ، كل ذلك أدى إلى مواصلة الجهود الدولية لمزيد من التحريم لاستخدام الأسلحة النووية <sup>(١)</sup> ، ومن ثم حل مصطلح " النزاع المسلح " محل مسمى " الحرب " ، وأضحى مصطلح " قانون النزاعات المسلحة " محل مصطلح " قانون الحرب " ، وأصبح له المضمون نفسه ، ولكن غلفته الإنسانية وغلب عليه البعد الإنساني ، فكان مبدأ الإنسانية واحداً من المبادئ الأساسية التي قام عليها قانون النزاعات المسلحة ( القانون الدولي الإنساني ) <sup>(٢)</sup>.

( ١ ) د. محمود شريف بسيوني : مدخل في القانون الدولي الإنساني والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة ، المرجع السابق ، ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

( ٢ ) د. صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة القانون الدولي الإنساني ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة ١٩٧٦م ، ص ٩٨ .

ومفهوم " أنسنة قانون الحرب " ليس اختراعاً حديثاً ولا نتاج حضارة واحدة وإنما هو مفهوم ترجع جذوره العميقة إلى حضارات عديدة منها الحضارة الهندية والحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية والحضارة الحديثة .

فعلى سبيل المثال حظرت قانون الحرب في الهند القديمة الأسلحة التي تسبب آلاماً لا مبرر لها ومنها السهام المسمومة أو ذات الأشواك لا يجب استعمالها ، وحظرت كذلك تلك القوانين الهجوم على المدن والبلدان وغير المقاتلين ، فالحرب لا بد أن تكون محصورة في المقاتلين فقط <sup>(١)</sup> .

وبالنسبة للحضارة الإسلامية <sup>(٢)</sup> فقد نهى الإسلام عن قتل الرهائن والشيوخ والنساء والأطفال ، وحرّم محاربة المدنيين ، وأوصى بحسن معاملة

---

( 1 ) وهناك أسطورة هندية قديمة توضح حظر المعتقدات الهندية القديمة للأسلحة التدميرية وهي تسمى " أسطورة Ramayana .

فقد كانت هناك حرب بين المدعو راما ( أمير الاضحية في الهند ) ، ورافانا ( حاكم سريلانكا ) ، وقد استخدم القائد لاكثمانا أخو راما وقائد جيوشه أسلحة خربية مكنته من تدمير السلالة الكاملة للعدو بما في ذلك التي لم تحمل سلاحاً ، فقام " راما " بتوجيه النصيح لأخيه " لاكثمانا " قائلاً : " أن هذا السلاح لا يمكن استعماله في الحرب ، لأن التدمير ممنوع في قوانين الحرب القديمة ، وذلك على الرغم من أن " راما " كان يحارب حرباً غير عادلة وغير مبررة " .

- للمزيد حول المعتقدات الهندية القديمة انظر :

القواعد المدونة والعرفية السارية في الهند القديمة ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد (٨) ، يوليو/أغسطس سنة ١٩٨٩م ، ص ٢٥٣ وما بعدها .

( 2 ) أقامت الشريعة الإسلامية نظاماً إنسانياً متكاملًا لسير العمليات الحربية التي تخوضها الجيوش الإسلامية في حروبها ضد الأعداء ، وقد سبقت الشريعة الإسلامية بذلك الحركة الإنسانية الحديثة بمئات السنين ، ويعد كتاب " السير الكبير " للفقير الإمام " محمد بن الحسن الشيباني " أول مؤلف فقهي في القانون الدولي الإنساني .

- للمزيد من التفاصيل حول القانون الدولي الإنساني في الإسلام انظر :

د. محمد أبوزهرة : نظرية الحرب في الإسلام ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد ١٤ ، سنة ١٩٨٥م ، ص ٢٣ .

د. جعفر عبدالسلام : القانون الدولي الإنساني ، دليل التطبيق على الصعيد الوطني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، المستقبل العربي ، ص ٧٧ وما بعدها .

الأسرى ومنع قتلهم ، وقد أوصى الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم ) بمبادئ الإنسانية في الحروب بقوله : " لا تقتلوا امرأة ، ولا صغيراً فرعاً ، ولا كبيراً فانياً ، ولا تحرقوا نخلاً ، ولا تقتلوا شجراً ، ولا تهدموا بيتاً " .

وأيضاً أوصى " صلى الله عليه وسلم " بعدم المبالغة في القتل والانتقام فقال " ما بال أقوام تجاوز بهم القتل حتى قتلوا الذرية ، ألا تقتلوا الذرية " .

وقد نادى الفقيه " جروسيوس " بالرحمة لهؤلاء الذين لا يشتركون في العمليات الحربية وهم طوائف " النساء والأطفال ، والمسنون ، وأسرى الحرب ، ورجال الدين " وذلك على أساس مبادئ الإنسانية<sup>(1)</sup>.

#### ب - تعريف القانون الدولي الإنساني ( قانون النزاعات المسلحة ) .

هناك اعتقاد سائد بشأن التطور التاريخي للقانون الدولي الإنساني ، بأن القانون المتصل بتسيير الأعمال العدائية ( المسمى قانون لاهاى Huge law ) بدأ نشأته في مجموعة من المعاهدات ، بينما القانون الذى يحمى الضحايا (المسمى قانون جنيف Geneva law ) قد تطور بصورة منفصلة في اتفاقيات جنيف ، وأن هذين الفرعين قد ترابطا معاً في وقت لاحق في البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧م ليكونا مجموعة قانونية واحدة . والواقع أنه لم يكن هناك مطلقاً تمييز بين " قانون لاهاى " و " قانون جنيف " ، إذ يتضح من القراءة الدقيقة لقانون ليبر لعام ١٨٦٢ ومؤتمر بروكسل لعام ١٨٧٤ والكتب القانونية الأولى أن " قوانين وأعراف الحرب " في تلك الفترة لم تتضمن أى قواعد لحماية الأشخاص الخاضعين لسلطة العدو ، ولا سيما أسرى الحرب ، وسكان الأراضي المحتلة . وفي المقابل ، تضمنت اتفاقيات جنيف جوانب القانون المتعلقة بتسيير الأعمال العدائية ، أى حظر مهاجمة الوحدات الطبية ، وأفراد المهن الطبية والأشخاص الذين لا يشاركون في القتال بسبب المرض أو الجروح ( وهذا العنصر الثانى هو أحد عناصر القاعدة العرفية التى تقضى بالإبقاء على حياة

(1) Singh (N) : Armed conflict and international laws of ancient India, studies and essays on IHL and red cross principles, 1984,p.533.

لعدو). لذلك ، فإن أثر البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧م لم يكن إيجاد مجموعة موحدة للقانون الإنسانى تتضمن هذين العنصرين للمرة الأولى ، وإنما إزالة التمييز الذى كان دائماً اصطناعياً وخاطئاً ، فالقانون الدولى الإنسانى إنما هو مجرد مصطلح حديث يعبر عن " قانون الحرب " (١).

لذلك يجب التفرقة بين اللجوء إلى الحرب واستخدام القوة وهو أمر تنظمه قواعد ومبادئ القانون الدولى العام وميثاق الأمم المتحدة ، وبين سلوك الأطراف المتحاربة أثناء النزاع المسلح وهو ما خضع دائماً لقواعد القانون الدولى الإنسانى International Humanitarian law أو كما يطلق عليه البعض قانون النزاعات المسلحة The law of armed conflicts .

ولم يتفق الفقهاء على تعريف محدد وواضح للقانون الدولى الإنسانى ، فقد ذهب البعض فى تعريفه للقانون الدولى الإنسانى بأنه " قوانين ولوائح جنيف التى تهتم بحماية العسكريين من غير المقاتلين أو خارج العمليات العسكرية ، الجرحى المرضى ، أسرى الحرب وما إلى ذلك ، وكذلك التى تهتم بحماية المدنيين وإبقائهم خارج إطار العمليات العسكرية " (٢).

فى حين ذهب البعض الآخر إلى أن القانون الدولى الإنسانى يعد بديلاً لمصطلح قانون الحرب وقانون المنازعات المسلحة مما يقتضى أن يشتمل على كافة القواعد القانونية ( اتفاقية أو عرفية ) المنظمة لسير عمليات القتال ، واللازمة لحماية الأشخاص والأموال فى المنازعات المسلحة (٣).

وذهب رأى ثالث إلى أن القانون الدولى الإنسانى هو " مجموعة الأعراف التى توفر الحماية لفئات معينة من الأفراد والممتلكات وتحرم أى هجمات

( ١ ) انظر : لويز دوسوالد - بيك : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

( ٢ ) د. محمد مصطفى بونس : ملامح التطور فى القانون الدولى الإنسانى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٦م ، ص ٦٢ .

( ٣ ) د. سعيد سالم جوبلى : المدخل لدراسة القانون الدولى الإنسانى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣م ، ص ١٠٧ .



يتعرضون لها أثناء الصراعات المسلحة سواء أكانت هذه الصراعات تتمتع بالصفة الدولية أو بالصفة غير الدولية ، وهذه الأعراف مستمدة من القانون التعاهدي والقانون الدولي العرفي ، والذي يشار إليه بالترتيب بقانون جنيف (القانون التعاهدي للصراعات المسلحة) ، وقانون لاهاي (الذي لا يعد قانوناً عرفياً بكامله ولكنه في جزء منه قانون عرفي) ومن ثم فإن الفرق التقليدي بين القانون التعاهدي والقانون العرفي يتلاشى<sup>(١)</sup>.

واتجه رأي رابع إلى أن القانون الدولي الإنساني يتمثل في المعايير التي تطبق في حالة النزاعات المسلحة سواء أكان النزاع مشروعاً أو غير مشروع أو مسموحاً به أو حتى لم يكن من الممكن تحديد ذلك ، حيث إن هذا القانون لا يبيح الاعتداء ولا يذهب إلى إدانته وإنما يتواجد هذا القانون ويطبق بغض النظر عن أسباب النزاع<sup>(٢)</sup>.

واتجه رأي خامس إلى أنه " ذلك الفرع الذي يتضمن مجموعة القواعد القانونية التي تكفل حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة ، واحترام وتعميق مفهوم التعاون الدولي بهدف القضاء على الحرب والحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وهو يقوم على محاولة الوصول إلى نوع من التوازن بين اعتبارات الإنسانية واعتبارات الضرورة العسكرية<sup>(٣)</sup> .

بينما ذهبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر — بحق — إلى تعريف القانون الدولي الإنساني بأنه " مجموعة القواعد الدولية الاتفاقية والعرفية ، التي تستهدف

( ١ ) د. محمود شريف بسيوني : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

( ٢ ) The law of armed conflict represents standards applicable whether or not the use of force was prohibited, permissible.

- Charles (J) and Moxley (JR) : Nuclear weapons and International law in the post cold war world , Austin, Winfield publishers, Ithaca, New York, Oxford, 2000, p. 217.

( ٣ ) انظر د. صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ، ص ١٣ وما بعدها .

معالجة المشاكل الإنسانية المتعلقة مباشرة بالمنازعات الدولية وغير الدولية ، والتي تحد — لأسباب إنسانية — من حق الأطراف في النزاع ، في اختيار طرق وأساليب الحرب التي يريدونها ، وكذلك حماية الأشخاص والأمال التي تتأثر أو يمكن أن تتأثر بالنزاع (١).

وقد أنهت الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية الجدل الدائر حول المعنى الدقيق لمصطلح القانون الدولي الإنساني ، فقد أوضحت المحكمة أن هذا الفرع من القانون الدولي "يتضمن القواعد المتصلة بتسيير الأعمال العدائية وكذلك القواعد التي تحمي الأشخاص الخاضعين لسلطة الطرف الخصم" (٢) .

ويشتمل القانون الدولي الإنساني على القواعد العرفية أو القواعد الاتفاقية التي تضع القيود على تسيير العمليات الحربية أو استخدام الأسلحة ، وغيرها من القواعد التي تقررت نزولاً على اعتبارات مبدأ الإنسانية . ومثال هذه القواعد : تلك الواردة في اتفاقيات جنيف الأربعة سنة ١٩٤٩ م .


وإذا كان القانون الدولي الإنساني لم يتناول صراحة الأسلحة النووية ، فليس معنى ذلك أن هذا القانون مجرد نصب تنكاري عديم النفع في مواجهة الخطر النووي ، فهذا القانون يتألف من مبادئ عامة مرنة بما يكفي للتلاؤم مع التطور الذي لم يسبق له مثيل في التسليح ، ومستقرة بما يكفي ليأتمر بها كل أعضاء المجتمع الدولي .

وعلى ذلك سوف نتناول في فصلنا هذا القانون الدولي الإنساني وحظر استعمال الأسلحة النووية ، في المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية القانون الدولي الإنساني وحظر استخدام الأسلحة النووية .

( ١ ) كريستوفر غرينوود : فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الأسلحة النووية والإسهام في القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٥٣ ، السنة العاشرة ، يناير/فبراير سنة ١٩٩٧ م ، ص ٦٧ .

( 2 ) The opinion of the court : op.cit, para 80.

**الفصل الثاني : القانون الدولي الإنساني وحظر استخدام الأسلحة النووية.**  
.....**د. معسر رتيب محند**  


**المبحث الثاني : وسائل الحرب غير المشروعة والأسلحة النووية .**

**المبحث الثالث : اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩م وحظر استخدام الأسلحة النووية .**

**المبحث الرابع : مشروعية استخدام الأسلحة النووية في ضوء قواعد الحياد .**

**== =**



## المبحث الأول

### ماهية القانون الدولي الإنساني وحظر استخدام الأسلحة النووية

— — —

#### تمهيد :

تعد الحرب ظاهرة اجتماعية قديمة مرتبطة بتكوين المجتمعات الإنسانية ، فمنذ نشأة الحياة والحرب سجال بين البشر ، ولقد حفل سجل البشرية بالحروب والصراعات حتى أصبحت الحرب سمة من أبرز سمات التاريخ الإنساني ، وبرزت صفحات ذلك التاريخ ملطخة بدماء ملايين من الضحايا لتبرهن على الأهوال والفظائع التي جلبتها الحروب على بني الإنسان <sup>(١)</sup>.

ولقد عانت الشعوب من ويلات الحروب ، وذاقت طعم الموت وهي على قيد الحياة ، لذا راحت تسعى لكبح جماحها ، والوقوف بكل عزم وتصميم على أن تبعد عنها النار والمحركة القادمة التي سوف لا تبقى ولا تذر ، لأنها حرب ستختلف عن كل الحروب التي واجهتها البشرية، حرب إن نشبت — لا قدر الله — ستحرق الأرض وما عليها من حياة ، وحتى الحجر سيتحول إلى سيول بركانية ، وتتحول الكرة الأرضية الجميلة إلى كوكب سيار ليس فيه غير الإشعاعات النووية مع انعدام كل شيء يساعد على البقاء والوجود سواء كان إنساناً أو حيواناً أو نباتاً.

---

( 1 ) فمنذ هبوط أبونا آدم عليه السلام إلى الأرض ، والمنازعات مستمرة والحروب متتابعة ، ولم يخل تاريخ أمة من الأمم من الحروب مع الأمم المجاورة — ولاسيما — في ممالك وإمبراطوريات العالم القديم . مثال : قدماء المصريين والهكسوس والحيثيين ، وأهل بابل وفينيقييا والفرس والإغريق وشعوب أوربا والصقليين والجرمان ، ولقد عظم الرومان الحرب حتى نصبوا لها الإله " مارس " ، وعظمها اليونان فأقاموا لها الإله " زيوس " وقدمها المصريون القدماء فصنعوا لها الإله "حورس" ابن الإله "أوزوريس" .

- للمزيد في هذا الشأن انظر .. د. علي محمد علي : قضاء الغنائم في مصر ، رسالة دكتوراه — كلية الحقوق — جامعة عين شمس ، عام ١٩٨١م ، ص ١ ، ص ٤ .

- د. عبدالحميد إبراهيم أبو سعدة ، نظرية المعاملة بالمثل في الحرب في الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، عام ١٩٨٩م ، ص ٤١ .





لذلك سوف نتناول هذا المبحث في المطالب التالية :

المطلب الأول : مدى أهمية القانون الدولي الإنساني في عصر الأسلحة النووية.

المطلب الثاني : أهم مصادر القانون الدولي الإنساني .

المطلب الثالث : القوة الإلزامية للقانون الدولي الإنساني .

المطلب الرابع : المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وحظر استخدام الأسلحة النووية .

### المطلب الأول

مدى أهمية القانون الدولي الإنساني

في عصر الأسلحة النووية

---

قبل تناول أهمية القانون الدولي الإنساني في العصر النووي يتراءى لنا أن نوضح مفهوم الحرب في القانون الدولي .

أولاً : تعريف الحرب في القانون الدولي التقليدي ( النظرية التقليدية ) :

من الثابت بيقين أن الحرب شر دائماً والأرجح إنه شر لا يمكن تجنبه ، وإن السلام الدائم أمل بعيد المنال ، وقد تباينت نظرات المفكرين إلى الحرب ، فنظر إليها البعض بأنها تجربة لا إنسانية وإن كل حرب - حتى أكثرها انتصاراً - هي وبال على الوطن ، وأن أي تعويض أرضي أو مالي لا يمكن أن يعوض الوجود الإنساني<sup>(١)</sup>.

---

( ١ ) " ولقد قيل بأن الحرب دقة عانية بالطبل في سيمفونية العمل السياسي ، وأنها استمرار تلبية بوسيلة أخرى ، وأن الدبلوماسية طب بالعلاج والحرب طب بالجراحة ، والطب بالعلاج هو البداية عادة ، والطب بالجراحة هو الملجأ الأخير " . . .

- انظر : د. ماجد إبراهيم على : قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب ، مطابع الطبع التجاري التجارية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٣م ، ص ٢٥٥ .

ومن الناحية القانونية يرى البعض أن فكرة الحرب في القانون الدولي التقليدي هي " نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر يترتب عليه استبدال حالة العداء بحالة السلم ويكون الغرض منه الدفاع عن حقوق أو مصالح الدول المتحاربة " ومن ثم فإن حالة الحرب في القانون الدولي التقليدي لا بد أن تتوافر لها عناصر أربعة :

- ١- عنصر عضوي يتعلق بوجود الدول أطراف النزاع .
- ٢- عنصر مادي يتعلق بوقوع الاشتباك المسلح .
- ٣- عنصر الإرادة ويتعلق بالرغبة في القتال .
- ٤- عنصر السببية ويتعلق بتوافر المصلحة الوطنية من وراء النزاع <sup>(١)</sup>.

ويعرف البعض الآخر الحرب بأنها " صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية وفقاً للوسائل المنظمة بالقانون الدولي " ، فالحرب وفقاً لهذا التعريف تختلف عن الحرب الأهلية وتتميز عن فكرة الأخذ بالنار في كونها تدار بواسطة وسائل ينظمها القانون الدولي <sup>(٢)</sup> . ويقصد بأعمال النار تلك التدابير القسرية المخالفة للقانون الدولي والتي تتخذها إحدى الدول على أثر قيام أعمال غير مشروعة ارتكبتها دولة أخرى ، وهي أعمال غير مشروعة وفقاً لقواعد القانون الدولي <sup>(٣)</sup>.

---

( 1 ) انظر أستاذنا د. عبدالواحد محمد الفار : أسرى الحرب ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، مطبعة عالم الكتب ، القاهرة ، سنة ١٩٧٥م ، ص ٩ .

( 2 ) د. الشافعي محمد بشير ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، طبعة سنة ١٩٧١م ، الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص ٤٣٩ .

( 3 ) والأساس القانوني لعدم مشروعية الأعمال الثأرية هو ميثاق الأمم المتحدة والذي منع اللجوء إلى القوة في مجال العلاقات الدولية طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المدة الثانية من الميثاق والتي تنص على أن " يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والأمن الدولي للخطر " .

وهناك من يرى أن الحرب هي " نضال بين القوات المسلحة لكل من الفريقين المتنازعين يرمى به كل منهما إلى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر " والحرب لا تكون إلا بين الدول ، أما النضال المسلح الذي قد يقع بين بعض الجماعات داخل دولة ما فلا يعتبر حرباً ولا يخضع للقانون الدولي العام <sup>(١)</sup>.

ومن الفقهاء من يرى أن الحرب هي " قتال مسلح بين الدول بهدف تغليب وجهة نظر سياسية وفقاً لوسائل نظمها القانون الدولي " .

ومن هذا التعريف يمكن بيان العناصر الأساسية وهي :

- الحرب هي قتال مسلح بين الدول ، وهي تختلف عن الحرب الأهلية أو الحملات المسلحة ضد الثوار والقراصنة بكونها قتالاً بين قوات حكومية .
- تجرى الحرب وفق وسائل نظمها القانون الدولي ، يترتب على الدول الأطراف في القتال ( الدول المتحاربة ) والدول الأخرى ( الدول المحايدة ) التقيد بها .
- تهدف الحرب إلى تغليب وجهة نظر سياسية ، وبالأحرى وجهة نظر قومية ، فلا تكون ثمة حرب إلا إذا لجأت الدول إلى استعمال القوة كوسيلة لسياستها القومية <sup>(٢)</sup>.

تعقيب : من خلال التعريفات السابقة لفقهاء القانون الدولي يلاحظ أنها :

تتفق جميعها على أن الحرب هي ذلك الصراع الأبدي بين الشعوب المختلفة لفرض السيطرة والهيمنة وتحقيق أطماع ومصالح مختلفة الدول المتحاربة .

( ١ ) د. علي صادق أبوهيف : القانون الدولي العام ، الطبعة الحادية عشرة ، الناشر : مكتبة المعارف بالإسكندرية ، سنة ١٩٩٣م ، ص ٧٧٩ .

( ٢ ) Rousseau ( CH ) : " Precis de droit international public " ed, Dalloz, Paris. 1987, p. 335.

ثانياً : فكرة الحرب في الفقه الدولي المعاصر .

يتضح من مناقشة فكرة الحرب في مفهوم النظرية التقليدية أن هذه الفكرة لم تتسع لتشمل صوراً أخرى من الاشتباكات المسلحة لا تتوافر فيها عناصر الحرب القانونية .

ولا يعني ذلك أن النظرية التقليدية لم تتعرض لصور الاشتباكات المسلحة خارج نطاق الحرب القانونية ، فقد عرف كل من جروسبيوس ، بوفندورف ، فانتيل ، أنواعاً أخرى من صور النزاعات المسلحة لا تتوافر فيها عناصر الحرب القانونية مثل العصيان المسلح ( Rebellion ) والثورات الداخلية التي لم يتم الاعتراف بها ، وكذلك الحرب الأهلية ، وقد سميت هذه الأنواع بالحروب المختلطة Guerres Mixtes أي التي تقوم بين الدول ورعاياها (١) .

إلا أن التطور الذي حدث خلال القرن العشرين في أشكال وصور المنازعات المسلحة فضلاً عن التحول العالمي عن فكرة الحرب العادلة جعل موقف النظرية التقليدية في مفهوم الحرب القانونية موقفاً عاجزاً عن سد متطلبات المجتمع الدولي المعاصر .

فمن ناحية نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد عهد إلى مجلس الأمن في حالة تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان أن يتخذ من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي وإعادته إلى نصابه ، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة (٢) .

( ١ ) أستاذنا د. عبدالواحد محمد الفار : أسرى الحرب ، المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ص ٢١ .

( ٢ ) م (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة .



وقد تأيد ذلك عملاً عندما تدخلت الأمم المتحدة عسكرياً في القتال الذي نشب في كوريا ما بين سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ م ، حيث أعلن قوادها احترامهم للاتفاقات الدولية المنظمة لحالة الحرب وسيرهم على مقتضاها (١).

ومن ناحية أخرى فإن تجارب الحروب الحديثة قد دلت على أن وصف الحرب لم يعد يقتصر على القتال الذي ينشب بين الدول دون غيرها : فالقتال الذي دار بين الدول العربية والصهيونية في فلسطين سنة ١٩٤٨م اعتبر حرباً دولية بكل ما يترتب عليها من آثار بالرغم من عدم اعتراف الدول العربية بإسرائيل ، وكذلك القتال الذي نشب في الهند الصينية بين القوات الفرنسية وقوات فيتنام اعبر حرباً وذلك قبل قيام دولة فيتنام الشمالية (٢).

ثالثاً : مدى مشروعية الحرب في القانون الدولي العام في العصر الحاضر .

فرق فقهاء القانون الدولي أخيراً بين ما يسمى بالحرب العادلة والحرب غير العادلة واتفقوا على أن الحرب تكون مشروعة (عادلة) في الحالتين التاليتين:

١- أن تكون دفاعاً لاعتداء واقع بالفعل (الدفاع عن النفس) .

٢- أن تكون الحرب لحماية حق ثابت للدولة انتهكته دولة أخرى دون مبرر (٣).

أما الحرب غير المشروعة ( غير العادلة ) فذلك التي بقصد منها الفتح والرغبة في السيطرة وبسط السلطان ، وقد أباح الفقهاء الحرب العادلة واستنكروا الحرب غير العادلة (٤).

( ١ ) د. علي صادق أبو هيف : المرجع السابق ، ص ٧٨٠ .

( ٢ ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٥٥ ، ص ١٥٦ .

( ٣ ) Dupy ( P.J ) : " Le droit international " , Paris, 1963, p. 14 .

( ٤ ) المستشار / على على منصور : الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، الكتاب الأول ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، سنة ١٩٦٥م ، ص ٢٣٥ .

على أن الدول في تصرفاتها لم تكن تقيم وزناً لهذه التفرقة وكانت الحرب في نظر الكثيرين من رجال السياسة عملاً مشروعاً دائماً من حق الدولة أن تأتيه كلما كانت مصلحتها تقتضي ذلك ، لذلك اتجهت الجهود إلى الحد قانوناً من سلطان الدولة في الالتجاء إلى الحرب وإحاطته بالقيود التي تحول دون استعماله في غير حالة الضرورة القصوى إن لم يتيسر منع استعماله مطلقاً ، وفيما يلي بيان موجز للخطوات التي خطتها الجماعة الدولية في هذا السبيل :

#### أ - الحرب وعهد عصبة الأمم :

جلبت الحرب العالمية الأولى على البشرية خراباً ودماراً لم يكن قد شهد له مثيل من قبل وحصدت ملايين الأرواح من المقاتلين والمدنيين ، وتطلع العالم إلى حياة يسودها السلام والرخاء ويتم فيها القضاء إلى الحروب التي جلبت على العالم تلك الأحزان والأهوال ، وكان ذلك هو السبب الذي أدى إلى وضع عهد عصبة الأمم الذي تم إقراره في الاجتماع العام لمؤتمر السلام الذي عقد في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩م ، والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من معاهدة (فرساي) ، وقد تضمن عهد عصبة الأمم عدداً من النصوص التي استهدفت مجالبة الحد من الحروب والقضاء على " مبدأ المشروعية المطلقة للحرب " (١) .

ويستخلص من نصوص العهد أن الحرب تكون مشروعة في الحالات التالية (٢) :

١- حالة الاعتداء التي تشنها دولة عضو في العصبة على دولة عضو آخر فيها إخلالاً بالتزام الضمان المتبادل المنصوص عليه في المادة العاشرة من العهد .

٢- حالة الالتجاء إلى الحرب لفض نزاع ما قبل عرض هذا النزاع على التحكيم أو القضاء أو مجلس العصبة أو بعد عرضه للفصل فيه بإحدى

( ١ ) د. صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٥م ، ص ٩٦٧ وما بعدها .

( ٢ ) د. علي صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٧٨٣ ، ٧٨٤ .

هذه الطرق ، لكن قبل مضي ثلاثة شهور من تاريخ صدور قرار التحكيم أو حكم القضاء أو تقرير مجلس العصبة (م ١٢) من عهد العصبة .

٣- حالة إعلان الحرب على الدولة التي قبلت قرار التحكيم أو حكم القضاء أو التزمت بقرار المجلس الصادر بالإجماع ولو بعد مضي الميعاد المتقدم (م ١٢/٤) ، (٦/١٥) من عهد العصبة .

٤- حالة قيام نزاع بين دولتين إحداهما أو كلاهما غير عضو في العصبة ودعوة المجلس لها إلى اتباع الإجراءات المتقدمة ورفض إحداهما ذلك والتجائها مباشرة إلى الحرب (م ١٧) من عهد العصبة .

وعلى أنعكس تكون الحرب مشروعة في حالتين هما :

١- حالة الحرب الدفاعية .

٢- حالة الالتجاء إلى الحرب من أجل نزاع سبق عرضه على مجلس العصبة ولم يصدر فيه قرار بإجماع الآراء وبعد مضي ثلاثة شهور من صدور قرار بالأغلبية (م ٧/١٥) عهد العصبة .

وتتعرض الدولة التي تشن حرباً غير مشروعة إلى توقيع الجزاءات الاقتصادية والعسكرية المنصوص عليها في المادة ١٦ من العهد<sup>(١)</sup> . غير أن الواقع أثبت - مع الأسف - أن هذه الجزاءات ظلت (حبراً على ورق) وأن العصبة لم يكن لديها الشجاعة لتطبيقها وقت اللزوم ، فجردت بذلك الأحكام المتقدمة من كل قيمة عملية.

ب - مشروعية الحرب في ميثاق باريس سنة ١٩٣٨م ( بريان - كليوج ) :

وقع هذا الميثاق بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨م بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ويرجع الفضل في إبرام هذا الميثاق إلى المسيو

(1) Brownlie ( I ) : " International law and use of force by states " , Oxford, London, 1988, p. 55.

(Briand) وزير خارجية فرنسا والمسيو (Kellog) وزير خارجية أمريكا ، ثم انضمت إلى الميثاق غالبية الدول آنذاك (١).

وينص الميثاق على أن الدول المتعاقدة تعلن في صراحة وتأكيد باسم شعوبها المختلفة أشد استنكارها للانتحاء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية . ويعتبر هذا الميثاق أكثر شجاعة مما سبقه من المواثيق الدولية مما حدا بأساتذنا الدكتور/عبدالواحد الفار إلى القول بأن : " هذا الميثاق كان محلاً للإعجاب لدقته وشموله ، وتقبله رجال السياسة والفقهاء في جميع البلاد بالارتياح لما جاء به من مبادئ ومثل أخلاقية تحقق أمل الكثير من محبي السلام ، فقد حرمت قواعده الحرب كمبدأ عام إلا في حالتين هما :

١- أن تكون الحرب جزاء يأمر به مجلس العصبة .

٢- أن تكون وسيلة للدفاع عن النفس ورد العدوان (٢) .

ولقد كان الجديد الذي أتى به ميثاق باريس هو اعتباره الحرب جرماً محرماً قانوناً حيث نص على مبدأين أساسيين هما :

١- مبدأ نبذ الحروب كوسيلة للسياسة القومية للدولة أو كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية ، وقد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من الميثاق .

( 1 ) تم إبرام ميثاق ( بريان - كيلوج ) بناء على مبادرة من وزير خارجية فرنسا ( بريان Briand ) عندما توجه بنداء إلى الشعب الأمريكي عام ١٩٢٨م وأعقبه بخطاب إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد كيلوج Kellog يعرض فيه إبرام معاهدة بينهما تمنع الانتحاء إلى الحرب في النطاق الدولي ، ولذلك سمي " ميثاق السلام " .

ووقعت هذا الميثاق بالإضافة إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كل من ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا واليابان وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ، كما انضمت إليه بعد ذلك غالبية الدول ، مما أعطاه صبغة عالمية ، ودخل الميثاق دور النفاذ في شهر يوليو سنة ١٩٢٩م .

- للمزيد انظر .. د. جعفر عبدالسلام : مبادئ القانون الدولي العام ، دار عبدالرحمن ، طنطا ، ص ٥١ .

د. الشافعي محمد بشير : القانون الدولي العام في السلم والحرب ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

( 2 ) إ.د/ عبدالواحد الفار : أسرى الحرب ، المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .



٢- مبدأ معالجة جميع الخلافات والمنازعات الدولية أياً ما كانت طبيعتها بالطرق السلمية ، حيث نصت على ذلك المادة الثانية من الميثاق<sup>(١)</sup>.

ورغم أوجه النقد التي وجهت إلى ميثاق باريس سنة ١٩٢٨م في إنه لم يمنع قيام الحرب العالمية الثانية إلا أنه يظل مع ذلك - في رأينا - مثال للشجاعة بإقراره بعض المبادئ والمثل الأخلاقية التي أدت إلى أن فقدت الحرب كثيراً من صفتها القانونية .

### ج - الحرب وميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م:

في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ وافقت الدول على ميثاق هيئة الأمم المتحدة بعد إدخال بعض التعديلات على مشروع (دمبارتون أكس) وأصبح نافذاً في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وانضم إلى الميثاق حتى الآن أغلب دول العالم ، وقد جاء في ديباجة الميثاق :

" نحن شعوب الأمم المتحدة : وقد عقدنا العزم على أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف " .

وجاء في المادة (١/١) من الميثاق أن من مقاصد الأمم المتحدة : (حفظ السلم والأمن الدولي) وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع وتجنب الأسباب التي تهدد السلم وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم<sup>(٢)</sup>، وتتذرع الهيئة بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي لحل وتسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم .

(١) د. مصطفى كامل الإمام شحاته : الاحتلال الحربى وقواعد القانون الدولي المعاصرة - مع دراسة تطبيقية عن الاحتلال الإسرائيلي للأقاليم العربية ، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٧م ، ص ٨٣ .

(٢) أستاذنا د. عبدالواحد الفار : المرجع السابق ، ص ص ٤٨ ، ٤٩ .

ولكن أهم ما يلاحظ بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على حق الدولة في شن الحرب أن الميثاق قد خطى خطوة أبعد فنى سبيل تحريم الحرب من الخطوات التي خطاها عهد عصبة الأمم ، كما إنه لم يبق - كما فعل ميثاق باريس - على مبدأ تحريم استخدام الحرب كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة القومية للدولة بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وحرّم استخدام القوة حتى في الحالات التي لا يشكل استخدامها حرباً بالمعنى التقليدي ، أى أنه حرم لجوء الدولة إلى الاشتباك المسلح لحل منازعاتها وجعل هذا التحريم قاطعاً طبقاً لنص المادة (٤/٢) من الميثاق ، كما لم يفرق الميثاق بين الحرب العدوانية وغيرها من الحروب ، فكل حرب في حكمه محظورة بيد أن ذلك لا يعنى أن الميثاق قد قضى تماماً على جميع أحوال استخدام القوة في إطار العلاقات الدولية<sup>(١)</sup> ، فما زال المتصور قانونياً في ظل هذا الميثاق قيام بعض الحالات التي يعد استخدام القوة فيها أمراً مشروعاً ولا تقع في نطاق التحريم المنصوص عليه.

فقد أورد الميثاق على قاعدة تحريم استخدام القوة أو التهديد بها استثنائين رئيسيين هما :

١- حق الدفاع الشرعي عن النفس الفردي أو الجماعي<sup>(٢)</sup>.

٢- حالة الأمن الجماعي الدولي collective security system وهي الحالة التي تستخدم فيها القوة عن طريق مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي وإعادته إلى نصابه عملاً بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

( ١ ) د. زكريا حسين عزمي : من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح - مع دراسة خاصة بحماية المدنيين في النزاع المسلح ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٨م ، ص ٩١ ، ٩٢ .

( ٢ ) حيث ورد نص (م ٥١) من الميثاق على النحو التالي :

" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة " .

فلا يعد اللجوء إلى القوة لتحقيق الأمن الجماعي الدولي بناء على قرار من منظمة دولية مختصة بحماية الشرعية الدولية عملاً حربياً بل عملاً من شأنه المحافظة على السلم والأمن الدوليين<sup>(١)</sup>.

والمثال الواضح على ذلك ما حدث بشأن أزمة حرب الخليج في أغسطس سنة ١٩٩٠م ، فقد استخدمت قوات التحالف الدولي القوة لتحرير الكويت ، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٨ الصادر في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠م والذي نص على أن " يتمثل العراق امتثالا تاماً للقرار رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠م ، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة لإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة " (٢).

رابعاً : أهمية القانون الدولي الإنساني في عصر الأسلحة النووية .

ويتضح لنا مما سبق عرضه أن الحرب حدث لازم البشرية في جميع عصورها ، وأن هناك دائماً حرب تديرها الموائيق والاتفاقات والعهود التي وضعت من أجل نبدّ الحروب ، وهذا يقتضي قانوناً ينظمها هو " القانون الدولي الإنساني " .

وقد كان القانون الدولي الإنساني مرجعاً في جميع المحاكمات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي الحرب ، وأجمعت كل المصادر والموائيق المتعلقة بذلك على أن جرائم الحرب تتضمن ما تكب من أعمال ضد هذا القانون مما يؤكد أهميته .

وإذا كان جرس يوس — متأثراً بحرب الثلاثين عاماً — هو الذي أوضح أهمية القانون الدولي الإنساني فإن فناء ثمانين ألف شخص في خلال ستين ثانية يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥م في هيروشيما ، وما عانته البشرية من آثار استخدام

(1) Kelsen (H) : Collective Security and Collective Self- Defence under the charter of the United Nations (A,J,I,L) vol(42) No(4) October 1948, p. 784.

(2) راجع موجز لقرارات مجلس الأمن الأثني عشر الخاصة بأزمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ أبريل سنة ١٩٩١ ، ص ١٠٩ — ١١٠ .



قنبلتين ذريتين فوقها وفوق نجازاكي ، وما بلغت الأسلحة النووية حتى الآن من قدرة على السحق والإبادة ، دافع قوى لأن يذكرنا بأهمية هذا القانون<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الأسلحة النووية لم تستخدم في أى حرب في التاريخ سوى ما حدث في الحرب العالمية الثانية فإن ذلك لم يمنع قيام أكثر من ٢٠٠ حرباً دولية استخدمت فيها الأسلحة التقليدية بين الدول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، ولاشك أن الخوف والرعب الذي يملأ نفوس البشر من استعمال الأسلحة الذرية يجعلهم يلجأون إلى استخدام الأسلحة التقليدية في الحروب التي تشب بينهم، الأمر الذي ستستمر معه أهمية قواعد الحرب الحالية سارية حتى يصل العالم للنظام الذي يكفل القضاء كلية على الحروب .

لذا فإن ما وصلت إليه الدول وخاصة التي تملك مخزوناً هائلاً من الأسلحة النووية ومسابيها الجادة لو أد بور الصراعات والتخفيف من حدة الاحتقان تبقى ناقصة ، وذلك نتيجة الهوس في السعي للتوازن النووي ، الذي دفعها لامتلاك مثل هذه الأسلحة الفتاكة ودخلت في اتفاقيات ومعاهدات الغرض منها الحد من انتشارها وتحريم استعمالها<sup>(٢)</sup>.

ويدعونا ذلك — والحديث لأستاذنا د. عبدالواحد الفار — إلى المناداة بضرورة استمرار التصدي لتربية روح الاحترام لقواعد القانون الدولي ومن بينها (قواعد القانون الدولي الإنساني) لنشر مبادئ تلك القواعد والترويج لها وتأسيس أصولها ليس فقط للمتخصصين العسكريين أو القانونيين وإنما لجميع النشئ وفي

(١) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) فمذ استعمال الولايات المتحدة الأمريكية السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية وتدمير هيروشيما ونجازاكي اليابانييتين وحتى الوقت الحاضر تم استعمال ٢٠٠٠ تفجيراً نووياً كانت بمجملها انفجارات تجريبية ، قامت بها الدول السبع التي أعلنت امتلاكها لأسلحة نووية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وإنجلترا والصين وباكستان ، وهناك دول تمتلك أسلحة نووية لكنها لم تعلن عنها مثل إسرائيل — كوريا الشمالية — أوكرانيا .

- Harrison (S) : Zero Nuclear Weapons Zero , New York Times, February 15, 1995, p. A21.



جميع أقطار العالم حتى يمكن أن ينشأ جيل جديد يحترم قواعد القانون الدولي احترامه لقواعد القانون الداخلي<sup>(١)</sup>.

وإذا كان لقواعد القانون الدولي الإنساني أهمية بالغة في العصور السابقة لمواجهة وحشية وقسوة الحروب ، فإن هذا الأهمية تضاعفت في العصر النووي (Nuclear age) والذي سيطرت فيه الأسلحة النووية على مقاليد الأمور ، فهي الأكثر ضراوة وشراسة والأشد فتكاً ، حيث تكفي واحدة منها لإحالة مدينة كبيرة إلى عدم<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد أدى ظهور الأسلحة الجديدة — ومنها الصواريخ المدارية وعابرة القارات ذات الرؤوس النووية التي تهدد بتدمير أعمى لمناطق شاسعة قد تشمل دولا صديقة أو محايدة — إلى استحالة التمييز بين المحاربين وغير المحاربين ويكفي أن نعرف أن ٢٥٠٠ مليون شخص يلقون مصرعهم في أي حرب عالمية شاملة ، وأن القوة التدميرية التي تكفلها الأسلحة النووية حالياً تعادل ٣,٢ طن من المتفجرات لكل شخص على سطح الكرة الأرضية ، وأن ٢٠٠ ألف طفل شاركوا في الحروب النظامية خلال الثمانينات في كل من إيران ، السلفادور ، أفغانستان، نيكاراغوا وتشاد<sup>(٣)</sup>.

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإسرائيل والهند وباكستان الأسلحة النووية في تهديدات تعويقية لتخويف أو إخضاع الأطراف المتخاصمة في الأزمات والحروب ، ففي حرب الخليج عام ١٩٩١م ، على سبيل المثال : لم تستبعد أية دولة نووية من الدول المشتركة عسكرياً استخدام ترسانتها

(١) أستاذنا د. عبدالواحد الفار : القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة سنة ١٩٩٢م ، ص ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

(٢) Pictet (J) : Armed conflict and international humanitarian law , studies and essays on IHL and Red Cross, 1984, p. 533.

(٣) أ. علاء عبدالوهاب : مقال بعنوان " سابق التسليح ، ٥٠ مليون شخص و ٧ تريليون دولار وقود آلة الحرب في الثمانينات ) مجلة الشاهد العربية ، السنة الخامسة ، العدد ٥٣ يناير سنة ١٩٩٠م ، ص ٥٨ .

النووية صراحة ، ولقد رفض المسؤولون الرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء إدلائهم بتصاريح عامة استبعاد احتمال استخدام أسلحتهم النووية ضد العراق — خاصة — إذا استخدم العراق أسلحة كيميائية على نطاق واسع ، الأمر الذي اعتبر تهديداً محتمل الحدوث<sup>(1)</sup>.

لذلك يجب الاهتمام بالقانون الدولي الإنساني وإعادة بحث قواعده بما يتلاءم مع التعديلات الجذرية في ظروف العلاقات الدولية في العصر الحديث ، وبما يتماشى مع التطور الرهيب في سباق الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وذلك بعد أن أذابت الأسلحة النووية بعض نصوصه وأحكامه ، وجعلت من القانون الدولي الإنساني مجرد (حبر على ورق) .

### المطلب الثاني

#### أهم مصادر القانون الدولي الإنساني

— — —

وقد نما القانون الدولي الإنساني في ظل رغبة الشعوب للتخفيف من ويلات الحرب ، تحكمه وتطوره ثلاثة مبادئ أساسية : أولها دخول الدول المحاربة استخدام وسائل الإجبار والقوة بجميع أنواعها بالقدر اللازم لتحقيق الغرض من الحرب واستسلام العدو الكامل في أقرب وقت مستطاع بأقل خسائر ممكنة في الأرواح والممتلكات والأموال ، وثانيها مبادئ الإنسانية التي تجرم وسائل ودرجات من العنف لا يستلزمها تحقيق هذا الغرض ، وثالثها مبادئ الفروسية التي تدعو إلى مراعاة الاعتدال والنبيل أثناء القتال في الهجوم والدفاع،

---

(1) ولقد استخدم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة النووية أكثر من عشرين مرة في محاولات لتهديد وإخضاع الأطراف المتنازعة في الحروب بأندونيسيا ، وشرق آسيا ، وبرلين ، والشرق الأوسط ، وكانت الأسلحة النووية تستخدم في تلك الحالات بالطريقة التي يستخدم بها مسدس عندما يصبوب إلى رأس شخص ما أثناء نزاع — حتى ولو كان على سبيل الخداع — ولكن ذلك لم يعن في أية حالة أن خطر التصعيد لم يكن موجوداً .

- Ellsberg (D) : To end the threat of Nuclear War , Harvard journal of world affairs, Summer 1992. p. 27.

كما تدعو إلى الاحترام المتبادل بين الجانبين المتحاربين ، ويرمى هذا القانون إلى حماية المحاربين وضمان الحقوق الأساسية للإنسان عندما يقع في يد عدوه ، خصوصاً إذا كان أسير حرب أو جريحاً أو مريضاً أو مدنياً ، كما يهدف إلى تسهيل الإجراءات للعودة إلى حالة السلم (١).

فالقانون الدولي الإنساني هو مجموعة قواعد تحكم الحروب ، وهي ملزمة للأطراف المتنازعة وللدول المحايدة ، ليس لحكوماتها فقط ولكن للمواطنين أيضاً وخاصة أفراد القوات المسلحة .

أولاً : المصادر المكتوبة .

وتشمل :

أ - المعاهدات الشارعة *Traité loi* :

مثل اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧م واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م التي قننت قواعد هامة من القانون الدولي الإنساني وشاركت فيها مجموعة كبيرة من الدول

وعلى سبيل المثال فقد اكتسبت محاكمات مجرمي الحرب شرعيتها من محاكمات نورمبرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية وكان لحرب تحرير الكويت آثار واضحة في مجال التعاون الدولي لمنع العدوان وممارسة مجلس الأمن لسلطاته المقررة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة في هذا المجال من الناحية العملية (٢).

ب - اتفاق آراء الفقهاء :

حيث يمكن أن يعد إجماع آراء فقهاء القانون الدولي حول قاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني أو أكثر من بين المصادر المكتوبة .

(1) Sohlin (D) and Toman : The law of armed conflicts, Geneva, 1973, p. 95.

(2) د. ماجد إبراهيم على : قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب ، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

## ثانياً : المصادر غير المكتوبة .

وهي العادات والأعراف الخاصة بالقانون الدولي الإنساني التي حافظت عليها التقاليد العسكرية والفقه الدولي واطراد احترام الدول لها وتطبيقها أثناء الحروب، وهذه العادات والأعراف اشتقت من العواطف الإنسانية ومن مشاعر الشرف والمروءة ومن اعتبارات الملاءمة العامة .

كما أن قوتها الملزمة تكمن في القبول العام الذي تحظى به من طرف الدول ويرى ( أوبنهايم OPPENHEIM ) أن عادات الحرب (Usages) ليس لها قوة قانونية ملزمة بخلاف العرف<sup>(١)</sup>. ولكن من الصعب موافقته على ذلك حيث إنه ليس من السهل فصل العادات عن القانون العرفي وليس من السهل كذلك تحديد النقطة التي تعتبر عندها العادة عرفاً .

والاتفاقيات التي تشكل القانون الدولي الإنساني والتي شاركت فيها معظم الدول المعاصرة هي على التوالي<sup>(٢)</sup> :

- ١- إعلان باريس لعام ١٩٥٨م بشأن الحرب البحرية .
- ٢- اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤م بشأن جرحى ومرضى ميادين القتال والتي عدلت سنة ١٩٠٦م ، سنة ١٩٢٩م .
- ٣- إعلان ( بطرسبرج ) لعام ١٨٦٨م الخاص بتحريم استخدام القذائف أقل من ٤٠٠ جرام .
- ٤- إعلان ( لاهاي ) لعام ١٨٩٩م الخاص بتحريم استخدام الغازات السامة والرصاص المتفجر .
- ٥- اتفاقية ( لاهاي ) الثالثة سنة ١٩٠٧م الخاصة ببدء القتال .

(١) Oppenheim (L) : International law , vol (I), Mckay company. Ing, Eighth Edition, New York, 1955, p. 418.

(٢) انظر نصوص هذه الاتفاقيات كاملة في كل من :  
مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، جنيف ، سنة ١٩٨١م .  
مطبوعات جمعية الهلال الأحمر المصري ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، سنة ١٩٧٩م .



٦- اتفاقية (لاهاي) الرابعة سنة ١٩٠٧م الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية.

٧- اتفاقية (لاهاي) الخامسة سنة ١٩٠٧م الخاصة بحقوق وواجبات الدول المحايدة أثناء الحرب البرية .

٨- تصريح (لندن) لعام ١٩٠٩م بشأن الحرب البحرية .

٩- اتفاقية (واشنطن) لعام ١٩٢٢م الخاصة بحرب الغواصات وحرب الغازات.

١٠- اتفاقية (لاهاي) لسنة ١٩٢٣م بشأن الحرب الجوية .

١١- بروتوكول (جنيف) سنة ١٩٢٥م الخاص بالغازات السامة .

١٢- اتفاقية (جنيف) لعام ١٩٢٩م الخاصة بجرحى ومرضى ميادين القتال.

١٣- اتفاقية (جنيف) لسنة ١٩٢٩م الخاصة بأسرى الحرب .

١٤- اتفاقية (جنيف) لسنة ١٩٤٩م الخاصة بجرحى ومرضى ميادين القتال.

١٥- اتفاقية (جنيف) لسنة ١٩٤٩م الخاصة بالجرحى والمرضى والغرقى من القوات الجوية .

١٦- اتفاقية (جنيف) لسنة ١٩٤٩م الخاصة بمعاملة أسرى الحرب .

١٧- اتفاقية (جنيف) لسنة ١٩٤٩م الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

• وتعتبر اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧م ، اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م أهم اتفاقيات القانون الدولي الإنساني<sup>(١)</sup>.

( 1 ) د. مصطفى كامل الإمام شحاته : المرجع السابق ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

ومصادر القانون الدولي الإنساني — طبقاً لما جاء في محاكمات نورمبرج — لا توجد في المعاهدات الدولية فقط ، ولكنها توجد في العرف الدولي الذي ينشأ من عادات وتصرفات الدول التي تتكرر فتكتسب صفة الإلزام العام فيما بينها ، كما توجد أيضاً في مبادئ العدالة العامة حيثما أقرها الفقهاء وطبقها المحاكم العسكرية ، ولا يبقى هذا القانون جامداً ولكنه يتطور لمقابلة حاجة العالم<sup>(١)</sup>.

• وقد رتبت محكمة (نورمبرج) الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في قرارها الصادر في نوفمبر سنة ١٩٤٦م مصادر القانون الدولي الإنساني بالترتيب التالي :

١- العرف والتكرار المقبول بمثابة قانون قبلته الأمم المتحدة .

٢- المعاهدات والاتفاقيات العامة والخاصة بين الدول .

٣- أحكام المحاكم الدولية .

٤- أحكام المحاكم الوطنية في الموضوعات ذات الصبغة الدولية .

د- آراء ومذاهب الفقهاء .

٦- الوثائق الدبلوماسية<sup>(٢)</sup>.

ثم تبع ذلك العديد من الجهود الدولية المتواصلة من أجل الحد من استخدام القوة وحماية المدنيين أثناء القتال وتشجيع الحركات التحررية ولمناهضة الاحتلال

( 1 ) لمزيد من التفاصيل انظر ..

- د. عبد الغنى محمود : القانون الدولي العام ، طبعه عام ٢٠٠٠م ، ص ص ٤٧٠ — ٤٧١ .

- د. د. د. الدين عامر : مقدمة للتعريف بالقانون الدولي الإنساني ، الندوة المصرية للقانون الدولي الإنساني بالاشتراك بين الجمعية المصرية للقانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٢م ، ص ٦ وما بعدها .

( 2 ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

الأجنبي والتفرقة العنصرية ، وقد أطلق على مجموعة القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان وقت الحرب أو النزاعات المسلحة باصطلاح القانون الدولي الإنساني<sup>(١)</sup>. وهو فرع وليد للقانون الدولي ويركز على الحقوق والحريات الإنسانية .

ونؤيد أستاذنا الدكتور/عبدالواحد الفار فيما ذهب إليه من أن الواقع التطبيقي يثبت إنه ما من حرب قامت إلا وخولفت تلك القواعد والأحكام بصفة مستمرة تكاد أن تكون منظمة ، وأن الأطراف المتحاربة قد تجاهلت أو أهملت هذه القواعد في ممارستها لأعمال القتال في البر والبحر والجو. فإذا كان هذا هو الحال في عصر الأسلحة التقليدية ، فماذا سيكون عليه الحال بعد أن تطورت أسلحة القتال تطوراً رهيباً بعد الحرب العالمية الثانية ؟ .

ويجيب سيادته على هذا السؤال بالقول أن الحاجة أصبحت ماسة لتعديل قانون النزاعات المسلحة الذي بات في وضع غير عملي بعد ظهور الأسلحة النووية ، بل وأصبح عاجزاً عن التحكم في استعمال هذه الأسلحة<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث

#### مدى قوة إلزام القانون الدولي الإنساني

— — —

استقر معظم فقهاء القانون الدولي العام على أن قواعد هذا القانون وأحكامه ملزمة لجميع الدول المتمدينة ، بينما أنكر البعض الآخر<sup>(٣)</sup> عليها صبغتها القانونية ، إذ لا تتوفر فيها — في نظرهم — شروط القواعد القانونية .

والرأي الذي ينكر وجود القانون الدولي لفقدانه خصائص القانون الداخلي رأى يعوزه الأساس السليم ، فلا سبيل إلى إنكار وجود القانون الدولي أو التهوين

---

(1) Sohlin (D) and Toman : The law and Armed conflicts, op. cit. p.98.

(2) أستاذنا د. عبدالواحد الفار : القانون الدولي العام ، المرجع السابق ، ص ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

(3) ينكر هوبز وبوفندورف واستن الصفة القانونية لقواعد القانون الدولي .

من شأنه ، ونحن لو طرحنا الجدل الفقهي ونظرنا إلى الواقع لوجدنا أن القانون الدولي معترف بوجوده كقانون من جانب حكومات الدول جميعاً .

والقانون الدولي الإنساني وهو أول ما ظهر من قواعد القانون الدولي العام ثبت له بصفة قاطعة — لا تقبل الشك — استيفاء شكله القانوني ، ورسخ في الأذهان أن قواعده ملزمة قانوناً للدولة في علاقاتها المتبادلة وأصبح حداً فاصلاً بين الهمجية والمدنية ، كما أن القصاص والثأر رادع مانع من الخروج عليه <sup>(١)</sup>.

• وتختلف قوة إلزام قواعد القانون الدولي الإنساني تبعاً لمصدرها إذا كان عرفاً أو اتفاقاً أو مبدأ قانونياً أو حكماً قضائياً دولياً .

١- فإذا كان أصل أحكام القانون الدولي الإنساني عرفاً كان لها صفة العمومية ، أي أنها تلزم جميع الدول المتحضرة حتى التي قامت بعد نشأة القاعدة القانونية واستقرارها في العرف الدولي ، ويشترط لوجود العرف أن يجتمع في حكمه عنصران : عنصر مادي وآخر معنوي (نفسى) والعنصر المادي هو صدور تصرف معين في حالة معينة ولا يشترط أن يكون التصرف إيجابياً بل يكفي التصرف السلبي أو الامتناع ، أما العنصر المعنوي فهو الذي يفيد أن ممارسة هذا التصرف في الحالات المماثلة يفرضها الاعتقاد بضرورته من حيث القانون <sup>(٢)</sup>.

٢- وإذا كان أصل أحكام القانون الدولي الإنساني الاتفاقيات أو المعاهدات . فتتوقف قوة إلزامها على الظروف التي أوجدت الاتفاق أو المعاهدة . والمبدأ العام أن القانون الاتفاقي يجب القانون العرفي ويأخذ أسبقية

( ١ ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

( ٢ ) د. حامد سلطان ، د. عائشة راتب ، د. صلاح الدين عامر : القانون الدولي العام ، الطبعة الرابعة ، سنة ١٩٨٧م ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ص ٥٠ ، ٥١ .



عليه<sup>(١)</sup> وذلك كما جاء في حكم محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها في قضية Wembeldon سنة ١٩٢٣م<sup>(٢)</sup>.

٣- أما القواعد الحربية التي تفرضها مبادئ الإنسانية : فتلزم جميع الدول وتأكيداً لذلك فقد نصت بعض الاتفاقيات على ضرورة التزام أطرافها بمبادئ الإنسانية والعدل في الأحوال التي لا تحكمها قواعد وردت في الاتفاقية.

وتعتبر مبادئ الإنسانية مصدراً هاماً من مصادر القانون الدولي الإنساني ولها اعتبار ظاهر في القانون يؤيد ذلك ما جاء في مقدمة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة وما جاء بنصوصها منذ تصريح سان بطرسبرج سنة ١٨٦٨م وما بعده ، تأكيداً ظاهراً لمبادئ الإنسانية ، وضرورة مراعاة القواعد الإنسانية ومستلزمات المدنية ، وحق المحاربين في التمتع بالحماية المستمدة من قوانين الإنسانية واعتبارات الضمير العالمي<sup>(٣)</sup>.

مثال ذلك : اتفاقية لاهاي للحرب البرية ١٨٩٩م ، ولائحة الحرب البرية عام ١٩٠٧م<sup>(٤)</sup>.

٤- وبخصوص قوة إلزام القانون الدولي الإنساني الواردة في القوانين والتعليمات الداخلية للدول المختلفة .

فقد جاء في قوانين خدمة الميدان التي أصدرتها وزارة الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٠م تحت عنوان قوة إلزام القانون أن "القواعد المكتوبة تلزم جميع الشعوب المتمدينة ، ويجب اتباعها بدقة بواسطة

(1) Kunz (J.I) : The law of war, 1951, p.37.

(2) (P.C.I-J) : Reports, Series A, No. I, p. 30.

(3) د. محيي الدين علي عشاوي : القانون الدولي العام واستخدام الطاقة النووية وقت السلم والحرب ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لكلية الحقوق - جامعة المنصورة ، سنة ٢٠٠٨م ، ص ١٦ .

(4) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

قواتنا المسلحة ، إلا في الأحوال الاستثنائية التي تحددها السلطات المختصة وذلك لأجل القصاص المشروع من سلوك للعدو غير مشروع ، كما جاء في التعليمات نفسها التي صدرت عام ١٩٥٦م أن " قانون الحرب ( قانون النزاعات المسلحة ) لا يلزم الدول فقط ولكنه يلزم أيضاً أفراد القوات المسلحة " .

كما جاء فيما يختص بقوة قانون النزاعات المسلحة نص في دستور الولايات المتحدة الأمريكية :

" أن معاهدات قانون الحرب ( قانون النزاعات المسلحة ) تعادل في قوة إلزامها القانون الذي يضعه الكونجرس ، وأن ما جاء بها يجب تنفيذه بكل دقة نصاً وروحاً بواسطة المدنيين والعسكريين " .

كما يعتبر القانون الدولي الإنساني العرفي جزءاً من قانون الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ملزم لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما هو ملزم للأفراد المدنيين وأى أفراد آخرين يعملون في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

### جزاء مخالفة القانون الدولي الإنساني :

أ - الجزاءات العامة : وهي التي توقع على الدول المخالفة ذاتها في مجموعها لإكراهها على الالتزام بما يقضى به القانون الدولي الإنساني ، فهي نوع من القصاص أى مقابلة الفعل المخالف لقواعد الحرب بمثله لإرغام العدو على احترام هذه القواعد والالتزام بالأفعال المشروعة ، وقد يغنى أحياناً عن توقيع الجزاء ذاته مجرد التهديد به وإنذار العدو بالعزم على مقابلة المثل بالمثل إن لم يكف عن أعماله غير المشروعة ، ومثال ذلك : ما حدث أثناء الحرب العالمية الأخيرة من تهديد إنجلترا لإيطاليا بضرب روما من الجو إذا استمرت في إغارتها غير المشروعة على القاهرة<sup>(٢)</sup>.

( 1 ) د محيى الدين على عشاوى : المرجع السابق ، ص ١٩ .

( 2 ) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٧٩٢ .

ب - الجزاءات الشخصية : وهي التي تطبق على الأفراد المسؤولين عن الجرائم التي تقع نتيجة الإخلال بهذا القانون إذا ارتكب فعلاً مخالفاً لقانون وعادات الحرب ، وفي أن توقع عليه العقوبة المقررة لمثل فعله في قوانينها العسكرية (م ٢٢٨) .

كما أنه قد أجريت محاكمات عديدة لمجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية وفقاً للاتفاق الذي تم بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وذلك في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥م ، وفيه تقرر تشكيل محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب ، وخاصة كبار رجال الحكومة الألمانية والحزب النازي ، وقد قدم منهم للمحكمة العسكرية الدولية في (دورة نورمبرج) أربع وعشرين شخصاً قضى على بعضهم بالإعدام وعلى البعض الآخر بالسجن لمدد مختلفة (١).

#### المطلب الرابع

#### المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني

#### واستخدام الأسلحة النووية

— — —

من المعلوم أن القانون الدولي الإنساني قد نشأ في ظل مبادئ عامة ارتضتها الدول المتمدينة في سبيل تحقيق المصلحة المتبادلة بينها ، ومن أجل التخلص من الأعمال الوحشية التي كانت ترتكب أثناء الحرب ، وقد كان هذا القانون ثمرة لتطبيق هذه المبادئ على مر العصور ، وهي تتضمن المبادئ الأساسية الآتية :

- ١ - مبدأ الضرورة العسكرية.
- ٢ - مبدأ حق الدفاع عن النفس.
- ٣ - مبدأ الفروسية .
- ٤ - مبدأ التمييز وحظر استخدام الأسلحة

عشوائية الأثر.

( ١ ) المرجع السابق ، ص ص ٧٩٣ ، ٧٩٤ .

٥ - مبدأ التناسب .

٦ - مبدأ حظر استخدام الأسلحة التى تسبب معاناة غير ضرورية .

٧ - شرط مارتينز .

ونقوم الآن بشرح هذه المبادئ وأثرها على شرعية استخدام الأسلحة النووية فى الحرب .

أولاً : مبدأ الضرورة العسكرية والأسلحة النووية Military Necessity .

يقصد بالضرورة العسكرية : ضرورة كسب الحرب ، ويرجع منشأ نظرية الضرورة العسكرية إلى إحدى المبادئ التى وضعها ميكافيللى إذ قال : "إن الحرب تكون عادلة عندما تكون ضرورية " وقد رفض فقهاء القانون الدولى هذا المبدأ ، وللضرورة العسكرية تفسير آخر يتمشى مع قواعد القانون الدولى الإنسانى دون أن يتعارض معها ويتوافق مع الأحكام والقواعد التى تنظم أعمال المحاربين ، وقد وافق عليه الكتاب والشرح وأخذت به المحاكم وتضمنته المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتنظيم الحرب . ومؤداه أن " الضرورة العسكرية كما تفهمها الدول المتمدينة تعنى ضرورة اتباع أساليب مشروعة طبقاً لعادات وقواعد الحرب المتمدينة " (١).

ويعترف القانون الدولى الإنسانى بمفهوم الضرورة العسكرية المخالفة لنص القانون ، فالضرورة العسكرية يجب تفسيرها بما يتمشى مع قواعد القانون الدولى الإنسانى دون أن يتعارض معها ، فالضرورة العسكرية ليست مسوغاً للخروج على قواعد القانون الدولى الإنسانى تحت زعم " الضرورات الحربية " (٢).

( ١ ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

( ٢ ) هنرى ميروفيتز : حماية البيئة الطبيعية فى فترة النزاع المسلح — دراسات فى القانون الدولى الإنسانى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ط ١ سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٣١ .



وقد أجمعت أحكام القضاء الدولي في محاكمات مجرمي الحرب العالمية الثانية على أنه " إذا كان النصر ضرورة عسكرية تبرر للمحارب أن يفعل ما يشاء في سبيل كسب الحرب ، فإن في ذلك قضاء على مبادئ الإنسانية ، ومخالفة لجميع العادات المقبولة من الشعوب المتمدينة " (١) .

### ونظرية الضرورة العسكرية لها وجهان هما :

١- النصر العسكري .

٢- الخطر العسكري .

### ١- النصر العسكري Military success :

ومؤداه أن تحقيق الهدف الذي قامت من أجله الحرب يحتم عدم وضع قيود على أسلوبها أو الأسلحة المستعملة فيها ، ومؤدى هذه النظرية كما يفهم من مدلولها يتعلق بالمنفعة أي أن " الضرورات تبيح المحظورات " ولم يعضد الشراح في الدول المتمدينة نظرية النصر العسكري .

وفي مشروع المسؤولية الدولية الذي أعدته لجنة القانون الدولي رأت اللجنة أن " وجود حالة الضرورة التي يكون الغرض منها الحفاظ على الأهمية الماسة لنجاح العمليات العسكرية التي تشن على العدو والانتصار عليه في نهاية الأمر " ، لا يكون من شأنه أن يسمح لذولة ما بعدم مراعاة إحدى قواعد القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة ، فالتسليم بإمكانية عدم مراعاة الالتزامات التي تفرض تقييدات على أساليب تسيير الأعمال العدائية ، كلما وجد المحارب نفسه مضطراً للجوء لهذه الوسيلة لضمان نجاح عملية عسكرية قد لا يعنى إقرار مبدأ يخالف تماماً غائية الصكوك الدولية (٢) .

(1) Kalshoven (F) : The soldier and his golf club, studies and essays on IHL and Red Cross principles in Honour, Martinus Nijhoff publisher, 1984, p.380.

(2) هنري ميروفيتز : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .

كما أجمعت أحكام القضاء الدولي فى محاكمات نورمبرج لمحاكمة مجرمى الحرب العالمية الثانية أن " الرغبة فى النصر لا تبرر مخالفة القانون الدولي الإنساني وقاعدة القانون الدولي ملزمة حتى لو نتج عن ذلك خسارة المعركة " .

وتفترض جرائم الحرب نشوب تلك الأخيرة فترة معينة من الزمن ولجوء كل من طرفيها إلى كثير من الطرق الوحشية لإحراز النصر وقهر العدو ، ويعتبر النص على مثل هذه الجرائم سواء فى العرف الدولي أو الاتفاقيات الدولية من قبيل القيود الواردة على استعمال حق الحرب بغية الحد من إطلاقه وإسباغ مسحة إنسانية عليه ، حتى لا يباح لأحد أن يخوض غمارها مدفوعاً بصورة الغضب وأسيراً لغريزة الانتقام دون تعقل ، بل يتعين أن يسير فيها الجيشان وفق قانون معين لضبط هذه الانفعالات وتنظيمها (١) .

والضرورة العسكرية لا تبرر الآلام الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، فالتوازن بين الفائدة العسكرية المتوقعة من استخدام السلاح النووى ، والآلام التى تعود من جراء استخدامه تتجاهل أن الضرورة ليست مطلقة ، وإلا استحضرت الدول دائماً الضرورة العسكرية لتبرير السلاح الذى تختاره أياً كان .

فقواعد القانون الدولي الإنساني لا تميز بين القواعد التى يمكن نقضها للضرورة العسكرية وتلك التى لا يمكن نقضها ، فالمبادئ المطبقة على استخدام الأسلحة النووية باعتبارها أسلحة دمار شامل لا يرد عليها أى استثناءات من أجل الضرورة العسكرية (٢) .

والحرب نصر فى جانب وهزيمة فى الجانب الآخر وفى ظروف المعركة يصعب تحديد النتائج ، فقد يتضارب التقدير فيصبح النصر هزيمة والهزيمة نصراً ، وبذلك يختلط الأمر ولا يمكن لأى طرف أن يحدد متى يلتزم بالقانون

( 1 ) د. حسن إبراهيم صالح عبيد : الجريمة الدولية — دراسة تحليلية تطبيقية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٩م ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٢٨ .

( 2 ) (I.C.J) Reports; 1996, op. cit.

الدولي الإنساني ومتى لا يلتزم به ويتضح من ذلك أن نظرية النصر العسكري صعبة التطبيق من الوجهة العسكرية لأن تطبيقها سوف يؤدي إلى فوضى من الالتزام وعدم الالتزام ، فإما حرباً تسود فيها قواعد القانون الدولي وأحكامه وأما حرباً تسودها الوحشية والهمجية وفقاً لنظرية (النصر العسكري) (١).

وكما ذهب — بحق — القاضي ( Singh ) الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية بأنه " لو حقيقة أن هزيمة العدو تصلح كمبرر قانوني لتجاهل قواعد الحرب فإن السبب الرئيسي لوجود القانون الدولي الإنساني سيختفي ، فهدف كل حرب هو التوصل للنصر ، وإحراز هذا الهدف — الذي لم تنص عليه القواعد العرفية ولا التعاهدية — سيتحول كل الحروب إلى همجية وستؤول إلى ما كانت عليه في مجتمع الأمم عندما كانت تسوده قوانين الغابة ، فمثل هذا المفهوم لعقيدة النصر ، سيمحو ما وصلت إليه الإنسانية في معاهدات ( لاهاي ... جنيف ) وسيعيد ذكرى الخبرات السيئة للعصور الوسطى (٢).

والتفسير السابق لنظرية ( النصر العسكري ) كما رفضه فقهاء القانون الدولي وكبار كتابه وعارضته أحكام المحاكم الدولية ، يتعارض مع المبادئ الإنسانية ، كما يتعارض تماماً مع اتفاقيات جنيف ولاهاي ، ومن ذلك يتضح أن استخدام أسلحة سير مشروعة لا تبرره نظرية (النصر العسكري) ، وإنه مهما كانت مستلزمات ذلك النصر بارزة لا تكون في حقيقتها حجة لاستخدام سلاح غير مشروع ، وإذا كان الغرض من الحرب هو قصر العدو على احتلال إقليمه لإملاء إرادة المنتصر عليه ، فإنه من الواجب عدم استخدام القوة إلا بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض ( الاقتصاد في القوة Economy of force ) ، واستخدام الأسلحة النووية ينتج عنه سحق العدو وتدمير إقليمه وتلويثه ، مما يحول دون

( 1 ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

( 2 ) Singh (N) : Nuclear weapons and International law , Dordrecht / Boston / London, Martinus Nijhoff, 1989, p. 82.

احتلال الإقليم ، كما إنها تتعدى ما يلزم من القوة لكسب الحرب وإملاء إرادة المنتصر<sup>(١)</sup>.

## ٢ - أما فيما يتعلق " بالخطر العسكري " Military Danager :

ومؤداه إنه إذا كان الالتزام ببعض قواعد القانون الدولي الإنساني يعرض سلامة وأمن القوات المسلحة للخطر ، فإنه يمكن تجاهل القيود التي تضعها مثل هذه القواعد ويتعلق الخطر العسكري بالقوات المسلحة وتشكيلاتها ومنشآتها ، ومن المعلوم أن الحرب كلها خطر عسكري ، والتعرض للخطر في الحرب لا يبرر الخروج على القانون الدولي الإنساني ، ومخالفة القانون الدولي الإنساني من أجل المنفعة أو النصر العسكري مبدأ غير مقبول .

وقد أكد إعلان بطرسبرج أن الحرب تهدف - فقط - إلى وضع استراتيجية لوضع العدو خارج القتال ، أما موت العدو أو التفاقم اللاحق للأضرار ، أو الهجوم على سلاسل العدو بإحداث تغيير وراثي لا يعتبر أهدافاً مشروعة للحرب ، فمثل هذه الآثار يمكن أن تنشأ من عملية عسكرية ، لكن لا تكون نتيجة ضرورية لها ، وبالنسبة للأسلحة النووية ، فهذه النتائج تنشأ بالفعل عن استخدامها<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكرت لجنة القانون الدولي في مسودة المادة (٣٣) والتي تناولت حالة الضرورة والتي تمنع عدم المشروعية الناتجة عن انتهاك القانون الدولي بقولها أن " هذا الاستثناء لا يفوض الدولة أن تتجاهل أوامر القانون الدولي الإنساني ، فمن السخف أن نستحضر فكرة الضرورة العسكرية أو ضرورات الحرب لكي نتجنب

( ١ ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

وأيضاً د. حنان أحمد الفولى : ( رأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التّديد باستخدام الأسلحة النووية ، أو استخدامها الصادر فى ٨ يوليو ١٩٩٦ ) رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥٠ .

( 2 ) Kwahwa : The International law of Armed conflict : personal material fields of application, Klenner academic , 1992, pp 34 - 38.



واجب التعامل مع الالتزامات المصممة بدقة لمنع ضرورات الحرب من التسبب في الآلام (١).

يتضح مما سبق أن الضرورة العسكرية التي أساسها النصر العسكري والخطر العسكري مبدأ غير مقبول رفضه فقهاء القانون الدولي العام ، كما رفضوا أن يكون مبرراً لاستخدام الأسلحة المحرمة لأنه إذا ما استخدم سلاح محرم حتى من أجل الدفاع عن النفس فلا يستخدم بحجة الضرورة ، فهي ليست مبرراً لمخالفة القانون الدولي الإنساني ، ويتحتم تجاهل الضرورة العسكرية كلما كان التحريم يقيد حرية التصرف .

كما أن استخدام الأسلحة المحرمة مثل الأسلحة النووية من أجل ضرورة عسكرية فيه خروج على مبادئ الإنسانية ، إذ أنه يكون مقترناً بالغدر ويفضي إلى نتائج تجاوز مقتضيات النصر بكثير ، ولا تقتصر آثاره التدميرية على المحاربين ، بل تستطيل إلى المدنيين ، لأن القنبلة النووية لا تلقى في ميدان القتال وحده وإنما غالباً ما تلقى على المدن السكنية سواء كانت مفتوحة أو محصنة (٢).

ولهذا السبب ارتفعت الأصوات قائلة بأن الحاجة أصبحت ماسة لتعديل القانون الدولي الإنساني الذي بات في وضع غير عملي بعد ظهور الأسلحة النووية ذات القوة التدميرية التي تتعدى نطاق الخيال الإنساني ، بل وبعد أن أصبح من السهولة توجيه تلك الأسلحة إلى أهدافها من قارة إلى أخرى في سرعة هائلة بواسطة الصواريخ عابرة القارات ، فإذا أضفنا إلى ذلك دخول الإنسانية مرحلة غزو الفضاء الخارجي وإطلاق المركبات الفضائية لأمكننا أن نتخيل إلى

(1) Singh (N) : Nuclear weapons, op.cit. p. 99.

وأيضاً انظر .. هنري ميروفيتز : مبدأ الآلام التي مبرر لها ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٣٧ ، مايو/يونيو سنة ١٩٩٤م ، ص ٣٣١ .

(2) د. حسن إبراهيم صالح عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

حد ما الحال الذي سوف تكون عليه الحرب في المستقبل ، وقد قيل أن حرباً نووية من شأنها أن تدمر الحضارة الإنسانية وتقضى على البشرية قضاء تاماً<sup>(١)</sup>.

ثانياً : مبدأ حق الدفاع عن النفس Self – Defence والأسلحة النووية .

وحق الدفاع عن النفس حق مسلم به في القانون وهو مقبول حسب القواعد العرفية والمعاهدات الدولية ، ومفهوم الدفاع الشرعي عن النفس استخدام القوة لصد عدوان مسلح ، بشرط أن يكون لازماً لدرته ومتناسباً مع قدره ، غلى أن يتوقف عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، ولقد جاء في ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٥م النص على حق الدفاع عن النفس في المادة الحادية والخمسين ، التي جرى نصها على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين " <sup>(٢)</sup>.

فوفقاً للمادة (٥١) من الميثاق فإن الدولة التي تتعرض لهجوم تحتفظ بحقها الطبيعي في الدفاع الشرعي لرد العدوان الواقع عليها ، لذا فالدفاع الشرعي مقيد بالغرض منه ، فالمادة (٥١) هي استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بحظر اللجوء للقوة في العلاقات الدولية والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه <sup>(٣)</sup> ، فيجب أن يرتبط الاضطلاع بحق الدفاع الشرعي بتحقيق الغاية منه وهي داء العدوان حتى يكون مجلس الأمن قادراً على اتخاذ موقف <sup>(٤)</sup>.

( ١ ) أستاذنا الدكتور / عبدالواحد الفار : القانون الدولي العام ، المرجع السابق ، ص ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

( ٢ ) د.حسني إبراهيم صالح عبيد : المرجع السابق ، ص ص ٤٤ ، ٥٧ .

( ٣ ) Brownlie (I) : International law and the use of force , op. cit. p, 445.

( ٤ ) Pogany (I) : Nuclear weapons and International law. Nuclear weapons and self defense in International law, 1986, p. 78 .

وفد اختص ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بالإشراف على ممارسة حق الدفاع عن النفس ، وإلى جانب مهمة مجلس الأمن بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، عليه إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما وتوقيع العقوبات على المستندى ، والسماح بالدفاع الشرعى للدول الأعضاء ، وبالتالي نستطيع أن نخلص من ذلك إلى أنه حتى إذا لم يكن ميثاق الأمم المتحدة قد نص على مثل ذلك ، فإن تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني بوسعها فى النهاية أن تنسب إلى اختصاص مجلس الأمن (١).

ولما كان حق الدفاع عن النفس حقاً معترفاً به من جميع الدول ، فإن من شأنه ترجع إلى الدول صاحبة السيادة ، تقرر بدء مباشرة هذا الحق بمجرد وقوعه وتحتفظ به حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

ولما كان من شأنه ممارسة حق الدفاع عن النفس مرتبطاً بوقوع العدوان لذا ينزله تحت المادة ٥١ - تحت بند من تبدأ الدولة فى ممارسة هذا الحق على وجهه ، خصوصاً بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية ، إذ أصبح الوقت عاملاً فى حق هذه الحروب ، كما إنه فى مجال استخدام الأسلحة النووية يكون حق ربح القوة المستخدمة فى ممارسة حق الدفاع عن النفس أهمية خاصة ، مما يقتضى أيضاً فحص القواعد والمبادئ التى تحكم تحديد هذه القوة .

كما يقتضى ذلك أيضاً الرجوع إلى القوانين المقبولة التى تقضى بعدم استخدام القوة عند الدفاع عن النفس إلا بالقدر اللازم لرد العدوان ، سواء كان الدفاع فردياً أو جناعياً (٢).

(١) د. محمد مصطفى يونس: ملامح لتطور فى القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص ٢٣٨

(٢) د. محمد محمود خلف : حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولي الجنائى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص ٢١٦ .

## ما مدى جواز اللجوء للأسلحة النووية في حالة الدفاع الشرعي ؟

- إن القوة التدميرية التي لا مثيل لها لمثل هذه الأسلحة دفعت بعض القانونيين للتساؤل عما إذا كانت الدول يمكنها أن تلجأ لاستعمال الأسلحة النووية في الدفاع الشرعي كحق مشروع ؟ .

للإجابة على هذا التساؤل نتناول العنصرين التاليين :

### ١- اللجوء الأول لاستخدام الأسلحة النووية :

لم تتضمن المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ما يفيد مقدار القوة التي يجب استخدامها لرد العدوان وذلك يقتضي الرجوع إلى القواعد العرفية المقبولة والتي تقضي بعدم استخدام القوة في الدفاع الشرعي إلا بالقدر اللازم لرد العدوان، وهذا يتفق مع روح ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد انتقد كثير من فقهاء القانون الدولي فكرة اللجوء الأول للأسلحة النووية على أساس أن الانتقال من السلاح التقليدي إلى السلاح النووي يمثل طفرة كمية ونوعية خطيرة<sup>(١)</sup> ، وعلى النقيض اعتبر البعض الآخر من الفقه أن مسألة عدم التناسب هي دائماً مسألة مفهوم أو نص وبالتالي فمن المستحيل الحكم مسبقاً على عدم التناسب على الرد النووي ، وبالتالي فإن الدور الدولي لا يستطيع أن يضع مانعاً فعالاً أمام اللجوء الأول للأسلحة النووية<sup>(٢)</sup>.

فإذا تضمن العدوان أسلحة تقليدية ، لزم رده بالأسلحة التقليدية لأن رده بالأسلحة النووية سوف يؤدي إلى سحق الدولة المعتدية وليس رد عدوانها فقط وفي ذلك مخالفة للمبادئ العامة للقانون الدولي ، أما إذا تضمن العدوان استخدام

(1) Brownlie (I) : op. cit. p. 263.

(2) " وقد ذهب " هنري كيمنجر " وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في تأكيده لإمكانية الرد النووي على هجوم تقليدي بأن : الأمر يتوقف على حجم الهجوم وخطورته حيث يجوز الدفاع الشرعي بالأسلحة النووية إن كان الهجوم بالأسلحة التقليدية واسع النطاق وذا قوة تدميرية كبيرة "

انظر .. د. إبراهيم زهير الدراجي : جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠٠٢م ، ص ٢٢٩ .



أسلحة نووية ، فإن رده بأسلحة نووية يجعله يخلو من كل شيء ، على أن يكون الحق الدفاع  
 عن النفس أثره الإيجابي في رد العدوان (١)

وإن ساء وفي مثل هذه الحالة لا يمكن أن تكون الأسلحة النووية في حالة الهجوم على الدفاع  
 في الدفاع الشرعي ، فهذه الأسلحة النووية هي من الأسلحة النووية.

## ٢- أن العمل على منع الأسلحة النووية

فإن العمل على منع الأسلحة النووية في حالة الهجوم على الدفاع الشرعي ، فهذه الأسلحة النووية هي من الأسلحة النووية.  
 في هذه الحالة يفترض أن تكون الدولة قد تعرضت إلى هجوم نووي ، فإن  
 يجوز للدولة ضحية الهجوم النووي أن تزد باستخدام الأسلحة النووية ، فإن  
 ذهب بعضنا إلى أن العمل على منع الأسلحة النووية في حالة الهجوم على الدفاع الشرعي ، فهذه الأسلحة النووية هي من الأسلحة النووية.  
 وبذلك فمن الشرعية الرد على هجوم نووي بأسلحة نووية إذا كان الدفاع الشرعي  
 للفصل يجب أن يكون فعالاً (٢) فليس هناك شك في أن العمل على منع الأسلحة النووية في حالة الهجوم على الدفاع الشرعي ، فهذه الأسلحة النووية هي من الأسلحة النووية.

وخلص رأي آخر إلى أنه " إن يكون من العبث فقط ولكن من الممكن أن يكون  
 متناقضاً أيضاً مع المنطق ألا تتمكن دولة من استخدام أسلحة نووية للرد على  
 هجوم نووي يقوم به دولة أخرى ، فإن العمل على منع الأسلحة النووية في حالة الهجوم على الدفاع الشرعي ، فهذه الأسلحة النووية هي من الأسلحة النووية.  
 وبذلك يمكن استخلاص أنه طبقاً للفكرة المشروعة لحق الدفاع عن النفس ، فإن  
 يجوز استخدام الأسلحة النووية لا يسمح به إلا في حالة العدوان بهذا النوع من  
 الأسلحة دون اعتبار للوضع القانوني الخاص باستخدامها .

( ١ ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٨٠ ، ص ١٨١ .

( ٢ ) Singh (N) : op. cit. p. 102.

( ٣ ) Stone (J) : Legal controls of International conflicts, London, 1959, 244.

وأيضاً د. إبراهيم خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٨١ ، ص ١٨٢ .

### ثالثا : مبدأ الفروضية واستخدام الأسلحة النووية .

نادى جرسيسوس بالرحمة لهؤلاء الذين لا يشتركون في القتال بين أطراف متنازعة ، وهم النساء والأطفال والرجال المسنين ورجال الدين والتجار وأسرى الحرب على أساس مبادئ الإنسانية .

كما نهى الإسلام عن قتل الرهبان ، والشيوخ ، والنساء ، والولدان ، والعجزة ما داموا مسالمين ، وحرم محاربة المدنيين وأوصى بحسن معاملة الأسرى ومنع قتلهم ، وقد أوصى النبي ﷺ بعدم التخريب بقوله : ( لا تقتلن امرأة ، ولا صغيرا فرعا ، ولا كبيرا فانيا ، ولا تحرقن نخلا ولا تقلعن شجرا ، ولا تهدموا بيتا ) وكل ذلك تمسكا من الإسلام بمبادئ الإنسانية (١).

وقد ميز القانون الدولي العام بين فئات ثلاث بالنسبة لمبادئ القانون الدولي الإنساني هي :

#### ١ - التمييز بين المحاربين وغير المحاربين :

يميز القانون الدولي الإنساني طبقا لاتفاقية لاهاي ١٩٠٧م بين المحاربين وهم المؤهلين للقيام بالأعمال الحربية والمعرضين للهجوم من قبل الخصم ويتمتعون بمعاملة أسرى الحرب حال وقوعهم في الأسر ، وغير المحاربين الذين لا يجوز لهم مباشرة الأعمال الحربية ، وبالنسبة للمحاربين لا يجوز القتل غيلة بينهم ، كما يحرم نكث الوعود أو بدء القتال دون إعلانه ولو أن حيل الحرب وخداع القتال مسموح بها طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني العرفية والاتفاقية ، أما بالنسبة لغير المحاربين فيجب معاملتهم بنبل وعدم قتلهم (٢).

( ١ ) أستاذنا د. عبدالواحد الفار : القانون الدولي العام ، المرجع السابق ، ص ٤٥٥ .

( ٢ ) د. ماجد إبراهيم علي : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

## ٢ - بالنسبة لأسرى الحرب :

تعتبر الامتيازات والضمانات الواردة في اتفاقية أسرى الحرب الموقعة في جنيف في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩م من أهم الإنجازات الدولية لتدعيم حقوق الأسرى والمحافظة عليهم وعلى كرامتهم الإنسانية ، وباستعراض ما نصت عليه الاتفاقية من حقوق وضمانات أساسية يتضح أنها تتفق ونظرة المجتمع الدولي الحالي للأسر الحربى ، كما عبرت عنه محكمة نورمبرج بقولها :

" إن الأسير الحربى ليس عقاباً أو انتقاماً ، وإنما هو مجرد اعتقال تحظى غرضه الوحيد منع الأسير من العودة للمساهمة فى القتال " (١).

## ٣ - بالنسبة للمرضى والجرحى :

وقد ورد التنظيم القانونى الدولى لمرضى وجرحى الحرب فى مختلف الاتفاقيات الدولية المعقودة فى جنيف وذلك بهدف تحسين وضع الجرحى والمرضى أثناء العمليات الحربية ، ومن أبرز القواعد الواردة فى تلك الاتفاقيات واجب العناية بالجرحى واحترام العاملين بالإسعاف الصحى شريطة ألا يشتركوا فى القتال ، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفى الهلال الأحمر وكذلك موظفى الصليب الأحمر الدولى (٢).

ويعد مبدأ التمييز أحد مبادئ القانون الدولى الإنسانى والذى يهدف إلى حماية غير المقاتلين من الآثار غير المميزة للحرب ، وهذا النوع من الحماية يشمل ما يفرضه مبدأ التمييز من قيود على المحاربين فيما يتعلق باستهداف المدنيين أو الأهداف المدنية و فيما يتعلق بعدم استخدام الأسلحة - ومنها بصفة الحال الأسلحة النووية - التى لا تستطيع التمييز بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة ، لأنها تصيب بلا تمييز الأهداف العسكرية والمدنيين لأنها لا تصيب إلى هدف عسكري محدد (٣).

( ١ ) أستاذنا د. عبدالواحد الفار : أسرى الحرب ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

( ٢ ) د. ماجد إبراهيم على : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

( ٣ ) Bassiouni (M.SH) : Amanual on International Humanitarian law and Arms Control Agreements, Transnational Publishers, INC, Ardsley 2000, p. 278.







وهذا المبدأ تم التأكيد عليه في المادة (٤٨) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م والتي نصت على أن " يعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين ، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية ، ومن ثم توجيه عملياتهم ضد الأهداف العسكرية دون غيرها ، وذلك من أجل تأمين وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية " (١).

وقد أدرجت محكمة العدل الدولية هذه القاعدة في الفتوى على النحو التالي:

" يجب على الدول ألا تجعل المدنيين هدفاً للهجوم مطلقاً ولا بد بالتالي ألا تستخدم الأسلحة التي لا تستطيع التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية " (٢).

وهكذا ساوت المحكمة بين استخدام الأسلحة عشوائية الأثر والهجوم المتعمد على المدنيين ، وأهمية هذا البيان ليست بحاجة إلى تأكيد . فأولاً : من المهم تأكيد حظر الأسلحة عشوائية الأثر باعتباره قاعدة عرفية ، نظراً لأن النص التعااهدي الوحيد لحظر الهجمات العشوائية لا نجده إلى في البروتوكول الإضافي الأول الذي لم تصدق عليه جميع الدول بعد ، وفي تلك المعاهدة فقط يوجد بيان

( 1 ) د. محمد مصطفى يونس : ملامح التطور في القانون الدولي الإنساني ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

( 2 ) قالت المحكمة ( الفقرات ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ) .

( The cardinal principles contained in the texts constituting the fabric of humanitarian law are the following : The first is aimed at the protection of the civilian population and civilian objects and establishes the distinction between combatants and non-combatants ; States must never make civilians the object of attack and must consequently never use weapons that are incapable of distinguishing between civilian and military targets. According to the second principle, it is prohibited to cause unnecessary suffering to combatants: it is accordingly prohibited to use weapons causing them such harm uselessly aggravating their suffering. In application of that second= principle,, states do not have unlimited freedom of choice of means in the weapons they use).

- ( LC.J) opinion : op. cit, paragraphs 78 , 79, 82.

عام لأنواع الأسلحة التي تحظرها هذه القاعدة . ثانياً : فإنه بناء على منطق المحكمة يعنى الحظر المفروض على مهاجمة المدنيين عن قصد ، الموجود في البروتوكول الإضافي الثاني ، تلقائياً ، أنه لا بد من الامتناع عن استخدام الأسلحة العشوائية في المنازعات المسلحة غير الدولية التي ينطبق عليها البروتوكول . ثالثاً : فإن هذا البيان يعنى أن أى سلاح يمكن إخضاعه للتحليل على أساس هذه المعايير وإذا اتضح أنه يعتبر انتهاكاً لها ، فإنه يحظر استخدامه دون أن تكون هناك حاجة إلى معاهدة خاصة (١).

فما الذى قصده المحكمة على وجه التحديد بقولها " غير قادر على التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية " ؟ . وواضح أن أى سلاح باعتباره غير عاقل لا يستطيع بنفسه أن يحقق هذا التمييز .

وصياغة البروتوكول الإضافي الأول في الفصل الثاني الخاص بحماية المدنيين ، حيث ورد نص المادة ٥١ منه تصف خصائص أساليب ووسائل القتال العشوائية على النحو التالي :

(ب) لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد ، أو

(ج) ... لا يمكن حصر آثارها على النحو الذى يتطلبه هذا البروتوكول ، ومن ثم فإن من شأنها أن تصيب فى كل حالة كهذه ، الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز (٢).

وقد اختلف الفقهاء حول عشوائية الأسلحة النووية إلى مذهبين :

المذهب الأول : قرر أصحابه أن الأسلحة النووية ليست " ضرورية عشوائية " باعتبارها :

ومن بين هؤلاء ، نقضاً لما القاضية هيجنز Higgins — فى رأيها المعارض — أن تقدم تعريفاً للأهداف العشوائية على النحو التالى :

(١) نويز دوسوالد — بيك : القانون الدولي الإنساني ونزى محكمة العدل الدولية ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٢) د. محمد مصطفى يونس : ملامح التطور فى القانون الدولي الإنساني ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

" يمكن استنتاج أن السلاح يكون غير مشروع بذاته إذا كان من غير الممكن توجيهه إلى هدف عسكري فقط " حتى في حالة وجود أضرار جانبية .

وبتطبيق ذلك على الأسلحة النووية قالت :

" على الرغم من الخصائص الفريدة والفائقة التدمير التي تتسم بها جميع الأسلحة النووية ، فإن ذلك المصطلح نفسه يغطي مجموعة متنوعة من الأسلحة غير المتجانسة في تأثيراتها ، وبالقدر الذي يكون فيه سلاح نووي محدد غير قادر على هذا التمييز ، يصبح استعماله غير مشروع (١).

ولم يصف القاضي غليوم Guillaume كثيراً إلى التعريف الذي قدمته المحكمة ولم يقدم أي أسباب لاستنتاجه فيما يتعلق بالأسلحة النووية في رأيه المستقل على النحو التالي :

.... " لا يتضمن القانون العرفي إلا حظراً مطلقاً واحداً : هو التعريف المتعلق باستخدام ما يسمى الأسلحة " العمياء " التي لا يمكنها التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية . لكن من الواضح أن الأسلحة النووية لا تقع بالضرورة ضمن هذه الفئة " (٢).

أما القاضي الثالث ، وهو نائب رئيس المحكمة شوبيل schwebel فقد سلم بوجود صعوبة ما :

" بينما لا يصعب استنتاج أن مبادئ القانون الدولي الإنساني — التي تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية — تحكم استخدام الأسلحة النووية ، فإن ذلك ليس معناه أن تطبيق تلك المبادئ ... أمر سهل ."

(1 ) (I.C.J) Report opinion of Judge (Higgins) para, 24.

• (2 ) Declaration of judge (Guillaume) para. 5.

غير أن القاضي شوبيل Schwebel عندما تناول مختلف أنواع الاستخدام وأى منها يكون مشروعاً وأى منها غير مشروع ، اتضح أنه هو أيضاً قرر أن الأسلحة النووية ليست عشوائية بطبيعتها (١) .

المذهب الثاني : الأسلحة النووية تتسم بالطابع العشوائي :

ومبرراتهم على ذلك أن :

١- فالأسلحة النووية أجهزة متفجرة تنتج طاقتها من اندماج أو انشطار الذرة، ولا تطلق هذه العملية ، بطبيعتها ، كميات هائلة من الحرارة والطاقة وحسب، ولكن أيضاً إشعاعات قوية وطويلة الأمد وهذه الخصائص تجعل الأسلحة النووية تتطوى على آثار مأساوية ، ولا يمكن احتواء القوة التدميرية التي للأسلحة النووية لا من حيث الحيز ولا من حيث الزمن ، حيث إن لها القدرة على تدمير الحضارة كلها والنظام البيئي بأكمله على الكوكب (٢) .

٢- إن من شأن الإشعاع المنطلق من التفجير النووي أن يؤثر في الصحة والزراعة والموارد الطبيعية في مساحة بالغة الاتساع ، كما أن استخدام الأسلحة النووية سيشكل خطراً شديداً على الأجيال القادمة ، والإشعاع المؤين له القدرة على الإضرار في المستقبل بالبيئة والغذاء والنظام البيئي والبحري وإحداث عيوب وراثية وأمراض في الأجيال القادمة .

وقد قيمت المحكمة في فتاها مشروعية الأسلحة النووية على النحو التالي:

"بالنظر إلى الخصائص الفريدة للأسلحة النووية ، فإنه يبدو أنه لا يمكن إلا بصعوبة بالغة التوفيق بين استخدام مثل هذه الأسلحة واحترام هذه المتطلبات .

(1 ) Dissenting opinion fo vice-president Schwebel, para. 12.

(2 ) (I.C.J) Report opinion , op. cit, para 35.



ومع ذلك ، فإن المحكمة تعتبر إنه لا يمكن احتواء قوة هذه الأسلحة سواء من حيث الحيز أو الزمان" (١) .

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى آراء ثلاثة من القضاة الذين صوتوا تأييداً للفتوى : فقد ذكر القاضي فليشهاور Fleischhauer أن " السلاح النووي هو من عدة نواح إنكار للاعتبارات الإنسانية التي تكمن وراء القانون المطبق في النزاع المسلح ... فالسلاح النووي لا يمكنه التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية (٢) . وذهب رئيس المحكمة بدجاوي Bedjaoui إلى أنه " يبدو أن الأسلحة النووية — على الأقل في الوقت الحاضر — ذات صفات تجعلها تصيب الضحايا بطريقة عشوائية ، وتخلط بين المقاتلين وغير المقاتلين ... والسلاح النووي سلاح أعمى ، ولذلك فإنه بطبيعته يقوض القانون الإنساني ، وهو القانون المعنى بالتمييز في استخدام الأسلحة (٣) .

وكتب القاضي هيرزي Herczegh أن " المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني ، التي أبرزت عن حق في استنتاجات الفتوى ، تحظر بشكل قاطع لا لبس فيه استخدام أسلحة التدمير الشامل ، التي تشمل الأسلحة النووية (٤) .

● ومن جانبنا فإننا إذا نحينا جانباً الأساليب التي تكمن وراء الطريقة التي صيغت بها الفتوى واعتمدنا على بيانات القضاة أنفسهم ، سنجد أن الأغلبية وجدت أن الأسلحة النووية عشوائية في طابعها ، وهم لم يفعلوا

( 1 ) وقد أضافت المحكمة :

The " requirements " referred to in this sentence were the prohibition of " methods and means of warfare which would preclude any distinction between civilian and military targets or which result in unnecessary suffering to combatants " .

- (I.C.J) opinion, op. cit, para. 95.

(2 ) The opinion of judg Fleischhauer, para. 2. p. 1.

(3 ) Declararion of Mr. Bedjaoui, para. 20 (ICRC).

(4 ) Declaration by judge Herczegh, page(1) , second paragraph.

ذلك من حيث إمكانية التحديد الأولى لهدف أى نظام للأسلحة النووية ، ولكن بسبب آثارها المهلكة التى لا يمكن السيطرة عليها مما يجعل من غير الممكن التمييز على نحو سليم بين الأهداف المدنية والمدنيين من ناحية ، والأهداف العسكرية والمقاتلين من ناحية أخرى .

#### خامساً : مبدأ التناسب والأسلحة النووية .

هذه القاعدة تتصل بادئ ذى بدء بالسلح المشروع ، على أن يكون لهدف المختار للهجوم هدفاً عسكرياً فى إطار معنى القانون الدولى الإنسانى ، وهى تحظر الهجوم إذا كانت الإصابات الجانبية المتوقعة مفرطة بالمقارنة مع قيمة الهدف العسكرى .

فمبدأ التناسب هو أحد المبادئ الرئيسية للقانون الدولى الإنسانى ، وهو يهدف إلى إقامة نوع من التوازن بين مصلحتين متعارضتين تتمثل الأولى منهما فيما تمليه اعتبارات الضرورة العسكرية من استخدام أكثر الأسلحة العسكرية قدرة على تحقيق الأهداف العسكرية ، وثانيهما تتمثل فيما تمليه الاعتبارات الإنسانية من ضرورة العمل على تقليل الخسائر والأضرار التى تلحق بغير المحاربين والأهداف المدنية<sup>(١)</sup> .

وقد قضت اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة ١٩٠٧م بما يـ :<sup>(٢)</sup>

- " ليس للمحاربين حق مطلق فى اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو . .
- علاوة على المحظورات المنصوص عليها فى اتفاقيات خاصة ، يمنع على وجه الخصوص :

( ١ ) Charles (J) and Moxley (JR) : op. it. P. 42.

( ٢ ) د. محمود حجازى محمود : (حيازة واستخدام الأسلحة النووية فى ضوء أحكام القانون الدولى) مطبعة العشرى ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٥١ .

(هـ) استخدام الأسلحة والقذائف والمواد التي من شأنها إحداث إصابات وآلام لا مبرر لها.

(و) تدمير ممتلكات العدو أو حجزها ، إلا إذا كانت ضرورات الحرب تقتضى حتماً هذا التدمير أو الحجز .

ومبدأ التناسب ينبع بصفة أساسية من نص المادة (٣٥) من البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧م والملحق باتفاقيات جنيف ، والذي ينص على أنه :

- يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها .

- يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال ، يقصد بها أو يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد<sup>(١)</sup>.

مما سبق يتضح أن هناك مبدأ عام واجب التطبيق على النزاعات المسلحة هو " مبدأ التناسب " مفاده ، حظر أو تحريم استخدام أى نوع من السلاح يترتب على استخدامه حدوث أضرار أو آلام مفرطة .

ومن الغريب أن الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية لم تشر بشكل مباشر إلى هذه القاعدة ، لكن قضاة عديدين أكدوا طابعها العرفي ، واستند القضاة هيجنز وشوبيل وجليوم إلى هذا المبدأ في قولهم أن الآثار الجانبية للأسلحة النووية قد تكون غير مفرطة في حالات معينة<sup>(٢)</sup>. واتسمت تصريحات القاضية هيجنز والقاضي غليوم بتقييد أكبر في هذا الصدد فنكراً أن الأضرار التي تسببها الأسلحة النووية كبيرة لدرجة أن الأضرار الجانبية تكون غير مفرطة فقط في الأحوال القصوى التي يكون فيها الهدف العسكري بالغ الأهمية ، غير أنهما لم

(1) د. عادل عبدالله المسدي : استخدام الأسلحة النووية في ضوء أحكام القانون الدولي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق ، بنى سويف ، يوليو ٢٠٠٠م ، ص ٢٨٧ .

(2) The opinion of judge (Higgins), para. 21.

يقدم أمثلة محددة لأنواع الأهداف ، وإن كانت القاضية هيجنز قد تحدثت عن الأحوال الضرورية على النحو التالي:

" أن تكون الميزة العسكرية متصلة ببقاء الدولة نفسها أو تجنب وقوع معاناة واسعة النطاق وشديدة (سواء بسلاح نووي أو بأسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل ) بين سكانها ، ولا توجد وسيلة أخرى متاحة للقضاء على هذا الهدف العسكري " .

أما نائب الرئيس شوبيل فقد ساق الأمثلة الشائعة عن الجيش في الصحراء أو الغواصة في المحيط ، وقد تكون مهاجمة هذه الأهداف متناسبة لأن الإشعاع لن يؤثر في كثير من الناس . ومن ناحية أخرى ، اعترف بأنه : على الرغم من أنه قد تكون هناك حالات محددة لا تنتهك فيها قاعدة التناسب فإن استخدام الأسلحة النووية لن يكون متفقاً في معظم الحالات مع القانون الدولي الإنساني<sup>(١)</sup>.

غير أن قضاة آخرين لم يشيروا إلى مبدأ التناسب أو اعتبروه غير ذي صلة بالقضية نظراً لأنهم اعتبروا الأسلحة النووية عشوائية الطابع.

سادساً : مبدأ حظر استخدام الأسلحة التي تسبب معاناة غير ضرورية (أذى مفرطاً) .

وقد وصفت المحكمة القاعدة العرفية التي تقضي بحماية المقاتلين من أسلحة معينة بأنها مبدأ أساسي ، نظراً لأن المجتمع الدولي اكتفى على مدى العقود الأخيرة بالكلمات في هذا الشأن ، مركزاً على حماية المدنيين<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بالتفسير الفعلي لهذا المبدأ تذكر الفتوى أنه " بناء على ذلك يحظر استخدام الأسلحة التي تسبب للمقاتلين (قديراً من الأذى أو تزيد من شدة

(1) The opinion of judge (Schwebel) Vice- president, para. 23 and 24 .

(2) ( ومن تلك الجهود اعتماد البروتوكول الخاص بحظر أسلحة الليزر المسببة للعمى ) .

- Doswald – Beck ( L ) : New protocol on blinding laser weapons, IRRC, No. 313, may – june 1996, p. 272.



معاناتهم بلا فائدة .. أكبر من القدر الذي لا يمكن تجنبه لتحقيق الأهداف العسكرية المشروعة " (١) .

ويشترط لتطبيق هذا المبدأ أن تكون الآثار والأضرار الناجمة عن السلاح المستخدم يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها وإلا تعذر قياس مدى تناسبها مع الأهداف المتوقعة تحقيقها ، وهو ما يعنى أن الأسلحة التي لا يمكن السيطرة على الأضرار الناشئة عن استخدامها - ومن بينها بالطبع الأسلحة النووية - يخالف استخدامها هذا المبدأ (٢) .

وكما هو الحال في مبدأ التناسب ، يتطلب ذلك إجراء تقييم في ضوء الأدلة المختلفة ، ولتبرير إحداث هذه المعاناة للجنود ، أشار القاضي غليوم والقاضية هيجنز إلى نفس الأحوال القصوى التي ذكرناها فيما يتعلق بالتناسب في الإصابات والأضرار المدنية الجانبية .

ويرى البعض أن من تطبيقات هذا المبدأ ما يلي :

- تحريم استخدام الأسلحة والوسائل التي تسبب أضراراً زائدة للمدنيين .
- حظر اللجوء إلى أساليب تجويع المدنيين .
- حظر اللجوء إلى الغدر (٣) .

غير أنه على خلاف حالة التناسب ، تفترض قاعدة المعاناة غير الضرورية مسبقاً تقييماً عاماً بشأن مشروعية السلاح المعنى ، فإذا لم ينجح السلاح في الاختبار ، فإنه لا يمكن استخدامه بالمرّة ، ومن الناحية النظرية ، يمكن إجراء تقييم لأي استخدام ، لكن ذلك غير واقعي بالمرّة وهو ما لم يحدث في الواقع ، ولم يتم الاتفاق من ناحية المبدأ بعد على ما إذا كان ينبغي أن يجرى

(1) (I.C.J.) opinion, op. cit, para, 78.

(2) Charles ( J ) and Moxley ( J.R) : op. cit. p. 44.

(3) د. سعيد سالم جويلى : (المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني) ، المرجع السابق ، ص ١٤٨.

التقييم على أساس الغرض المزمع " العادي " من السلاح ، أو على أساس أي استخدام يمكن تصوره ، وقد حظرت في الماضي أسلحة محددة في الواقع على أساس الاستخدام المزمع العادي ، لأنه إذا كان هناك إصرار على الاختبار الآخر ، فإنه لن يتم على الأرجح حظر أي سلاح <sup>(١)</sup>. وهناك عنصر آخر يأخذ طابع الاختبار المطلق هو البيان الوارد في إعلان سان بطرسبورج في عام ١٨٦٨ (San petersburg Declaration 1868) الذي ينص على أن الأسلحة التي تجعل الموت حتمياً تتجاوز ضرورات الحرب <sup>(٢)</sup>.

فهذا المبدأ يقوم على أساس الموازنة الفعلية والمنطقية بين نتائج استخدام الأسلحة المختلفة ، التي يعنى كل منها بتحقيق الأهداف العسكرية ، واستبعاد الأسلحة — ومنها الأسلحة النووية — التي يؤدي استخدامها إلى إحداث آلام مفرطة لا مبرر لها أو لا يمكن السيطرة على نتائج استخدامها <sup>(٣)</sup> Uncontrollable effects.

وللشريعة الإسلامية أروع الأمثلة في الدعوة إلى إحاطة الحرب بالقيود التي تجعلها أكثر رحمة ولا تتجاوز الغرض منها ، فقد نهى الإسلام عن الإسراف في القتل عند رجحان كفة المسلمين ، يظهر ذلك جلياً من وصية عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى أمراء الجيوش الإسلامية بقوله " ولا تسرفوا

(1) The difficulty is that the unnecessary suffering rule means that the weapon is prohibited without the need for a treaty. This deters states, especially those which had developed the weapon, from declaring such unlawfulness, but they may be willing to ban a weapon arguing that such a ban is purely treaty-based. There can be no doubt, however, that the motivation for agreeing to a ban stems from an assessment that the normal military utility does not justify the weapon's adverse effects.

- (I.C.J) opinion, op. cit. para. 79.

(2) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(3) Cassese (A) : Weapons causing unnecessary suffering are prohibited, 1975, p. 18.

عند الظهور " وعدم الإسراف معناه العمل على تجنب إحداث آلام ومعاناة لا مبرر لها <sup>(١)</sup>.

ولم يتحفظ أغلبية القضاة وإنما أيدوا هذا المبدأ ، فالقاضي فليشهاور Fleischhauer قال إن مثل هذه ( المعاناة غير المحدودة ) تعد إنكاراً للاعتبارات الإنسانية التي تكمن وراء القانون المطبق في النزاع المسلح ، وذكر رئيس المحكمة بدجاوي Bedjaoui أن هذه الأسلحة " تسبب " علاوة على ذلك ، معاناة غير ضرورية ، وقال القاضي هيرزي Herczeh إن المبادئ الإنسانية للقانون الدولي الإنساني تحظر استخدام الأسلحة النووية ، أما القاضي شهاب الدين Shahabuddeen فقد اعترف في رأيه المعارض بأن هذه القاعدة تقتضي إيجاد توازن بين الضرورة العسكرية ومعاناة المقاتلين ، وأنه كلما زادت الميزة العسكرية كلما زاد الاستعداد لقبول مستويات أعلى من المعاناة ، غير أن الوعي العام استطاع في بعض الحالات أن يعتبر أنه لا توجد ميزة عسكرية متصورة يمكن أن تبرر المعاناة ، كما كان الحال مثلاً بالنسبة للغازات السامة ، التي كان يمكن أن يقال إن لها قدراً من الفائدة العسكرية ، وقال القاضي شهاب الدين إنه ينبغي توسيع المبدأ ليشمل معاناة المدنيين أثناء الضرر الجانبي الذي يكون مشروعاً على نحو آخر لكن حتى إذا اقتصر المبدأ بدقة على العسكريين ، فإنه كان بوسع المحكمة أن تقرر أن استخدام الأسلحة النووية ينتهك هذه القاعدة. وقد ذكر القاضي كورما Koroma ، بعد أن وصف آثار الأسلحة النووية في هيروشيما وناجازاكي وجزر مارشال ، أن الآثار الإشعاعية كانت أسوأ مما تسببه الغازات السامة <sup>(٢)</sup>.

( ١ ) ( ويؤيد ذلك أن رسول الله ﷺ ينهى عن قتل النساء والصبيان والشيخ الكبير ) .

= للمزيد انظر د. أحمد أبو الوفا : كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام ، الجزء العاشر (الحرب في الشريعة الإسلامية ) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠١م ، ص ١٤٨ وما بعدها .

( ٢ ) ( I.C.J ) opinion, op. cit, para. 19- 21.

### سابعاً : شرط مارتينز <sup>(١)</sup> والأسلحة النووية Martens clause :

يتجسد إرساء مبادئ الإنسانية في القانون الدولي الإنساني في شرط مارتينز Martens clause والذي يعد حجر الزاوية في هذا القانون ، وقد ظهر لأول مرة في ديباجة اتفاقية لاهاي الثانية لقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة ١٨٩٩ والتي نصت على أنه :

" حتى صدور مدونة بقوانين وأعراف الحرب أكثر اكتمالاً ، ترى الأطراف الإنسانية السامية المتعاقدة من المناسب أن تعلن أنه في الحالات التي لا تشملها اللائحة التي اعتمدها ، يظل السكان والمقاتلون تحت حماية قاعدة مبادئ قانون الأمم الناتجة عن العادات الراسخة بين الشعوب المتحضرة ، وعن قوانين الإنسانية وما يمليه الضمير العام " <sup>(٢)</sup>.

ولقد وضع هذا الشرط أيضاً في ديباجة اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ ، ودخل بعد ذلك في صلب نص البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م وفي ديباجة البروتوكول الثاني . وينص شرط مارتينز ( على أنه في حالة عدم وجود قاعدة معينة في القانون التعاهدي ، يظل المحاربون " في حمى وتحت سلطة " القانون العرفي ، ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام ) .

وللتأكيد على أهمية الرجوع لشرط مارتينز ذهب الدول المناهضة للأسلحة النووية إلى القول بأن قواعد القانون الدولي الأكثر مباشرة وتتناسب مع مشروعية الأسلحة النووية هي المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني ، والتي

( ١ ) يرجع هذا الشرط إلى بيان أولى به السيد ( فريدريك دي مارتينز ) والذي كان مندوب روسيا في مؤتمر السلام المنعقد في لاهاي ١٨٩٩م .

- Miyazaki (S) : The Martens clause and International Humanitarian law, studies and Essays on International Humanitarian law and Red Cross principles in Honour of Jean pictet (ICRC), Martinus Nijhoff. Publisher , 1984, p. 463.

( ٢ ) روبير تيسهورست : شرط مارتينز والقانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مارس / أبريل ١٩٩٧م ، السنة العاشرة ، العدد ٢٥٤ ، ص ١٢٩ .



عرفتها المحكمة في قضية النشاطات العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا ومضيق كورفو بالمبادئ المسماة " اعتبارات الإنسانية " (١).

وهناك جدل حول ما إذا كانت " مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام " مقاييس مستقلة وملزمة قانوناً يمكن بها في القانون قياس سلاح أو نوع معين من السلوك، أم أنها مبادئ أخلاقية ، لذلك من المهم أن المحكمة أكدت أهمية شرط مارتنز ، " الذي لا يمكن الشك في استمرار وجوده وقابليته للتطبيق " ، وذكرت أنه " وسيلة فعالة لمواجهة التطور السريع في التكنولوجيا العسكرية " . وعلى هذا الأساس أكدت المحكمة أن المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني تظل مطبقة على جميع الأسلحة الجديدة ، بما فيها الأسلحة النووية ، وذكرت أنه لا توجد دولة جادل في ذلك (٢) .

وقد تواترت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار قرار كل عام في شأن عدم مشروعية الأسلحة النووية ، ومنها على سبيل المثال : القرار (٧٥/٣٨) الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٨٣م والذي ورد نصه أن : " الجمعية العامة تدين بحزم - وبدون قيد أو شرط وإلى الأبد - الحرب النووية باعتبارها منافية لضمير الإنسان وحكمته " (٣).

وأوردَ القاضي شهاب الدين Shaabuddeen أن شرط مارتنز لا يقتصر على تأكيد القانون العرفي ، لأن ذلك غير ضروري ، وإنما سمح بمعالجة مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام باعتبارها مبادئ للقانون الدولي ينبغي التأكيد عليها في ضوء الأحوال المتغيرة ، واستشهد بالمحكمة العسكرية في نورمبرج في قضية كروب في عام ١٩٤٨م . التي ذكرت عن شرط مارتنز أنه :

( 1 ) د. حنان أحمد الخولي : المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .

( ٢ ) وقد أشارت المحكمة إلى شرط مارتنز أيضاً ، بقولها ( فقرة ٨٧ ) :

- "Finally, the Court points to the Martens Clause. Whose continuing existence and applicability is not be doubted as an affirmation that the principles and rules of humanitarian law apply to nuclear weapons " .

( 3 ) روبرت تيسهورست : المرجع السابق ، ص ١٣١ .

" أكثر من إعلان ورع . إنه شرط عام ، يجعل العادات المستقرة بين الأمم المتحضرة ، وقوانين الإنسانية وما يمليه الضمير العام جزءاً من المقاييس القانونية التي يجب تطبيقها إذا لم وعندما لا تغطي أحكام الاتفاقية المحددة حالات معينة ... " .

وأشار القاضي شهاب الدين إلى أن المحكمة استخدمت " الاعتبار الأولية للإنسانية " كأساس لحكمها في قضية قناة كورفو، واستنتج أنه فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، فإن المخاطر المرتبطة بها تعني أن استخدامها غير مقبول في جميع الأحوال .

وذكر القاضي ويرمانتري Weeramantry أن " شرط مارتنز يبين بوضوح أنه توجد وراء هذه المبادئ المحددة التي تمت صياغتها بالفعل مجموعة من المبادئ العامة الكافية لتطبيقها على الأوضاع التي لم يسبق تناولها .. " . ومضى يقول إن انتهاك المعايير الإنسانية أكثر تطوراً الآن مما كان عليه الحال عندما وضع شرط مارتنز ، ولا سيما تطور قانون حقوق الإنسان والحساسية فيما يتعلق بضرورة المحافظة على البيئة . وهذه المبادئ أصبحت الآن متعمقة في البشرية بحيث أصبحت قواعد أساسية بوجه خاص في القانون الدولي الإنساني العام<sup>(١)</sup> .

ومن جانبنا فإننا نؤيد ما ذهب إليه القاضيين شهاب الدين وويرمانتري وأن نؤكد أن تأثير شرط مارتنز هو قلب الافتراض التقليدي للقانون الدولي ، لأن مبدأ الإنسانية وما يمليه الضمير العام يمثلان عوامل تقييدية قانونية. ولا شك أن هذه العوامل هي التي منعت الدول في الواقع من استخدام الأسلحة النووية منذ عام ١٩٤٥ م ، لأنه ما من شك في أن هناك وصمة عار مرتبطة باستخدامها .

— — —

---

( ١ ) (I.C.J) opinion : op. cit. p. 84 .



## المبحث الثاني

### وسائل الحرب غير المشروعة والأسلحة النووية

— — —

وسوف نتناول من خلال هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول : وضع الأسلحة النووية بين الوسائل المحرم استخدامها في الحرب.

المطلب الثاني : استخدام الأسلحة النووية في الحرب البحرية .

المطلب الثالث : الأسلحة النووية والحروب الجوية .

المطلب الرابع : الأسلحة النووية وأسلوب الحرب .

— — —

## المطلب الأول

### وضع الأسلحة النووية بين الوسائل المحرم استخدامها في الحرب

= = =

يجدر بالمحارب عدم استعمال صنف من الأسلحة أو المواد أثناء سير العمليات الحربية ، لما ينطوي عليه ذلك من تجاوز للحدود التي يرسمها قانون الحرب.

وحظر بعض أنواع الأسلحة التقليدية لأسباب إنسانية ليس وليد العصر الحديث ، بل إن التاريخ ذخر بالعديد من المحاولات التي تهدف إلى وضع حدود ومحظورات في شأن بعض الأسلحة التي تزيد من معاناة وآلام ضحايا الحرب ، فمنذ القدم ظهر الاتجاه لمنع بعض الأسلحة مثال ( السم ، والسهام المسمومة أو المشتعلة أو الأسلحة المسننة )<sup>(١)</sup> .

ولقد عرف الرومان — إلى جانب الحرب العادلة — مفهوم الأسلحة المحظورة ، وكانوا يطلقون مفهوم الحرب الحقيرة على الحرب العمياء التي لا تعرف أي قانون .

وفي القرون الوسطى قامت الكنيسة بجهود كبيرة لحظر القذف بالسهم المسمومة<sup>(٢)</sup> . ثم جاء الإسلام وقد أرسى مبادئ الرحمة والإنسانية وضرب لنا أروع الأمثلة في العدالة والتراحم فنهى الإسلام عن الوسائل القتالية التي تشتمل على التعذيب مثل التعذيب بالنار أو التمثيل بالأعداء<sup>(٣)</sup> .

(١) Singh (N) : Nuclear weapons and International law. op. cit. p.36.

(٢) د. حنان الفولى : المرجع السابق ، ص ٤٤٧ .

(٣) ( فيروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إياكم والمثلة " وكذلك أرسى الإسلام نظاماً إنسانياً يقيد استخدام أساليب القتال وهو مبدأ " الضرورة تقدر بقدرها " ولما كان القتال في الإسلام ضرورة فلا ينبغي أن يتجاوز حدوده ) . =



وقد زاد هذا التحريم في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما أكدت عليه مواثيق دولية عديدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى مثل بروتوكول جنيف المبرم في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٥م ، وكذلك مؤتمر نزع السلاح الذي عقد بجنيف بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٢م ، ثم قرار مجلس العصبة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤م ، وغير ذلك من المواثيق التي سنعرض لها عند الكلام عن الأمثلة التالية :

أولاً : تحريم استعمال المقذوفات المتفجرة أو المحشوة بمواد ملتهبة .

يرجع هذا التحريم إلى تصريح ( سان بطرسبرج ) سنة ١٨٦٨م ، وقد اقتصر على تحديد نطاق استعمالها في البر والبحر ولكن ليس هناك ما يحول دون امتداد نطاقه إلى السلاح الجوي الذي لم يكن شائع الاستعمال وقت إقرار هذا التصريح ، ويشترط هذا الأخير أن يقل وزن القذيفة عن ٤٠٠ جرام<sup>(١)</sup>.

فإعلان بطرسبرج يعد الانطلاقة الأولى للقانون الدولي الإنساني في مجال حظر أسلحة بعينها ، فقد حدد الهدف المشروع للحرب وهو " العمل على إضعاف القوى العسكرية للخصم ، ومن ثم حظر استخدام الأسلحة التي تزيد بطبيعتها من معاناة الجرحى أو التي تؤدي إلى موتهم المحقق<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : تحريم استعمال الغازات الخائفة gas asphyxiants :

وقد تقرر هذا التحريم في ( مؤتمر لاهاي ) سنة ١٨٩٩م ، حيث تعهدت الدول بعدم اللجوء إلى استعمال الغازات الخائفة أو الضارة ثم توالى بعد ذلك النصوص الدولية المؤكدة على هذا التحريم ، وقد استعمل الغاز الخائف لأول مرة

---

- للمزيد انظر د. لاشين محمد العناني : آداب الإسلام وأخلاقياته في السلم والحرب . مجلة المحامي ، السنة ١٦ ، عدد يوليو/سبتمبر سنة ١٩٩٢م ، ص ٦٢ وما بعدها .

- د. محمد السعيد الدقاق : القانون الدولي الإنساني بين المفهوم الإسلامي والقوات الوضعية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٠م ، ص ٤٤٤ وما بعدها .

(١) د. محمود خيرى بثونة ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٢) Singh ( N ) : Nuclear weapons, op. cit. p. 38.

من جانب ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ثم استخدمه الحلفاء ضدها على سبيل الأخذ بالنار ، واستعمال الغازات الخائقة محظور اليوم صراحة بمقتضى معاهدة واشنطن في ٦ فبراير سنة ١٩٢٢م ، وبروتوكول جنيف في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٥م<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً : تحريم استعمال السم أو الأسلحة المسمومة .

لا ريب أن استخدام السم أو الأسلحة المسمومة في الحرب إنما ينطوي على اتجاه صوب إيذاء عنصر الشعب في دولة العدو ، وهو أمر يجاوز مقتضيات الحرب بكثير ، فضلاً عما يتضمنه من غدر وخيانة وهمجية تعيد إلى الأذهان فظائع القرون الأولى وافئقارها إلى عنصر الإنسانية الذي أصبح يحكم عادات وقوانين الحروب ، وقد ورد النص على هذا التحريم في المادة ١/٢٣ من اتفاقيتي لاهاي سنة ١٨٩٩م ، سنة ١٩٠٧م<sup>(٢)</sup> .

والحظر الوارد في المادة ١/٢٣ من لائحة لاهاي هو حظر مطلق وهو من أكثر المحظورات وأكثرها إدراكاً في قانون النزاعات المسلحة ، وقد دخلت هذه المادة في ضمير القانون الدولي العرفي<sup>(٣)</sup> ، وهو ما أكدته الممارسة المقبولة بصفة عامة — للشعوب المتمدينة من اعتبار السم والأسلحة السامة سلاحاً محظوراً ، فالسم والأسلحة السامة مجتورة وفقاً للقانون الدولي العرفي ، ليس فقط لوحشيتها وعدم إنسانيتها ولكن لأنها أيضاً غادرة .

(١) د. ماجد إبراهيم علي : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٢) الشافعي محمد بشير : المرجع السابق ، ص ٤٥٣ .

(٣) وقد وصفت هذه المادة بأنها : أعرق وأعم قواعد الحرب المعترف بها .

Cassese (A) : Weapons causing unnecessary suffering are prohibited , op.cit, p. 23.

#### رابعاً : تحريم الأسلحة البيولوجية .

ويقصد بها تلك التي يلجأ فيها المتحاربون إلى قذف ميكروبات تتضمن أمراضاً معينة ، وهو أمر جدير بالتحريم لنفس الحكمة التي يستند إليها تحريم استعمال السم أو الأسلحة السامة ، وقد ورد هذا التحريم في اتفاقية جنيف سنة ١٩٢٥م ، واتفاقية لندن سنة ١٩٣٠م الخاصة بالحد من الأسلحة البحرية وبروتوكول لندن سنة ١٩٣٩م الخاص بحظر الوسائل غير الإنسانية في الحرب البحرية (١) .

وكذلك اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لسنة ١٩٧٢م والتي تحتوى على عدة التزامات ملقاة على عاتق الدول الأطراف هي (٢) :

- تتعهد الدول الأطراف بآلا تعتمد إلى استحداث أو إنتاج أو تخزين أو اقتناء أو حفظ :

( أ ) العوامل الجرثومية أو العوامل البيولوجية الأخرى ، أو التوكسينات — أياً كان منشأها أو أسلوب إنتاجها — من الأنواع وبالكميات التي لا تكون موجهة لأغراض الوقاية أو الحماية أو الأغراض السلمية الأخرى .

( ب ) الأسلحة أو المعدات أو وسائل الإيصال الموجهة لاستعمال تلك العوامل أو التوكسينات في الأغراض العدائية أو المنازعات المسلحة .

( ١ ) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

( ٢ ) تم فتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في ١٠ أبريل سنة ١٩٧٢م ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٥م ، بعدما أودعت حكومات ٢٢ دولة موقعة صكوك التصديق عليها وحتى الأول من يناير سنة ١٩٩٧م ، كانت ١٤٠ دولة طرف في الاتفاقية ، وتتكون معاهدة الأسلحة البيولوجية من ديباجة وخمس عشرة مادة ، وهذه المعاهدة هي أول معاهدة تقضى بإلغاء فئة كاملة من الأسلحة .

للمزيد من التفاصيل انظر :

جوزيف جولدبلات : نظرة عامة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٥٥ ، مايو/يونيو لسنة ١٩٩٧ ، ص ٢٦٢ .

#### خامساً : تحريم استعمال أنواع معينة من الألغام البحرية .

ويقصد بها الألغام التي تكون ضارة بمجرد انفصالها عن مرساها ، وكذلك الألغام العائمة أو المطلقة ، وأخيراً ذلك النوع من الألغام الذاتية الذي يوضع أمام شواطئ وموانئ العدو لمجرد تعطيل تجارته ويلاحظ أن هذه النصوص الواردة في اتفاقية لاهاي الثانية سنة ١٩٠٧م لم تتناول الإشارة إلى الألغام المتضمنة قوة مغناطيسية وهو ما استعملته ألمانيا في الحرب العالمية الأولى بعد ذلك <sup>(١)</sup>.

#### سادساً : موقف الأسلحة النووية Nuclear weapons .

لأريب في خطورة استعمال الأسلحة النووية ، وفي هول الآثار المترتبة عليها ، ومع ذلك فإن حظر استعمالها لم يفرغ في نصوص دولية قاطعة ، وإن كان من اليسير استخلاصه من العرف الذي يعد مصدر رئيسي للقانون الدولي ، وكذلك من مبررات تحريم استخدام بعض وسائل الحرب الأخرى السابق ذكرها.

ومبررات تحريم استخدام الأسلحة النووية عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

(١) أن استعمالها ينطوي على خروج على تعاليم الإنسانية والمبادئ المستقرة في القانون الدولي ، وتفصيل ذلك إنه يكون مقترناً بالغدر ، ويفضي إلى نتائج تتجاوز مقتضيات النصر بكثير ، ولا تقتصر آثارها التدميرية على المقاتلين بل تستطيل إلى المدنيين .

(٢) أن استعمالها ينطوي على إهدار للشعور الدولي العام وقد يدفع ذلك - بل قد دفع بالفعل - إلى التسابق في ميدان التسليح النووي ، استعداداً للهجوم على شعب آمن أو للرد على هجوم دولة أخرى .

(٣) إنه لا يجوز التمسك الحرفي بمبدأ شرعية الجريمة في النطاق الدولي لإخراج السلاح الذري من عداد الجرائم الدولية ، وذلك لأن طبيعة القانون الدولي الجنائي تستسيغ القياس في مجال التجريم ، وتحتكم إلى

(١) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .



العرف في كثير من الأفعال ، ولا ريب أن العرف الدولي يستلزم استعمال الأسلحة النووية <sup>(١)</sup>.

(٤) يتضح أيضاً مما سبق أن استخدام الأسلحة النووية يتعارض تعارضاً صريحاً مع كل من تصريح سان بطرسبرج لسنة ١٨٦٨م ، كما يتعارض مع المادة ٢٢ من لائحة الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧م ، لأن أضرارها وقوة سحقها لا حدود لها ، وتزيد دون فائدة آلام من تصيبهم وتجعل موتهم حتماً <sup>(٢)</sup>.

(٥) كما نستخلص ذلك أيضاً إذا أخذنا بمعيار السموم والأسلحة المسممة ، وجدنا أن الأسلحة النووية جميعها طالما كانت تنتج نيوترونات سامة نافذة أو أشعة جاما أو غباراً مشعاً — وجميعها تسبب القتل أو الأمراض إذا دخلت أجسام الأحياء — فهي أسلحة محرم استخدامها طبقاً للفقرة (أ) من المادة (٢٣) من لائحة الحرب البرية المرفقة باتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧م <sup>(٣)</sup>.

(٦) وإذا أخذنا بمعيار التحريم الذي وضعه بروتوكول جنيف — وهو ملزم اتفاقاً لأغلب الدول وعرفياً ملزم لها جميعاً — الذي يحرم استخدام الغازات السامة أو الخانقة أو ما شابهها من سوائل ومواد ومستحضرات مماثلة ، لوجدنا طبقاً لهذه الأحكام أن استخدام هذه الأسلحة محرم على جميع الدول طبقاً لهذه الأحكام <sup>(٤)</sup>.

(٧) ويكفي أن نعرف أن الدمار الرهيب الذي قد ينتج عن السلاح النووي ، فوق ما يصدق العقل ، إن انفجار مليون طن من المواد النووية كفيل بتسخين الجو ١٠٠ مليون درجة مئوية أي ما يوازي من أربعة إلى خمسة أضعاف درجة حرارة مركز الشمس ، وبالنسبة للقنبلة التي ألقيت على هيروشيما سنة ١٩٤٥م فقد كانت صغيرة نسبياً وتوازي ١٥ ألف

(١) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١.

(٢) Singh (N) : op. cit. p. 155.

(٣) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) Castern (E) : The present law of war and Neutrality , 1958, p. 194.

طن من مادة ( T.N.T ) ، أما الآن فتستطيع الصواريخ الحالية حمل ثلاثين ضعفاً لهذه الطاقة التفجيرية <sup>(١)</sup>.

وفي الواقع يمكن وضع جميع القوى التفجيرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية لتكوين قنبلة واحدة قوتها ٣ ميجاتون يستطيع حملها صاروخ كبير عابر للقارات ، وبحلول عقد الثمانينات من القرن العشرين كانت بحوزة روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٥٠ ألف سلاح نووي .

(٨) وللأسف الشديد استخدمت الأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية ، وذلك عندما قرر الأمريكيون أن تكون اليابان الضحية الأولى للقنبلة الذرية ، وقد أسقطت القنبلة النووية الأولى بواسطة القاذفة الأمريكية (ب/٢٩) على مدينة هيروشيما في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥م أسفر الانفجار عن موت (١١٨٦٦١) قتيلاً ، (٧٩١٣٠) جريحاً ، ثم تلا ذلك إسقاط القنبلة الثانية على نجازاكي في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٥م ووصلت الخسائر هذه المرة إلى (٧٣٨٨٤) قتيلاً ، (٧٤٩٠٩) جريحاً <sup>(٢)</sup>.

#### تعقيب :

وقد أثار حجم الدمار الشامل الذي أصاب المدينتين اليابانيتين علامات استفهام عديدة حول معنى الحرب ، فقد عرف الإنسان على مدى تاريخه إنه قد يضطر إلى ممارسة الحرب بدون النظر إلى تعرض بقاء نوعه وحضارته للمحو أو الاختفاء . ورغم ذلك ونتيجة لما حدث في الحرب العالمية الثانية انضم إلى النادي النووي بعد الولايات المتحدة الأمريكية كلا من روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين ، الهند ، باكستان ، ثم إسرائيل .

(١) جوزيف س - ناى ، الإبن ) ترجمة د. أحمد أمين الجمل ومجدي كامل ( مقدمة للنظرية والتاريخ ) ، الطبعة العربية الأولى ، سنة ١٩٩٧م ، الناشر : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ص ١٧٦ .

(٢) د. محمد قدرى سعيد : ( القنبلة الذرية - الخطوة الأولى لعالم نووى ) ، مقال نشر بجريدة الأهرام المصرية ، العدد (٤١٢٩٦) ، السنة ١٢٤ ، بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٤٢٠هـ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٩م .

## المطلب الثاني

### استخدام الأسلحة النووية في الحرب البحرية

#### La guerre Maritime

— — —

تكون الحرب بحرية عندما يقع العدوان بواسطة القوات البحرية حتى لو كان العدوان موجهاً إلى داخل الإقليم الأرضي مثل قصف أهداف أرضية من قبل الأساطيل البحرية للدول المتحاربة<sup>(١)</sup>.

ويراعى في الحرب البحرية La guerre Maritime بصفة عامة نفس وسائل الحرب البرية من حيث وجوب ألا تتعدى ما يلزم لتحقيق الغرض من الحرب ، أى قهر العدو وحمله على التسليم ، وألا تكون مشوبة بالقسوة والهمجية أو متنافية مع الشرف ، ولكن الحرب البحرية تختلف في طبيعة عملياتها عن الحرب البرية وميدانها .

أولاً : الوسائل المشروعة والوسائل غير المشروعة للحرب البحرية .

#### ( أ ) الغواصات والطوربيد :

الغواصات سلاح غاية في الخطورة<sup>(٢)</sup> لأنها أولاً تعمل دون أن تُرى وهي مختفية تحت سطح الماء ، ولأنها ثانياً تستطيع بما تقذفه من طوربيد أن تغرق في فترة قصيرة أقوى السفن وأكبرها بما عليها من مال ورجال ، وقد قامت اتفاقية واشنطن المبرمة في ٦ فبراير سنة ١٩٢٢م ثم معاهدة لندن البحرية

---

(١) د. ماجد إبراهيم على : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٢) كانت ألمانيا أكثر الدول استعمالاً للغواصات في الحرب العالمية الأولى ، وعلى نطاق واسع فقد أغرقت الكثير من السفن التجارية بما عليها من أرواح دون سابق إنذار ودون التقيد بأى اعتبار أخلاقي .

انظر د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٧٣٨ .

المبرمة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ بتنظيم استخدام الغواصات وأحاطته بالقيود التي تجعل هذا الاستعمال أقل ضرراً وأكثر إنسانية<sup>(١)</sup>.

وتتلخص القواعد التي وضعتها الاتفاقيتان المتقدمتان في هذا الشأن فيما يلي :

١- يقتصر الاعتداء المفاجئ على السفن الحربية لدول العدو دون السفن التجارية التي تحمل أشخاصاً غير مقاتلين .

٢- لا يجوز مهاجمة السفن التجارية إلا إذا رفضت الوقوف للزيارة والتفتيش بعد إنذارها بذلك .

٣- لا يجوز تدمير السفن التجارية إلا بعد ضمان سلامة من عليها من الركاب وأفراد الطاقم وإنزالهم منها .

٤- إذا لم يتيسر للغواصة مراعاة ما تقدم فإنه يمتنع عليها تدميرها ويجب تركها تسير في طريقها<sup>(٢)</sup>.

#### (ب) الألغام البحرية :

واستعمال الألغام البحرية أمر جائز في الحرب بشرط أن يراعى عدم إصابة الدول التي ليست طرفاً في الحرب بأضرار نتيجة هذا الاستعمال ، كما لا يجزى وضع الألغام البحرية في أعالي البحار في الطريق الذي تتخذه السفن المحايدة ، وتنظم اتفاقية لاهاي الثالثة لسنة ١٩٠٧م استخدام الألغام البحرية كما يلي<sup>(٣)</sup>:

---

( ورغم أن هذا التنظيم القانوني لاستخدام سلاح الغواصات قد وضع قبل الحرب العالمية الثانية ، إلا أن استخدام الغواصات تم بتوسع في هذه الحرب وبالمخالفة لهذا التنظيم مما نتج عنه تدمير حمولة إجمالية ( ٩٣٠٠٠٠٠ طن ) خلال تلك الحرب من حمولة إجمالية بلغت سنة ١٩٣٩ ( ٦٩٤٣٩٠٠٠ طن ) وفقدت : بألف نصف أسطولها التجاري ) .

انظر د. الشافعي محمد بشير . مرجع السابق ، ص ٦٨ .

(<sup>٢</sup>) Fauchille ( Paul ) : Traite de droit international public, Paris, 1922, p. 398

وأيضاً د. علي صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ص ٨٤٣ ، ٨٤٤ .

(<sup>٣</sup>) ( وفي الحرب العالمية الثانية استخدم المتحاربون ٦٠٠ ألف لغم بحري .

انظر : د. الشافعي محمد بشير : المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .



١- يباح استخدام الألغام المثبتة إلا إذا كانت هذه الألغام خطيرة بعد قطع وسائل التثبيت .

٢- محظور استخدام الألغام العائمة ، إلا إذا كانت صنعت بطريقة تجعلها غير مؤذية بعد ساعة على الأكثر بعد توقف الهيمنة عليها .

ثانياً : الأعمال المشروعة وغير المشروعة في الحرب البحرية .

( أ ) ضرب الموانئ ومنشآت الدفاع الساحلية :

وقد نظمت اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧م موضوع الضرب بالقنابل من جانب الأسطول البحري ، فهناك إذن حق متسع لضرب المدن بالقنابل أثناء العمليات البحرية ، فمن المسموح به طبقاً لقواعد قانون النزاعات المسلحة البحرية ، أن تفتح السفن البحرية نيرانها على المدن المحصنة بهدف إصابة الأهداف الحربية بغير نظر إلى الأضرار التي يمكن أن تلحق بغير المقاتلين أو ملكيتهم الخاصة .

وليس ثمة شك في أن تقدم أساليب وفنون القتال واختراع الأسلحة الحديثة ومن بينها الأسلحة النووية يضاعف من تلك الأخطار ، ويؤدي إلى التأثير على نحو فادح على غير المقاتلين<sup>(١)</sup>.

( ب ) الحصار البحري BLOCUS :

وهو عبارة عن إجراء يعلن بمقتضاه أحد المحاربين منع المواصلات بين البحر العام وساحل العدو سواء بالدخول أو بالخروج ، ويحاط هذا الإجراء بعقوبة القبض وضبط السفينة التي تخالف هذا الحظر .

ويشترط لصحة الحصار البحري شرطان هما :

(١) الفاعلية أي يكون الحصار ملزماً وفعالاً .

(١) د. صلاح الدين عامر : المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٤م ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ٢٨٠ .

## (٢) تبليغ الدول المحايدة به (١).

والحق أن الحصار البحري غير مشروع على ضوء تحليل جدى لميثاق الأمم المتحدة ويرى أكثر الفقهاء أن استخدامه الشرعى الوحيد يتم عن طريق مجلس الأمن وفقاً للمادة (٤٢) من الميثاق .

ولذلك كانت بعض الدول وكثير من الفقهاء الدوليين — يقولون قبل الميثاق — لا بعدم مشروعية الحصار البحري السلمى فحسب بل كانوا يقولون كذلك بأنه عمل عدواني ، يضع من يقع عليه فى حالة الدفاع المشروع عن الذات (٢).

موقف الأسلحة النووية : يستخلص مما بيناه فى هذا المطلب أن استخدام الأسلحة النووية ضد السفن التجارية يتعارض مع أحكام بروتوكول لندن لسنة ١٩٣٦ م ، وأن استخدام الغام نووية يتعارض مع المبادئ العرفية التى وضعتها أحكام اتفاقية لاهاى لسنة ١٩٠٧ م ، كما أن استخدام هذه الأسلحة يتعارض مع اتفاقية لاهاى الحادية عشرة لأنها لا تفرق بين الأهداف البحرية التى تتمتع أو لا تتمتع بالحصانة التى تحددها هذه الاتفاقية (٣).

يتضح مما سبق أن قانون النزاعات المسلحة البحرية تضمن قواعد وأحكام لا تبيح استخدام الأسلحة النووية ، لأن قوتها غير محدودة ولا يمكن السيطرة عليها وأن أثارها السامة الناتجة عن الغبار المشع أو الإشعاع النووى تجعلها أسلحة يحرم استخدامها فى الحرب البحرية أسوة بالحرب البرية .

— — —

(١) د. الشافعى محمد ، نبر : المرجع السابق ، ص ص ٤٧٢ ، ٤٧٣

(٢) د. أحمد عبدالحميد بنوش ، د. عمر أبوبكر باخشب : الوسيط فى القانون الدولى العام — دراسة مقارنة ، طبعة سنة ١٩٩٠م ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص ٤٨٩ .

(٣) Singh ( N ) : op. cit. p. 43.

### المطلب الثالث

#### الأسلحة النووية والحرب الجوية

— — —

الحرب الجوية guerre aérienne : هي تلك الحرب التي تتم في الجو وتتضمن كل العمليات العسكرية ، ( الاستكشاف والتدمير ) التي تقوم بها الطائرات ضد العدو . ولم يكن يوجد تنظيم — تقريباً — للحرب الجوية قبل عام ١٩١٤م فيما عدا :

١- حظر إطلاق صواريخ من البالونات — وهو حظر محدود بمدة خمس سنوات ومقرر بإعلان لاهاي لسنة ١٨٩٩م .

٢- الحظر العام ضد القذف بالقنابل للمدن المفتوحة الوارد في المادة (٢٥) من لائحة لاهاي لسنة ١٩٠٧م<sup>(١)</sup> .

- ومن الأمور المشروعة في الحرب الجوية : ( وفقاً لأراء فقهاء القانون الدولي العام ) .

أن تقوم الطائرات الحربية خارج مسرح العمليات الحربية بقذف مصانع الذخائر والكبارى ومحطات السكك الحديدية ، ومراكز الصناعة ، والأهداف الأخرى ذات القيمة بالنسبة للاتصالات العسكرية أو الاستعدادات الحربية .

وقد عجزت الجماعة الدولية عن التوصل إلى وضع تنظيم قانوني يحكم الحرب الجوية ، بما يمكن ان يحقق نوعاً من الحماية لغير المقاتلين من المدنيين، وعرفت الحرب العالمية الثانية القذف بالقنابل من الجو بغير تمييز بين المدن ومراكز الصناعة<sup>(٢)</sup> .

(١) د. الشافعي محمد بشير : المرجع السابق ، ص ٤٨١ .

(٢) د. صلاح الدين عامر : المقاومة الشعبية ، المرجع السابق ، ص ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

ما هو الموقف بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي ؟ :

• تتضمن معاهدة المبادئ لسنة ١٩٦٧م المسماة ( بميثاق الفضاء ) بعض القواعد التفصيلية في المادة الرابعة والتي تقضى بما يلي :

١- تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة بعدم وضع أية أجسام تحمل أسلحة نووية أو أى نوع من أسلحة الدمار الشامل فى أى مدار حول الأرض ، أو وضع مثل هذه الأسلحة على أية أجرام سماوية ، أو فى الفضاء الخارجى بأية طريقة أخرى.

٢- وتقتصر جميع الدول الأطراف فى المعاهدة استخدامهما للقمر والأجرام السماوية الأخرى على الأغراض السلمية ، كما يحظر إنشاء قواعد أو منشآت أو تحصينات عسكرية .

ويرى البعض أن : هناك اختلاف حول تحديد المدلول القانونى للمصطلحات التى وردت فى هذه النصوص ، وذلك لعدم وجود تعريف رسمى لها ، ولقد لعبت الاتجاهات المذهبية دوراً بارزاً على صياغات الفقه فى هذا الشأن<sup>(١)</sup>.

وبقيت القواعد التى تحكم الحرب الجوية : شحيحة قليلة لا تتعدى ما يمكن تطبيقه من أحكام عامة ، وأحكام المواد ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٣ من لائحة الحرب الجوية لسنة ١٩٠٧م ، والأخيرة تتعلق بالتجسس من الجو وإرسال المعلومات بواسطة البالونات . وعلى ذلك يتضح أنه إذا وضعت قواعد قانونية لتنظيم الحرب فإنها تكون واجبة التطبيق فى العمليات التى تجرى فى البر والبحر والجو طالما لم توضع قواعد أخرى تتعارض مع ذلك ، وعلى هذا يمكن القول أن القواعد العامة التى تطبق فى العمليات البرية أو البحرية أو الجوية هى التى تحدد

(١) أستاذنا د. عصام زياتى : استخدام الفضاء الخارجى للأغراض العسكرية — مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، بحث مستخرج من مجلة الدراسات القانونية ، كلية الحقوق — جامعة أسيوط ، العدد الرابع ، يونيو سنة ١٩٩٢م ، ص ١١ .



طبيعة الأسلحة المباح استخدامها بواسطة الطائرات الحربية ، فالمادة ٢٣ من لائحة الحرب البرية لسنة ١٩٠٧م ، الخاصة بالآلام التي لا لزوم لها ، وما جاء في المادة (٢٣/أ) الخاصة بالسموم والأسلحة المسمومة تحرمان استخدام مثل هذه الأسلحة في الحرب الجوية كما هو الحال في العمليات البحرية والبرية<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك نستطيع أن نقرر أن استخدام القنابل النووية يعتبر إخلالاً بقواعد الحرب أيأ كان الغرض من استعمالها ، وذلك لأن الأضرار التي تقع من تفجيرها لا يمكن تحديد نطاقها إطلاقاً ، وتمتد غالباً إلى مناطق لا يسمح القانون الدولي الإنساني بالاعتداء عليها ، وإلى أشخاص يفرض القانون على المتحاربين عدم إيذائهم.

وليس ثمة شك في أن اكتشاف الأسلحة النووية والهيدروجينية ذات التأثير التدميري الشامل قد أطاح بكل ما تبقى من أمل للمحافظة على مبدأ التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين ، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى التقديرات التي تذهب إلى أنه في حالة وقوع حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا ( الاتحاد السوفيتي سابقاً ) فإن عدد القتلى في الدقائق العشر الأولى من الحرب يصل إلى ٩٠ مليوناً في الولايات المتحدة وإلى سبعين مليون شخص في روسيا<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتبر إسقاط حلوى مسممة بواسطة الطائرات الألمانية سنة ١٩١٦م انتهاكاً جسيماً لأحكام القانون الدولي ، وتطبيقاً لذلك ، فإن إسقاط أسلحة نووية من الجو تنشر سموماً لا سيطرة عليها — أضعاف ما تسببه الحلوى المسممة — يعتبر مخالفاً لأحكام القانون الدولي .

(١) Stone (J) : ( Legal controls of International conflict ), op.cit, p,550.

(٢) د. صلاح الدين عامر : المقاومة الشعبية ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل يجوز تدمير الطائرات بأسلحة نووية؟

يرى البعض إنه إذا كان الطائرات المهاجمة تحمل أسلحة نووية ، حينئذ يباح استخدام الأسلحة النووية لتدميرها ولكن لا يباح استخدام هذه الأسلحة ضد طائرات تحمل أسلحة تقليدية (١).

وخلاصة الرأي في ذلك أن الأسلحة النووية محرمة الاستخدام بالنسبة لجميع أنواع الحروب سواء منها البرية أو البحرية أو الجوية ، لأن استخدامها يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني الذي هو جزء أصيل من قواعد القانون الدولي العام .

— — —

---

( ١ ) د. محمود خيرى بنونة : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

## المطلب الرابع

### الأسلحة النووية وأسلوب الحرب

— — —

هناك أشكال متعددة للحرب الحديثة ، فبالنسبة لنطاقها قد تكون حرباً برية أو بحرية أو جوية ، وغالباً ما تكون شاملة ، وبالنسبة للأسلحة المستخدمة في الحرب قد تكون حرباً تقليدياً أو حرباً نووية ، والحرب في سيرها تتخذ عدة أشكال منها الهجوم والدفاع ، وفي جميع الأحوال ينظم القانون الدولي الإنساني أسلوبها ، ويضع أحكاماً تلزم المحاربين باتخاذ إجراءات خاصة عند بدئها ، كما تحدد ميادين القتال وأهدافه المشروعة . وندرس فيما يلي القواعد التي تحدد أسلوب الحرب :

أولاً : القواعد التي تنظم إعلان الحرب واستخدام الأسلحة النووية .

لما كان قيام الحرب يتبعه تغيير في علاقات الدول المتحاربة ، وجب أن يسبق البدء في الأعمال الحربية إعلان حالة الحرب ، هذا فضلاً على أن مبادئ الأخلاق تقضي على الدول ألا تأخذ إحداها الأخرى على غرة فتبداً ضدها الأعمال الحربية دون إخطار أو إنذار سابق لأن القول بغير ذلك فيه هدم للنقطة بين الدول<sup>(١)</sup>.

أ - قواعد إعلان الحرب وفقاً للقانون الدولي :

لقد تناول مؤتمر لاهاي لسنة ١٩٠٧م ضمن ما تناوله مسألة كيف تبدأ الحرب ، وانتهى في ذلك إلى إبرام اتفاقية بشأنها ، وهي الاتفاقية الثالثة تقرر فيها ما يأتي :

---

( ١ ) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٧٩٦ .

١- يجب ألا تبدأ الأعمال الحربية إلا بعد إخطار سابق لا لبس فيه ، ويكون هذا الإخطار إما في صورة إعلان للحرب مسبب ، وإما في صورة إنذار نهائي يذكر فيه اعتبار الحرب قائمة بين الطرفين إذا لم تجب الدولة الموجه لها الإنذار طلبات الدولة التي توجهه ( مادة أولى ) .

٢- يجب إعلان قيام الحرب دون تأخير إلى الدولة المحايدة ، ولا يترتب على قيام الحرب بالنسبة لهذه الدول أى أثر إلا بعد وصول الإبلاغ لها ولو تلغرافياً ، وإنما ليس للدولة المحايدة أن تحتج بعد وصول الإعلان لها إذا ثبت علمها فعلاً بقيام الحرب ( مادة ٢ )<sup>(١)</sup>.

ومن يتجاهل وجوب إعلان الحرب قبل بدئها يكون بذلك قد خالف ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية لاهاى الثالثة سنة ١٩٠٧م فى الوقت نفسه ، وإن كانت تلك الأحكام التى تلزم بإعلان الحرب قبل بدئها قد فقدت بعض فوائدها ، إلا أنها لا تزال قاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولي الإنسانى ، تزداد أهميتها فى الحرب الحديثة التى تستخدم فيها أسلحة نووية ، إذ أن فترة الإنذار بقيام حرب نووية مهما قصرت ، يكون لها قيمة كبرى بالنسبة لأسلحة ومعدات الدفاع فى الحرب الحديثة، إذ تعطى فرصة للمدافع بأن يقابل بالمثل أعمال المهاجم العدوانية<sup>(٢)</sup>.

ب - قواعد بدء الأعمال العسكرية وأعمال القصف فى القانون الدولي.

بالإضافة على القواعد التى تنظم إعلان الحرب قبل بدء الأعمال العسكرية، تقضى المادة (٢٦) من لائحة لاهاى للحرب البرية ، والمادة (٦) من اتفاقية لاهاى التاسعة الخاصة بالقصف البحرى ، أن يقوم القائد باتخاذ كل ما فى وسعه لتحذير المعنيين " قبل بدء القصف " وذلك " عندما يسمح الموقف " ، كما جاء فى قانون خدمة الميدان للقوات البرية الأمريكية ، وذلك حتى يمكن إخلاء

( ١ ) على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٧٩٦ .

( ٢ ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .



غير المحاربين وخصوصاً النساء والأطفال في الوقت المناسب ، وخصوصاً أن الإنذار السابق بالقصف يعطى فرصة للسلطات المهددة بالقصف للاستسلام تنفيذاً لحدوثة (١) .

وقد أصبحت القواعد القانونية التي تقتضى الإنذار بالقصف واجبة التطبيق حتى في حالة القصف الجوي ومن ذلك يتضح أن الإنذار بالقصف واجب وملزم في جميع الأحوال سواء كان قصفاً من البر أو الجو أو البحر .

### الإنذار بالقصف والأسلحة النووية :

من المعروف أن استخدام الأسلحة النووية يكون أكثر حسماً ، إذا استخدمت فجأة خصوصاً إذا كان الطرف الآخر مسلحاً بها ، لأن الإنذار يعطيه الفرصة لاستخدامها وهذا يعنى تدمير كلا الجانبين ، ومن ذلك يتضح مدى التعارض بين المبادئ الاستراتيجية التي تقتضى باستخدام الأسلحة النووية فجأة وبين قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني التي تقتضى بضرورة إعلان الحرب قبل بدء الأعمال العسكرية والإنذار بالقصف قبل إجرائه (٢) .

وفي رأينا أن هذا التعارض بين المبادئ الاستراتيجية لاستخدام الأسلحة النووية فجأة وبين قواعد ونظم القانون الدولي الإنساني التي تلزم بإعلان الحرب قبل بدئها ، يعود بفائدة كبرى من ناحية عدم استخدام الأسلحة النووية وذلك شريطة التزام الأطراف المتحاربة بالقاعدة التي تنظم بدء الأعمال العسكرية ، لأن في ذلك تسهيل المفاجأة ويصبح استخدام الأسلحة النووية عملاً يسبب لهم الدمار مما يقلل من احتمال استخدامها .

### ثانياً : مسرح العمليات والأسلحة النووية .

المقصود بمسرح العمليات Theatre of war المنطقة التي تجرى فيها الأعمال العسكرية ، والأصل أن تدور الأعمال الحربية على أقاليم الدول

(1) Castern (E) :op.cit, p.203 .

(2) د. محمود خيرى بنونة : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

المحاربة دون المناطق المحايدة ، ولكن الحروب الدولية أفصحت عن غير ذلك إذ كثيراً ما شمل مسرح العمليات الحربية أقاليم دول محايدة مثل الحرب اليابانية الروسية سنة ١٩٠٤م / ١٩٠٥م حيث جرت على إقليم منشوريا وكوريا ، كما شهدت الحرب العالمية الثانية امتداد العمليات الحربية على أقاليم دول محايدة مثل مصر<sup>(١)</sup> . وذلك الامتداد مرجعه اتساع مفهوم الحرب حيث يسعى كل متحارب لإضعاف خصمه في جميع الأوقات والأماكن<sup>(٢)</sup>.

• وتسير العمليات الحربية عادة في ثلاث اتجاهات على الأرض ، وفوق البحر، وفي الجو.

#### ( أ ) مسرح العمليات بالنسبة للحرب البرية :

يشمل نطاق الحرب البرية إقليم كلا من الفريقين المتنازعين برمته ، كما يمكن أن يمتد إلى المستعمرات التابعة لكل منها وإلى أى إقليم آخر يقومون بإدارته إذا كان هذا الإقليم يساهم في نشاط الحرب أو كان محلاً لاستعدادات أو تجمعات عسكرية ، ولا يجوز بأى حال أن يمتد نطاق الحرب البرية إلى إقليم دولة محايدة إلا رداً على إخلال يقع منها بواجبات الحياد إضراراً بأحد طرفي الحرب، ويستوى في التحريم بالنسبة للإقليم المحايد القيام فيه بعمليات حربية أو مجرد المرور لقوات إحدى الدول المحاربة لتصل منه إلى إقليم العدو أو البحر<sup>(٣)</sup>.

وعند استخدام الأسلحة النووية : تمتد آثار وأضرار القصف النووي إلى مسافات بعيدة وفي اتجاهات لا يمكن السيطرة عليها ، فتصيب الدول المحايدة والدول الأخرى دون تمييز ، لذا يعد استخدامها مخالفاً للقانون الدولي ويعتبر "جريمة حرب"<sup>(٤)</sup>.

(1) Stene (J): op.cit, p.563.

(2) د. الشافعي محمد بشير : المرجع السابق ، ص ٤٥٠ .

(3) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٨٠٦ .

(4) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

## ب - مسرح العمليات بالنسبة للحرب البحرية :

يشمل مسرح عمليات الحرب البحرية أعالي البحار والمياه الإقليمية لكـ من الدول المحاربة وكذا مياهها الوطنية المتصلة بالبحر كـالخليجان الوطنية والموانئ والأحواض البحرية والقنوات وما شابه ذلك ، ولا يجوز بأى حال أن تمتد العمليات الحربية البحرية إلى المياه الإقليمية للدول المحايدة ، ولكن ليس هناك ما يمنع من مجرد مرور السفن الحربية في هذا المياه ، كذلك يحرم على الدول المحاربة أن تقوم بأية عمليات حربية في المناطق التي سبق وضعها في حالة حياد بمقتضى اتفاقيات دولية ولو كانت واقعة ضمن إقليمها ، كما هو الحال بالنسبة لقناة السويس والمضايق التركية<sup>(١)</sup>.

ولما كانت آثار الضرب النووي تمتد إلى مناطق شاسعة فتحدث تدميراً وأضراراً في جميع المناطق التي تصل إليها ومنها أقاليم الدول المحايدة ومياهها الإقليمية ، لذا فإن استخدامها يعتبر خروجاً على قواعد القانون الدولي التي تنظم الحياد ، وهو عمل غير مشروع يصل إلى مرتبة " جرائم الحرب " <sup>(٢)</sup>.

## ج - مسرح العمليات بالنسبة للحرب الجوية :

يشمل نطاق الحرب الجوية طبقات الجو التي تعلو إقليم الدول المتحاربة ومياهها الإقليمية وأعالي البحار ولا يجوز أن تمتد العمليات الحربية الجوية إلى أجواء الدول المحايدة أو فوق المناطق الموضوعة في حالة حياد دائم ، وعلى الدول المتحاربة أن تراعى عدم تحليق طائراتها الحربية أو مرورها فوق هذه المناطق ، وذلك كما ورد في المادة ( ١ ، ٢ ) من اتفاقية لاهاي الخامسة ، والمادة الأولى من اتفاقية لاهاي الثالثة عشر والمادة ٣٩ - ٤٠ من مشروع لاهاي

( ١ ) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٨٣٧ .

( ٢ ) د. محمود خيرى بنونة : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

وأيضاً :

للحرب الجوية ، على أنه ( إذا سمحت دولة محايدة طوعاً أو قهراً لقوات إحدى الدول المحاربة باستغلال إقليمها في العمليات الحربية ، أصبح هذا الإقليم بالنسبة لطائرات العدو في حكم إقليم الدولة المحاربة )<sup>(١)</sup>.

وبالقياس على ما قيل لاستخدام الأسلحة النووية في مسرح العمليات سواء البحرية أو الجوية يمكن القول هنا أيضاً أن استخدام هذه الأسلحة عمل غير مشروع لامتداده إلى أقاليم الدول المحايدة أيضاً .

ثالثاً : أسلوب ووسائل القصف والأسلحة النووية .

يلجأ المحاربون إلى قصف الأهداف بالقنابل لإضعاف مقاومة العدو وإرغامه على التسليم ، وقصف الأهداف بالمدفعية والأسلحة المشابهة من البر مسموح به ، وقصفها من البحر بواسطة المدفعية البحرية ، وكذا قصفها من الجو عمل مشروع إذا روعيت فيه الشروط والأحكام التي تنظمه .

أ - بالنسبة للقصف من البر .

أوردت المواد ٢٥ ، ٢٧ من لائحة سنة ١٩١٧م عدة قيود على حق العدو في قذف المدن بالمدفعية وهي :

١- ألا يوجه القذف بأية وسيلة كانت إلى قرى أو مدن أو أحياء سكنية غير مدافع عنها .

٢- طائفة من القيود تتعلق بحماية الأماكن الخاصة بالعبادة ، والفنون ، والعلوم ، وكذلك الآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع الجرحى والمرضى بقدر الإمكان<sup>(٢)</sup>.

( ١ ) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٨٦٩ .

( ٢ ) د. صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة لقانون الدولي العام ، المرجع السابق ، ص ٩٨١ .



ب - بالنسبة للقصف البحري :

تتضمن اتفاقية لاهاي التاسعة لسنة ١٩٠٧م أحكاماً خاصة بالقصف البحري تشابه ما جاء بالمواد من ٢٥ - ٢٧ للاتحة الحرب البرية ، وتُحرم اتفاقية الحرب البحرية قذف الموانئ والمنزل والقرى والأحياء السكنية غير المدافع عنها<sup>(١)</sup>. وما سبق ذكره عن الحرب البرية ينطبق على الحرب البحرية لتشابه الظروف .

ج - بالنسبة للقصف الجوي :

تعتبر الحرب الجوية أكثر وسائل القتال تأثيراً على غير المقاتلين وأدت في الحقيقة إلى طمس معالم التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين ، وقد اعتبر الفقه من الأمور المشروعة أن تقوم الطائرات خارج مسرح العمليات الحربية ، بقذف مصانع الذخائر والكبارى ومحطات السكك الحديدية ، ومراكز الصناعة ، ومع ذلك عجزت الجماعة الدولية عن التوصل إلى تنظيم قانوني يحكم الحرب الجوية، بما يمكن أن يحقق نوعاً من الحماية لغير المقاتلين من المدنيين<sup>(٢)</sup>.

مركز الأسلحة النووية من وسائل القذف السابقة :

الحقيقة أن استخدام الأسلحة النووية كقنابل المدفعية أو كرووس نووية للصواريخ أو كقنابل للطائرات أو استخدامها بواسطة الغواصات البحرية ، كل ذلك يعتبر عملاً غير مشروع ، لأنها تدمر مباحات كبيرة وتصيب أضرارها مناطق شاسعة ، ولا يميز بين المدافع عنه وغير المدافع عنه ، ولا تفرق بين الأهداف التي يباح أو يحرم ضربها، لذا يمكن القول أن استخدام هذه الأسلحة غير مشروع لأنه يتعارض مع ما جاء بالمادتين ٢٥ ، ٢٧ من لاتحة الحرب البرية ، واتفاقية لاهاي التاسعة لسنة ١٩٠٧م الخاصة بالقصف البحري<sup>(٣)</sup>.

( ١ ) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

( ٢ ) د. صلاح الدين عامر : المرجع السابق ، ص ٩٨٢ .

(3) Fauchille (p): op.cit, p.413.

### المبحث الثالث

#### اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م

#### وحظر استخدام الأسلحة النووية

— — —

#### تمهيد :

أدى ظهور الأسلحة النووية إلى تغيير جذري كبير في قدرة وسائل الحرب على التدمير الشامل ، مما دعا إلى التأمل والتفكير ، بعد أن توصل الإنسان إلى طريقة حديثة وهي القنبلة النووية ( الذرية ) أو بعبارة أخرى تحطيم الذرة ، وما يحدثه التحطيم من فتك وقتل وتدمير وخراب ودق للمدن بالجملة ، وقد أضاف إلى كوارث الإنسانية ومحن المدنية ، كوارث ومحن أخرى تتوء بحملها ، وزادت من متاعب القانون الدولي ، كما كبדתه ضعفاً فوق ضعف ، ولا تزال آثار القنبلة الذرية الملقاة على هيروشيما قائمة حتى اليوم تنبئ عن وحشية هذا السلاح وما سببه من جراح دامية بليغة في العرف الدولي وقواعد الحرب الإنسانية المتمدينة<sup>(١)</sup>.

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها — بعد الخراب والدمار والأهوال التي ألحقتها بالإنسانية — حتى نشطت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تنقيح ذلك الجانب الهام من قانون الحرب ، وهو ( المتعلق بضحايا الحرب ) ، فدعت إلى عقد مؤتمرات متتالية حتى تم صياغة المقترحات التي تقدمت بها وإقرارها في مؤتمر جنيف في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩م في صورة أربع اتفاقيات هي :

(١) د. أحمد سويلم العمرى : العلاقات السياسية الدولية في ضوء انقائون الدولي العام ، بدون سنة طبع . مكتبة الأنجلو المصرية : القاهرة ، ص ٣٥٣ .

- ١- اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال المرضى والجرحى من أفراد القوات المسلحة في الميدان .
- ٢- اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار .
- ٣- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة الأسرى .
- ٤- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأفراد المدنيين في وقت الحرب <sup>(١)</sup>.

**تقسيم :**

ولدراسة الموقف الخاص باستخدام الأسلحة النووية في ظل أحكام هذه الاتفاقيات وأثرها عليها سوف تتضمن الدراسة مطلبين :

أولهما : خاص بحماية الأفراد والممتلكات .

ثانيهما : خاص بالأعمال والمخالفات التي تحرمها الاتفاقيات .

— — —

---

(١) د. محمد مصطفى يونس : المراجع السابق . ص ٤٥ .

## المطلب الأول

### استخدام الأسلحة النووية والحماية الخاصة

التي يتمتع بها الأفراد والممتلكات

أولاً : الحماية التي يتمتع بها الأفراد وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربع .

أ - حددت كل الاتفاقيات الأربعة الأفراد الذين تشملهم الحماية طبقاً للغرض الذي وضعت من أجله<sup>(١)</sup>.

(٢) بالنسبة للاتفاقية الأولى الخاصة بتحسين أحوال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان .

فقد نصت المادة (١٣) من اتفاقية جنيف على أن من تشملهم الحماية هم الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة التابعين لأحد أطراف النزاع ، وكذلك أفراد الميليشيا أو الوحدات المتطوعة التي تعتبر جزءاً من القوات المسلحة بشرط أن يكون أفراد الميليشيا أو الوحدات المتطوعة تحت قيادة شخص مسئول عن مرسوميه ، وكذلك تشمل هذه الاتفاقية أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعنون ولائهم لحكومة أو سلطة تعترف بها الدولة الحائزة والأفراد الذين يرفعون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها ، مثل المراسلين الحربيين ومتعهدي التموين ، وأفراد العمال أو الخدمات المختصين بالترفيه .

كذلك الأفراد البحارون والملاحون في البحرية التجارية والملاحون في الضائرات المدنية ، سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح بمحض إرادتهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يكون لديهم الوقت الكافي لتشكيل وحدات نظامية .

(١) د. محمود خيرى بنونة : المرجع السابق ، ص ٢١٨ ، ٢١٩



(٢) بالنسبة للاتفاقية الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من القوات المسلحة في البحار :

وقد نصت المادة (١٣) من اتفاقية جنيف الثانية على أنها تشمل الحماية للأفراد الجرحى والمرضى والغرقى ممن سبق ذكرهم في المادة (١٣) من الاتفاقية الدولية الأولى .

(٣) بالنسبة للاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب :

كما حددت الاتفاقية الخاصة بأسرى الحرب بأنهم الأفراد الذين يقعون في أيدي العدو من الفئات السابق ذكرها في المادتين السابقتين ، وأضافت إليهم الأشخاص الذين يتبعون القوات الخاصة بالأرض المحتلة إذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب ولائهم على الأخص إذا ما قام هؤلاء الأشخاص بمحاولة فاشلة للانضمام للقوات المسلحة التي يتبعونها والمشبكة في القتال . وكذلك الأشخاص الذين يتبعون أيًا من الفئات المبينة بهذه المادة الذين يصلون إلى أراضي دولة محايدة ويطلب من هذه الدول تسليمهم للدولة العدو يجوز تسليمهم لها .

(٤) بالنسبة للاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب :

كما حددت الاتفاقية الرابعة بجنيف الأشخاص المدنيين الذين تحميهم ممن يجدون أنفسهم في لحظة ما وفي أي ظرف عند قيام حرب أو احتلال في أيدي أحد الأطراف المتحاربة أو دولة محتلة ليسوا من أفراد الخدمات الطبية الذين يعملون في جمع ونقل وعلاج الجرحى والمرضى ، وأفراد جمعيات الصليب الأحمر ، والهلال الأحمر والإسعاف<sup>(١)</sup>.

(١) د. صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة القانون العام الدولي ، المرجع السابق ، ص ١٠٢٠ .

ب - مدى الحماية التي يتمتع بها الأفراد وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ م .

حدد لنا النص الوارد في المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩م مدى الحماية المقررة للأفراد المذكورين سابقاً ، وأوجبت معاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأحوال ، دون أن يكون للعنصر أو اللون أو الدين أو الجنس أو النسب أو الثروة أو ما شابه ذلك ، أى تأثير سئ على هذه المعاملة ، ونهذا الغرض تعتبر الأعمال الآتية محظورة :

١- أعمال العنف ضد الحياة والجسد ، وعلى الأخص القتل بكل أنواعه ، بتر الأعضاء ، والمعاملة القاسية والتعذيب .

٢- أخذ الرهائن .

٣- الاعتداء على الكرامة الشخصية ، وعلى الأخص التحقير والمعاملة المذرية.

٤- إصدار الأحكام وتنفيذ عقوبات دون محاكمة سابقة مشكلة بصفة قانونية تكفل الضمانات القضائية (١).

وبالنسبة لأسرى الحرب فقد ألزمت الاتفاقية الأطراف المتنازعة على معاملة أسرى الطرف الآخر معاملة إنسانية في جميع الأوقات ، والدولة المتحفظة عليهم مسئولة عن مخالفة أحكام هذه الاتفاقية بالإضافة إلى المسؤولية الفردية لمرتكب الفعل المخالف ، ولا يجوز قتل الأسرى بحجة المحافظة على النفس (٢).

ج - تعارض استخدام الأسلحة النووية والحماية التي يتمتع بها الأفراد :

إذا كانت الحماية التي يتمتع بها الأفراد وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة تحرم أعمال العنف ضد الفئات المذكورة وعدم قتلهم أو تركهم دون علاج وحظر

(١) د. محمد مصطفى يونس : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) استاذنا د. عبدالواحد الفار : أسرى الحرب ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

تعرضهم للأوبئة ، فإن مساحة التدمير الشامل الذي يحدث لكلا الجانبين المتحاربين كنتيجة لاستخدام الأسلحة النووية سوف تمتد إلى مناطق شاسعة يصعب معها توفير هذه الحماية ، لأن تدميرها وأضرارها سوف تمتد إلى وسائل الوقاية والعلاج ، فيتعذر جمعهم أو علاجهم ويتركون جرحى ومرضى يعانون آلامهم دون إنقاذ حتى الموت ، ولما كانت نتائج استخدام الأسلحة النووية معروفة من قبل ، لذا فإن استخدامها يتعارض مع أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م الخاصة بحماية الأفراد المحميين<sup>(١)</sup>.

ثانياً : حماية الممتلكات وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م .

تتضمن الاتفاقيات الأربع ، حصراً للممتلكات والمنشآت التي يحرم تدميرها ولها حصانة خاصة : ففي الاتفاقية الأولى تنص م (١٩) على إنه " لا يجوز بحال ما الاعتداء على المنشآت الثابتة ، والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية ، بل تحترم وتحمى في جميع الأوقات " .

كما ورد النص على حماية جميع الممتلكات والمنشآت الطبية الثابتة والمتحركة في البر والبحر والجو ، طبقاً للمواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ من الاتفاقية الأولى ، والمواد ٣ ، ٣٨ ، ٣٩ من الاتفاقية الثانية ، كما تنص المادة ١٨ من الاتفاقية الثالثة على حماية ممتلكات الأسرى .

وكذلك تنص المادة ١٨ ، ٢٢ ، ٥٣ على حماية المنشآت والتعلقات الطبية الخاصة بالمدنيين ، الثابتة والمتحركة في البر والبحر والجو . وكذلك الممتلكات الخاصة بالأفراد أو الجماعات أو الهيئات الشعبية والاجتماعية وكذا الحكومة .

• تعارض استخدام السلاح النووي مع حماية الممتلكات وفقاً لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩م .

بالطبع لا يمكن احترام حصانات الممتلكات وتوفير الحماية لها إذا استخدمت الأسلحة النووية في الحرب ، حيث إن تأثيرها أعمى لا يفرق<sup>(٢)</sup>.

(1) Singh (N) ; Nuclear weapons and International law, op.cit. p, 68..

(2) Singh (N) : op. cit. p. 72.

نصّ الدّئي : القانون الدولي الإمتنى وحظر استخدام الأسلحة النووية. د. معمر رتيب محمد

ورغم أهمية اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩م السابق ذكره فإننا نميل إلى تأييد ما ذهب إليه البعض - بحق - من أن الجهود الدولية لم تصل بعد إلى تحريم الكامل لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية، أو تحقيق النزع انعم للسلاح النووي ، ولذلك فإن سباق التسلح النووي لا يزال دائراً بجد في ظل انعاهدات المعقودة لحظر انتشار الأسلحة النووية<sup>(١)</sup>.

- - -

---

(١) د. محمود ماهر محمد ماهر : نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .





## المطلب الثاني

### الأعمال المخرمة والمخالفات الخطيرة

#### واستخدام الأسلحة النووية

---

لقد جاءت اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م للتأكيد على «مسئولية الدول لأطراف في الاتفاقيات على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني حيث تضمنت الاتفاقيات نصاً مشتركاً هو نص المادة ٤٩ من الاتفاقية الأولى ، المادة (٥٠) من الاتفاقية الثانية ، والمادة (١٢٩) من الاتفاقية الثالثة ، والمادة (١٤٦) من الاتفاقية الرابعة ، والذي نص على أن "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أى إجراء تشريعى يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرؤن باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية»<sup>(١)</sup>.

كما نصت المادة (٥٠) من الاتفاقية الأولى ، والمادة (٥١) من الاتفاقية الثانية ، والمادة (١٣٠) من الاتفاقية الثالثة ، والمادة (١٤٧) من الاتفاقية الرابعة على أن :

"المخالفات الخطيرة ... هي التى تتضمن أحد الأعمال الآتية إذا اقترفت ضد أشخاص أو ممتلكات تحميها الاتفاقية : القتل العمد والتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية بما فى ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة والأعمال التى تسبب عمداً ألماً شديداً أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة ، والإتلاف الشامل للمباني الخاصة التى تبرره الضرورة الحربية " .

لذلك فإنه من المسلم به أن الأسلحة النووية لا تفرق فى إصابتها فإنها سوف تسبب هلاكاً ودماراً وقتلاً لكل من تقابله من أفراد ، بما فى ذلك من

(١) د. صلاح الدين عامر : مقنمة لدراسة انقانون للنولى العام ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

تشمل الحماية ، كما أن استخدام هذه الأسلحة يسبب تدميراً شديداً في الممتلكات لا تبرره ضرورة عسكرية كما إنه يجري بأسلوب غير مشروع وبلا حساب<sup>(١)</sup>.

نخلص من ذلك إلى أن ثلاثة من اتفاقيات جنيف تحرم التدمير الشامل ، كما تحرم الاتفاقيات الأربع القتل العمد وإحداث الآلام المبرحة ، وجميعها تنتج من أثر استخدام الأسلحة النووية لذلك فهي أسلحة يحرم استخدامها طبقاً لأحكام الاتفاقيات الأربع لكونها " مخالفات خطيرة " .

وتضمنت اتفاقيات جنيف أحكام تلزم الأطراف المتنازعة باتخاذ إجراءات تقتضيها مبادئ الإنسانية : فقد نصت المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من الاتفاقية الأولى ، والمواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من الاتفاقية الثانية ، والمواد ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ من الاتفاقية الثالثة على أن " يقوم أطراف النزاع دون تأخير بجميع الإجراءات الممكنة للبحث عن الجرحى والمرضى وجمعهم وحمايتهم وضمان العناية بهم ، والبحث عن جنث القتلى ومنع تلفها ، وكلما سمحت الظروف يتفق على تدبير عقد هدنة أو وقف إطلاق النار ، أو ترتيبات لإمكان نقل وتبادل وانتقال الجرحى والمتروكين في ميدان القتال " .

وجميع هذه الإجراءات سوف يستحيل إجراؤها إذا استخدمت الأسلحة النووية ، وتلوثت ميادين القتال بل قضى كلية على الإمكانيات التي تعاون على تنفيذ هذه الالتزامات<sup>(٢)</sup> .

كما توجب اتفاقية أسرى الحرب الرعاية الصحية للأسرى ، وضرورة أن يتوافر في كل معسكر عيادة طبية مناسبة ليتمكن الأسير من التردد عليها للعلاج، وإذا ما ثبت أن الأسير في حالة علاج تتطلب إجراء عملية جراحية أو

(١) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) Singh ( N ) : op. cit. p. 76.

علاجاً خاصاً ، وجب إدخاله إحدى المستشفيات العسكرية أو المدنية لإجراء العلاج المطلوب<sup>(١)</sup>.

فإذا ما تلوثت مناطق شاسعة بنشاط إشعاعي نتيجة الضرب النووي فسوف لا يمكن إيجاد منطقة صحيحة في إقليم الدولة كلها لا يتعرض فيها الأسرى إلى نيران مناطق القتال ، وبذلك سوف تكون كل المناطق معرضة لتأثير القنابل النووية . وهذا يتطلب إجراءات خاصة لحماية الأفراد المحميين وطعامهم وملابسهم ، وتوفير الوقاية اللازمة لهم ، وغالباً لا يمكن توفير ذلك ، مما يقتضى توفير محلات آمنة خارج إقليم الدولة كلها وذلك يستحيل في الحرب النووية .

يتضح مما تقدم أن استخدام الأسلحة النووية له تأثير كبير على قواعد القانون الدولي الإنساني في شتى نواحيها ، فالأحكام الإيجابية التي تلزم المتحاربين باتخاذ إجراءات محددة لا يمكن تنفيذها ، والأحكام التي تحرم بعض الأعمال في الحرب لا يمكن منعها ، ولذلك نميل إلى تأييد البعض<sup>(٢)</sup> في قولهم أن جزءاً كبيراً من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م — والمتضمنة لقانون الدولي الإنساني — لا يتمشى مع أى حرب تستخدم فيها أسلحة نووية . وذلك لأن المؤتمرين فيها قد أغفلوا حتى التنويه بتحريم الإبادة الجماعية في اتفاقيات وضعت من أجل تحقيق مبادئ الإنسانية فجاءت الاتفاقيات عقيمة لا تستجيب لنصوصها للأوضاع الجديدة في الحرب النووية .

= = =

(١) استاذنا الدكتور / عبدالواحد الفار : أسرى الحرب ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

## المبحث الرابع

### مشروعية استخدام الأسلحة النووية

#### فى ضوء قواعد الحياد

= = =

#### تمهيد :

لم تعرف كلمة الحياد Neutrality إلا فى أوائل القرن السابع عشر .  
ونم يتداولها علماء القانون ورجال السياسة إلا فى أوائل القرن الثامن عشر ،  
وقواعد الحياد أحدث جزء من قواعد القانون الدولى العام من حيث نشأتها، وقد  
ضبرت أول نظرية للحياد فى عهد " جرسوس " وكان لفظ الحياد لم يعرف بعد  
فستعمل اصطلاح " البعيدون عن الحرب " وذلك ضمن كتابة " قانون الحرب  
ولسلم " (١).

ماهية الحياد : والحياد هو موقف الدولة التى لا تشترك فى حرب  
قائمة، وتحفظ لنفسها بعلاقاتها السلمية مع كل من الفريقين المتحاربين ، وتتخذ  
الدول موقف الحياد لتجنب نفسها ويلات حرب لا مصلحة لها فى الدخول فيها ،  
وتلتزم مقابل ذلك بالامتناع عن تقديم المساعدة لأى من طرفى الحرب وبعدم  
التحيز لأحدهما ضد الآخر (٢).

---

( ١ ) ( وذلك عندما كان اللجوء للحرب مشروعاً ، وكانت مزاولة الحرب وسيلة مشروعة لممارسة  
القوة ، وكان تأثير الحرب أكثر تحديداً من التأثيرات التى تسببها الحرب الحديثة بوسائلها  
الوحشية )

- Boven (V) : Some reflections on the principle of neutrality, studies and  
Essays on International humanitarian law, Martinus Nijhoff publisher ,  
1984, p. 645.

( ٢ ) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٨٧٩ .



والحياد كنظام قانوني هو مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الدول المتحاربة والدول غير المشتركة في الحرب ، وبمقتضاه فإن للدول المحايدة الحق في البقاء بعيداً عن الحرب وويلاتها<sup>(١)</sup>. وللدولة - سلطة تقديرية مطلقة عند نشوب الحرب - باستثناء الدول المحايدة حياداً دائماً - في تقرير الحق في الحياد من عدمه<sup>(٢)</sup>.

أنواع الحياد : وللحياد نوعين هما :

( أ ) الحياد الدائم : وينقسم إلى :

١ - الحياد الاتفاقي : ويصدر عن اتفاق أو معاهدة دولية تفرض على دولة معينة الالتزام بعدم إعلان الحرب أو الاشتراك فيها ، كما تلتزم الدول الأخرى باحترام بل وفي بعض الأحيان بضمان هذا الوضع القانوني الخاص ، والدولة التي تأخذ بهذا النوع من الحياد تلتزم باحترام قواعد الحياد سواء في وقت السلم أو الحرب ، ومثال الحياد الاتفاقي ( الحياد السويسري قبل معاهدة فيينا )<sup>(٣)</sup>.

٢ - الحياد المطلق : هذا الحياد يقوم على أساس تعهد من جانب واحد وهو جانب الدولة المعنية ، إذ لا تنظمه أي معاهدة دولية ولكن الدول الأخرى تأخذه بعين الاعتبار ، ومن أوضح الأمثلة على الحياد المطلق سياسة الحياد الذي تسنّه بعض الدول في إطار منطقتها الجغرافية كالسويد التي لم تدخل حرباً منذ ١٨١٥م، وفنلندا التي أعلنت عن سياسة الحياد بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(٤)</sup>.

(١) د. حامد سلطان ، د. عائشة راتب ، د. صلاح الدين عامر : المرجع السابق ، ص ٨٣١ .

(٢) د. عائشة راتب : العلاقات الدولية العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠م ، ص ٣١٠ .

(٣) د. عائشة راتب : النظرية المعاصرة في الحياد ، طبعة سنة ١٩٦٨م ، الناشر : دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٥٢ .

(٤) د. غازي حسن صتياريني : الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام ، طبعة سنة ١٩٩٢م ، دار الثقافة ، عمان - الأردن ، ص ١٢٢ .

٣ - عدم الانحياز ( الحياد الإيجابي ) : وهو إحدى الصور الجديدة للحياد التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لصراع الدول الكبرى ، وفيه تأخذ الدولة بسياسة تبعد بها عن الصراع الدولي والتكتلات الموجودة في المجتمع الدولي ، مع القيام بدور إيجابي في سبيل تخفيف حدة التوتر الدولي القائم وفض المنازعات الدولية ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك النوع من الحياد الإيجابي - الحياد الذي دعا إليه الرئيس الراحل / جمال عبدالناصر وكان يفهم من هذا الحياد " سياسة عدم الانحياز " أولا ، ثم المساهمة في إزالة آثار التوتر بين الدول الكبرى والدول التي قبلت بالحياد الإيجابي ورفضت المشاركة في الأحلاف العسكرية <sup>(١)</sup>.

#### ب - الحياد التقليدي ( العادي أو العرضي ) :

وهو مركز سياسي أكثر منه قانوني ، فالدولة المحايدة تتبع بإرادتها المنفردة - في المنازعات الدولية - سياسة محايدة تنص عليها دساتيرها الداخلية، ويلاحظ أن للدولة المحايدة الحق في ترك سياسة الحياد هذه في أي وقت تشاء وتختلف بذلك عن الدول التي تأخذ بالحياد الاتفاقي . وتضمن الدولة هنا البعد عن المنازعات الدولية دائما وعدم اشتراكها في العمليات الحربية ، فإذا اشتركت الدولة المحايدة في الحرب ، فقدت المزايا التي يقرها لها الحياد <sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن الحياد العرضي أو العادي يمكن لأي دولة أن تأخذ به في حالة قيام نزاع مسلح ، والواجبات التي يفرضها هي الحد الأدنى للالتزامات التي يفرضها نظام الحياد على عاتق الدول المحايدة ، فهو البذرة الأولى لكل صور الحياد <sup>(٣)</sup>.

(١) حركة عدم الانحياز : هي تلك الحركة التي أسستها مصر بزعامة (جمال عبدالناصر) ويوغسلافيا بزعامة (تيتو) والهند بزعامة (نهرو) .

للمزيد من التفاصيل انظر .. د. عصام زنتي ، د. معمر رتيب محمد : الوجيز في القانون الدولي العام ، مطبعة جامعة أسيوط ، سنة ٢٠٠٩م ، ص ١٦٥ .

(٢) د. عائشة راتب : النظرية المعاصرة في الحياد ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٣) د. عائشة راتب : المرجع السابق ، ص ٥١ .

وقد ظهرت نظريات الحياد في ظروف دولية كانت تتميز بإمكان البقاء خارج المنازعات الكبرى ، لكن التطورات التي عرفها المجتمع الدولي تجعل اليوم من الصعب تطبيق نظام الحياد نظراً لانحياز الاتحاد السوفيتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم<sup>(١)</sup>.

### تقسيم :

وحالة الحياد ترتب للدول المحايدة حقوقاً تكفل بقاءها بعيدة عن الحرب، كما أنها في مقابل ذلك تلتزم بعدة واجبات تقتضي منها عدم التحيز لأي من طرفي النزاع ، كما تطورت مبادئ الحياد بعد أن تناولها رجال القانون بالفحص والدراسة وتضمنتها المواثيق والمعاهدات الدولية .

لذلك سوف نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : حقوق المحايدين وواجباتهم وفقاً لأحكام القانون الدولي .

المطلب الثاني : تطور فكرة الحياد بعد الحرب العالمية الأولى .

المطلب الثالث : أثر استخدام الأسلحة النووية على قواعد الحياد .

---

(١) د. غازي حسن صباريني : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

## المطلب الأول

### حقوق المحايدين وواجباتهم

### وفقاً لأحكام القانون الدولي

— — —

ترتب حالة الحياد وفقاً لاتفاقيتي لاهاي الخامسة والثالثة عشر لسنة ١٩٠٧م — الخاصتين بحقوق وواجبات المحايدين — حقوقاً للدول المحايدة تكفل بقاءها بعيدة عن الحرب ، وفي مقابل ذلك تلتزم بعدة واجبات تقتضي منها عدم التحيز لأي من طرفي النزاع . وذلك كما يلي :

أولاً : حقوق المحايدين .

( أ ) احترام أقاليم الدولة المحايدة وسيادتها :

لا يجوز للدول المحاربة الاعتداء على أراضي الدولة المحايدة أو السماح لقواتها المحاربة بالقيام بأى أعمال عدوانية على أراضيها وذلك وفقاً للمادة الأولى من اتفاقية لاهاي الخامسة سنة ١٩٠٧م والمادة الأولى من اتفاقية لاهاي الثالثة عشر ، وللدولة المحايدة الحق فى مقاومة الاعتداء بالقوة ، ولا تعتبر إجراءات الدفاع الشرعى التى يتخذها المحايدين فى هذه الحالة عملاً عدوانياً. ويجب على الدولة المحاربة التى خالفت هذا الواجب تقديم الاعتذار والتعويض الكافى<sup>(١)</sup>.

( ب ) احترام أشخاص رعايا الدول المحايدة وأموالهم :

فعلى الدول المتحاربة أن تحترم أشخاص رعايا الدول المحايدة وأموالهم سواء وجدوا فى إقليم الدول المتحاربة ، أو فى أقاليم تابعة لأحدهم ، وألا تفرق

(١) د. عائشة راتب : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

- Castern ( E ) : The present law of war and Neutrality, op. cit. p. 289.



في المعاملة بينهم وبين رعاياها وألا تفرض عليهم أعباء مالية أو استثنائية إلا بما تقتضيه ظروف الحرب وضرورتها ، وبشرط أن تكون هذه الأعباء والقيود مفروضة في الوقت نفسه على السكان الأصليين<sup>(١)</sup>.

ولكن يلاحظ أن احترام الدولة المحاربة لأشخاص الرعايا المحايدين وأموالهم يرتبط بالتزامهم جانب الحياد التام في تصرفاتهم وبخضوعهم لتشريعات الدولة التي تضعها لحالة الحرب ، أما إذا خرج المحايدون عن حيادهم كأن حاولوا الاتصال بالطرف الآخر في الحرب لمساعدته إضراراً بالدولة التي يقيمون في إقليمها ، فقدوا حمايتهم كمحايدين ، وكان لهذه الدولة أن تتخذ قبلهم الإجراءات التي تتطلبها مصلحتها<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً : واجبات المحايدين .

تفرض حالة الحياد بعض الواجبات على الدول المحايدة تتعلق بامتناعها عن القيام ببعض الأعمال التي تخل بواجبات الحياد ومنع الدول المتحاربة من القيام ببعض الأعمال على إقليمها ، وذلك وفقاً لاتفاقيتي لاهاي الخامسة والثالثة عشر لسنة ١٩٠٧ م . وهذه الواجبات هي :

##### ( أ ) منع الدول المتحاربة من القيام بأعمال حربية في الإقليم المحايد :

وهذا يقتضي منع أية دولة من الدول المتحاربة من القيام بالأعمال الحربية أو الأعمال ذات العلاقة بالحرب كتفتيش السفن داخل الإقليم الخاص

(١) د. جابر إبراهيم الراوى : المنازعات الدولية ، طبعة سنة ١٩٧٨ م ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ص ٢٧٨ .

(٢) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٨٩٧ ، ٨٩٨ .

بالدول المحايدة مثلاً<sup>(١)</sup> ، ومنع مرور قوات الدول المتحاربة أو اتخاذ إقليم الدولة قاعدة حربية<sup>(٢)</sup>.

( ب ) واجب الامتناع عن الاشتراك في العمليات الحربية وعن التحيز لأحد المتحاربين :

تلتزم الدول المحايدة بالامتناع عن الاشتراك في القتال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن المعروف أن المحايد هو الشخص الذي لا ينحاز ، ومقتضى هذا القول إلزام المحايد بعدم التحيز لأى من الأطراف المتنازعة ، وعدم الاشتراك في أعمال القتال أو مد إحدى الدول المتحاربة بالمقاتلين أو بالسلاح والذخيرة<sup>(٣)</sup>.

( ج ) الامتناع عن تقديم معونة مالية لأحد المحاربين :

كذلك تلتزم الدولة المحايدة ألا تقوم بإقراض نقود أو تقديم إعانات مالية لأحد الدول المتحاربة أو لكليهما ، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو عن طريق الاكتتاب العام ، وهذا المنع قاصر على حكومة الدول المحايدة فقط دون رعاياها، الذين لهم الحق في إقراض الدول المتحاربة كيفما شاؤوا<sup>(٤)</sup>.

(١) د. جابر إبراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(٢) وقد حظرت الدول المحايدة خلال الحربين العالميتين الطيران فوق إقليمها سواء بالنسبة للطائرات المدنية أو الحربية للدول المتحاربة ، وقامت بحجز الطائرات التي تخالف هذا الحجز ، ففي المدة من ١٩٣٩ - ١٩٤٥م مثلاً حجزت سويسرا ٢٣ طائرة وأسقطت ٢٦ طائرة متحاربة انتهكت مجالها الجوي ولم تقدم الدولة المتحاربة أية معارضة ضد تلك الإجراءات ، بل وافقت بعض الحالات على تعويض الأضرار التي لحقت بالأشخاص أو بالأموال المحايدة من جانب طائراتها .

- للمزيد انظر .. د. الشافعى محمد بشير : المرجع السابق ، ص ٧٩٤ .

- وأيضاً : Castern (E) : op.cit. p, 299 -

(٣) د. عائشة راتب : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٤) د. حامد سلطان وآخرين : المرجع السابق ، ص ٨٣١ .



## ( د ) الامتناع عن نقل الأخبار لصالح أحد المحاربين :

يتمتع على الدول المحايدة كذلك أن تقوم بنقل الأخبار الحربية والمعلومات لصالح الدول المحاربة بأي طريق كان سواء بالبرق أو بالتليفون أو بواسطة مبعوثيها الدبلوماسيين أو القنصلين ، لكن ليس لزاماً على الدولة المحايدة أن تمنع رعاياها المقيمين على إقليمها من هذا العمل ويتحملون هم نتائجهم مباشرة<sup>(١)</sup>.

وجزاء مخالفة الدول المحايدة لتلك الالتزامات يترتب عليه مطالبتها بالتعويض بعد انتهاء الحرب ، أو إعلان الحرب عليها من قبل الدولة المتحاربة، التي أضررت من جراء فعل الدولة المحايدة<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني

#### تطور فكرة الحياد

#### بعد الحرب العالمية الأولى

— — —

. كان لفكرة الحياد مبرراتها في عهد لم يكن يوجد فيه تنظيم دولي جماعي يسمح في حالة قيام حرب بإلقاء تبعاتها على أحد طرفيها بوصفه معتدياً ، والوقوف في وجهه ورد عدوانه ، وقد حددت اتفاقية لاهاي الخامسة والثالثة عشر لسنة ١٩٠٧م حقوق المحايدين وواجباتهم قبل بدء الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات ، وقد تأثرت هذه المبادئ بقيام الحربين العالميتين الأولى والثانية ، كما تأثرت بظهور التنظيم الدولي في العصر الحديث .

أولاً : أثر الحربين العالميتين على قواعد الحياد .

تأثرت مبادئ الحياد وقواعده بالحرب الشاملة في اتجاهين أساسيين إلى

حد بعيد :

(١) د. علي صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٨٩٤ .

(٢) د. جابر إبراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

ففى الحرب العالمية الأولى : لم يبق على الحياد غير دول قليلة ، ولم يَمَ المحاربون فى سبيل تحقيق أغراضهم وزناً لحقوق المحايدىن ، وأهدروا سيادتهم واقتحموا أراضىهم ، فتأثروا بنتائج الحرب كما لو كانوا أطرافاً فيها.

وفى الحرب العالمية الثانية : تأثرت أصول الحياد وقواعده ولم تنج الدول المحايدة من ويلات الحرب <sup>(١)</sup> ، إلا الدول التى كانت بحكم موقعها الجغرافى بعيدة عن متناول المحاربين ، أو الدول التى لم يكن الاعتداء عليها يحقق مصلحة لأى من الفريقين المتحاربين .

والذى يمكن استخلاصه من نتائج أحداث الحربين العالميتين الأخيرتين أن اتخاذ موقف الحياد من جانب بعض الدول إزاء حرب كبرى لم يعد يحقق لها المصلحة الكبرى التى ترجوها من عدم الاشتراك فى الحرب ، كما إنه أصبح يتنافى مع ما وصل إليه المجتمع الدولى من تداخل واتصال بين أعضائه يتعذر معها أن يقف البعض منهم موقف المتفرج بالنسبة للقتال الدائر دون أن يتدخل لوضع حد لهذا القتال ، وإقرار السلام والأمن فى المجتمع الدولى الذى يعيش فيه كل منهم <sup>(٢)</sup>.

ثانياً : فكرة الحياد فى ظل النظام الدولى الحديث .

( أ ) الحياد وعهد عصبة الأمم :

جاء عهد عصبة الأمم متضمناً فى مواده من ( ١٠ - ١٦ ) نصوصاً تمس نظام الحياد ، لأنها تلزم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية

(١) Boven (V) : op. cit, p. 645.

(٢) فلم يحترم المحاربون أياً من قواعد الحياد ، فاقتحموا أراضى المحايدىن واعتدوا على ممتلكاتهم ، ومثال ذلك : غزو ألمانيا لبلجيكا على أثر رفض الأخيرة الاستجابة لطلبها بمرور القوات الألمانية ، واعتداء فرنسا وبريطانيا على حقوق الدول المحايدة وذلك بإنزالهما قوات عسكرية فى اليونان المحايدة سنة ١٩١٥ .

للمزيد من التفاصيل انظر .. جير هارد فان غلان : القانون بين الأمم ، تعريب / عباس العمر ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ص ١٢٧ .

وأيضاً : - Castern (E): op.cit.p, 291.



السلم الدولي حماية فعالة فى أى حرب أو تهديد بها ، كما تلزم هذه الدول باحترام أقاليم الدول الأخرى ، ويتلخص مضمون هذه النصوص فى أمور ثلاثة :

١- أن كل حرب أو تهديد بالحرب سواء كانت تمس مباشرة أو لا تمس عضوا من الأعضاء فى العصبة تهم العصبة جميعاً ، ويجب عليها أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية السلم الدولي حماية فعلية (م ١١ من عهد العصبة) .

٢- أن كل دولة من دول العصبة تلتزم باحترام وضمان سلامة أقاليم الدول الأخرى واستقلالها السياسى ضد أى اعتداء خارجى ، وأن مجلس العصبة فى حالة وقوع اعتداء أو تهديد باعتداء أن يقرر الوسائل التى تكفل تنفيذ هذا الالتزام (م ١٠ من عهد العصبة) .

٣- أنه إذا لجأت إحدى الدول الأعضاء فى العصبة إلى الحرب - إخلالاً بنصوصه - اعتبرت كأنها شنت الحرب على جميع أعضاء العصبة، الذين عليهم حينئذ أن يقطعوا علاقاتهم وعلاقات رعاياهم التجارية والمالية مع الدول المخلة ومع رعاياها ، وهذا خلاف الجزاءات العسكرية التى يقوم هؤلاء الأعضاء بتوقيعها ضد الدول المخلة (م ١٦ من عهد العصبة).

وهذه الواجبات المتقدمة تنفى قانوناً حق الدول الأعضاء فى العصبة فى اتخاذ موقف سلبى فى الحرب التى تقع ، لكنها لا تقضى على فكرة الحياد كلية . ذلك لأن هذه الواجبات أولاً لا تلزم الدول غير الأعضاء فى العصبة التى تظل حرة فى اتخاذ الموقف الذى تراه من الحرب القائمة ، ولأنها ثانياً لا تلزم الأعضاء إلا فى حالة الحرب التى تقع إخلالاً بنصوص العهد ، ولأن هناك ثالثاً دولة عضو فى العصبة هى - سويسرا - لم تقبل الانضمام إليها إلا على أساس الاحتفاظ بحيادها الدائم<sup>(١)</sup>.

(١) د. على صادق أبو هيف : المرجع السابق ، ص ص ٨٨٢ ، ٨٨٣ .

والحقيقة أن نظام الأمن الجماعي الذي جاءت به العصبة لم يكن فعالاً، كما أن عهد العصبة لم يحرم الحرب فعلاً ، وهذا يؤدي إلى بقاء نظام الحياد سواء كانت الدولة عضواً في العهد أم لم تكن ، والدليل على ذلك أن العديد من الدول نادت بالأخذ بنظام الحياد<sup>(١)</sup>.

### ( ب ) الحياد في ظل ميثاق الأمم المتحدة :

أعاد ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب تنظيم المجتمع الدولي على أساس فكرة التضامن من جديد ، فبدء بتجريم الحرب بصفة عامة ، ثم رتب واجبات الهيئة وأعضائها في حالة وقوع حرب أو عدوان ، والذي يهمننا ذكره هنا من هذه الواجبات ما يمس منها نظام الحياد بصفة خاصة ، وهي بترتيب وزودها في الميثاق<sup>(٢)</sup> :

١- نص المدة (٥/٢) ويقضى بأن " يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال القمع.

٢- نص المادة (٢٥) ومنه " يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق " ويدخل ضمنها الإجراءات العسكرية التي يتخذها المجلس ضد دولة معتدية .

٣- نص المادة (٤٤) ، وفيه " يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة - في سبيل المحافظة على حفظ السلم والأمن الدولي - أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاقيات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ، ومن ذلك حق المرور " .

(١) د. جابر إبراهيم الراوي : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٢) ميثاق الأمم المتحدة .

٤- نص المادة (٤٨) ويقضى بأن " الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء ، وذلك حسبما يقرره المجلس " .

٥- نص المادة (٤٩) ، ويقضى بأن " يتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة التي يقررها المجلس " .

ويرى بعض الفقهاء أن الميثاق على هذا النحو يفسح المجال لتحيز الدول الأعضاء لأحد أطراف النزاع المبلّغ ، فهو من جهة يرفض الحياد التقليدي ويأخذ بمبدأ معاملة الأطراف حسب مشروعية دعواهم ، ومن جهة أخرى يضع مجموعة من التدابير الجماعية التي يتوقف نجاحها على مجموعة العوامل الجوهرية ، منها تقرير مشروعية السبب في استخدام القوة والالتجاء إلى طرق الحلول السلمية<sup>(١)</sup>.

وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، يكون لأعضائها حق اتخاذ موقف الحياد إذا عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بالتدبير ضد الدولة المعتدية ، إذا نشبت الحرب ، وكان أحد أطرافها من الدول الخمس الكبرى التي لها حق الاعتراض ، كما أن لها هذا الحق أيضاً إذا وجدت ظروف تعصف بالهيئة ونظمها . أما إذا تمكن مجلس الأمن من أن يؤدي مهمته ويقرر اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للعدوان أو الحرب ، بأن يطلب من الدول الأعضاء القيام بأعمال يقررها طبقاً لنظامه ، فحينئذ تلتزم هذه الدول بأداء هذه الأعمال ، ولا يصح لها اتخاذ موقف الحياد إلا إذا كان " حياداً موصوفاً " تتجاز فيه الدولة لأحد الأطراف المحاربة ، وتبذل الجهد لمساعدته في دفع العدوان الواقع عليه طبقاً لقرار مجلس الأمن<sup>(٢)</sup>.

### الخلاصة:

نخلص مما تقدم أن نظام الحياد لم يتأثر من الناحية القانونية سواء بعهد عصبة الأمم أو بميثاق الأمم المتحدة ، فبخلاف الحالة التي تنشأ فيها الحرب بين

(١) د. حامد سلطان وآخرين : المرجع السابق ، ص ٨٧٣ .

(٢) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

وأيضاً جير هارد فان غلان : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

إحدى دول الأمم المتحدة ودول أخرى في الهيئة نفسها — من غير أعضاء مجلس الأمن الدائمين — فإن اتخاذ موقف الحياد يظل ممكناً من الناحية القانونية في جميع الحالات التي تنشأ فيها حروب بين دولتين أو أكثر ، سواء من أعضاء الأمم المتحدة أو من الدول غير الأعضاء ، ولكن الحياد الحتمي هو بالنسبة للدول ذات الحياد الدائم مثل " سويسرا " .

### المطلب الثالث

## أثر استخدام الأسلحة النووية

### على قواعد الحياد

— — —

بيّنا في المطلب الأول الخاص بحقوق المحايدين وواجباتهم أن احترام إقليم الدولة المحايدة وسيادتها حق يقتضى من الدولة المحاربة عدم الاعتداء عليه بأي صورة من الصور ، والاعتداء على هذا الحق خروج عن الحياد وانتهاك لمبادئه ، والمحاربون ملتزمون بواجبات قبل رعايا الدول المحايدة وممتلكاتها طالما كانوا يتمتعون بهذه الحقوق في مقابل موقف الحياد الذي تتخذه هذه الدول ، وجزاء مخالفة الدولة المحاربة لهذه الحقوق يترتب عليه الحق في طلب التعويض بالنسبة للدولة المحايدة والتي أضربت من جراء فعل الدولة المحاربة<sup>(١)</sup>.

ومن المعروف أن استخدام الأسلحة النووية في الحرب ينتج عنه أضراراً تؤثر على حقوق المحايدين ، وتجعل من حقهم طلب التعويض عنها. والدولة النووية تعلم تماماً تأثير الأسلحة النووية وأضرارها قبل استخدامها في الحرب ، ومن تأثير هذه الأسلحة ما يسبب ضرراً فورياً وحالاً ومعروفاً يمكن التعويض عنه ، ومنها ما هو أجل لا يعرف مداه<sup>(٢)</sup>.

(١) د. جابر إبراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(٢) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .



ولكن إذا تعدى تأثير الأسلحة النووية إلى تلويث أرض الدولة المحايدة فإن طلب التعويض لا يكفي ويكون للدولة المحايدة بالإضافة إلى ذلك الحق في إعلان الحرب على الدولة التي استخدمت الأسلحة النووية<sup>(١)</sup> ، إذ أن للدول المحايدة الحق في التدخل — فرادى أو جماعات — في حالة ارتكاب أعمال بواسطة حكومات الدول المتحاربة أو بواسطة أفراد قواتها المسلحة<sup>(٢)</sup>.

وحق الدولة المحايدة في التدخل لرد عدوان وقع عليها — ضد دولة خالفت الأحكام والقواعد العرفية والاتفاقية — هو حق يجب عليها استخدامه طالما كانت قادرة على ذلك — وبالقياص — يعطى ميثاق الأمم المتحدة للدول الحق في استخدام القوة في حالة تعرضها لهجوم مسلح وبغض النظر عما إذا كان هذا الهجوم المسلح تقليدياً أم استخدمت فيه الأسلحة النووية ، ونظراً لخطورة النوع الثاني ذهب البعض إلى القول بأن للدولة الحق في استخدام القوة دفاعاً عن النفس عندما تجد نفسها مهددة من دولة أخرى ، حيث تصل التحركات العسكرية إلى درجة التهديد الفعلي<sup>(٣)</sup>.

وإذا استخدمت الصواريخ والمقذوفات الموجهة في نقل الأسلحة النووية، فإنها تخترق أجواء الدول المحايدة ، إذا ما أطلقت في طريقها إلى أهدافها في الدول المتحاربة ، وهذا يقتضي من الدول المحايدة منع مرورها فوق إقليمها — تطبيقاً لقواعد الحياد العامة بكل ما لديها من وسائل — لأن مرور هذه الصواريخ يعتبر انتهاكاً لسيادة الدولة المحايدة واعتداء على أجوائها ، ووسائل المنع تكون بصواريخ مضادة لهذه الصواريخ الحاملة للأسلحة النووية ، وهذه وسيلة تقرر قواعد الحياد استخدامها في سبيل الحفاظ على حيادها ، حتى لو أدى ذلك إلى

(١) Barroughs (J) : op. cit. p. 108.

(٢) Castern ( E) : op. cit. p. 295.

(٣) د. ممدوح شوقي مصطفى كامل : الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٥م ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٤٢٤ .

إعلان الدولة المحايدة الحرب على الدولة المحاربة التي تستخدم هذه الصواريخ<sup>(١)</sup>.

وفي أواخر القرن الثامن عشر ، عندما كثر اعتداء المحاربين على أموال غير المحاربين وسفهم نشأت فكرة الدفاع عن الحياد بطريق القوة ، فكونت كلا من ( روسيا - النرويج - السويد - الدانمرك ) سنة ١٨٧٠م ما سمي " عصبة الحياد المسلح " لتواجه الاعتداءات التي قد تقع من فرنسا وإنجلترا وأسبانيا المشتبكة في الحرب وقتئذ ، ثم عقدت هذه الدول ذاتها بانضمام روسيا سنة ١٨٠٠م إليها " عصبة حياد مسلح " ثانية لترد الاعتداءات المتكررة التي كانت تقوم بها إنجلترا أو فرنسا المتحاربين على سفن المحايدين وتجارهم<sup>(٢)</sup>.

وقد رأت الدول المناهضة للأسلحة النووية أن المبدأ الأساسي لقانون الحياد الذي اشتملته المادة الأولى من اتفاقية لاهاي الخامسة والذي ينص على أن " تكفل حرمة إقليم الدول المحايدة " ومؤدى هذا النص حظر الأسلحة التي بآثارها تنتهك حرمة الدول المحايدة ، مما يؤدي إلى حظر الأسلحة النووية<sup>(٣)</sup>.

فأثار هذه الأسلحة - بصورة مؤكدة - ستؤثر على الدول المحايدة والتي لا تشارك في النزاع في انتهاك لحقوقهم الحيادية :

واستندت الدول المناهضة للأسلحة النووية على الحجج التالية<sup>(٤)</sup>:

(١) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٢) د. على صادق أبوهيف : المرجع السابق ، ص ٨٨٠ .

(٣) Burroughs (J) : The (11) legality threat , or use of nuclear weapons , op.cit, p. 110.

(٤) (فقد نتج من خبرة حادثة تشيرنوبيل أن الإشعاع إذا انطلق لوث على الأقل عشرين دولة ، فالنشاط الإشعاعي المتساقط عن الانفجار النووي ينتشر بعيداً وراء الهدف ، والتساقط النووي لا يحترم حدوداً ، والإشعاع الناشئ عن قنبلة صغيرة نسبياً ( واحد ميغا طن ) يسرى لمسافة ٣٠٠ كم/ساعة في أقل من ١٢ ساعة ) .

(I.C.J) opinion : op. cit. p. 39. para. 89 .

١- الأسلحة النووية بطبيعتها ترتب آثاراً لا يمكن التحكم فيها ، فهي لا تميز بين دولة محايدة ودولة محاربة ، وهذه الآثار تكون واسعة الانتشار ، وذلك من خبرة هيروشيما ونجازاكي ، وأخيراً حادثة تشيرنوبيل .

٢- أيضاً تنتهك الأسلحة النووية الحقوق السيادية للدول المحايدة ، والتي نصت عليها المادة الأولى من اتفاقية لاهاي الثالثة عشرة بقولها : " يتعهد المحاربون باحترام الحقوق السيادية للأطراف السامية المحايدة " .

ومن المعروف أن الأضرار التي تصيب الدول المحايدة ورعاياها من جراء استخدام الأسلحة النووية تفوق بمراحل الأضرار والخسائر إذا ما استخدمت الأسلحة التقليدية ، مما يدعونا إلى تأييد البعض في مذهبهم القائل بوجوب استلهاهم فكرة " عصابة الحياد المسلح " ضد استخدام الأسلحة النووية في الحرب ، ويدعو إلى تلك الفكرة عدم قدرة دولة محايدة واحدة على الوقوف أمام دولة كبرى نووية، بينما اتفاق عدة دولة — بينها دولة نووية — على الالتزام بحياد موصوف منحاز ضد من يستعمل الأسلحة النووية ، قد يكون عملاً رادعاً ضد من يفكر في استخدام هذه الأسلحة <sup>(١)</sup>.

ونستخلص مما سبق أن استخدام الأسلحة النووية في الحرب وتعدى أضرارها حدود الدول المتحاربة إلى الدول المحايدة ، يعتبر مخالفاً لقواعد الحياد الواردة في القانون الدولي العام .

==

(١) د. محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .





## الفصل الثالث

**مدى إمكانية استخدام الأسلحة النووية  
في بعض الحالات الخاصة**



## الفصل الثالث

### مدى إمكانية استخدام الأسلحة النووية في بعض الحالات الخاصة

==

\* هناك حالتان يبدو فيهما استخدام القوة في العلاقات الدولية عملاً مشروعاً هما

١- عندما تستخدم القوة لمنع تهديد السلم أو الإخلال به طبقاً لميثاق الأمم المتحدة

٢- حالة استخدام القوة رداً على أعمال مخالفة القانون الدولي الإنساني .

\* ولذلك سوف نبحث الوضع القانوني لاستخدام الأسلحة النووية في هاتين الحالتين في المباحث التالية :

المبحث الأول : ما مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية للردع طبقاً لميثاق الأمم المتحدة لمنع تهديد السلم أو الإخلال به ؟

المبحث الثاني : هل يجوز استخدام الأسلحة النووية رداً على ارتكاب أعمال مخالفة للقانون الدولي الإنساني ؟

المبحث الثالث : ما الموقف القانوني بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية في لحرب العالمية الثانية ؟

المبحث الرابع : موقف منظمة الأمم المتحدة من استخدام الأسلحة النووية .

==

## المبحث الأول

ما مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية للردع

طبقاً لميثاق الأمم المتحدة لمنع تهديد السلم أو الإخلال به ؟

= = =

قررت شعوب الأمم المتحدة توحيد جهودها لحفظ " السلام والأمن الدوليين " وآلت على نفسها أن تتخذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وأن تعيش معا في سلام وحسن جوار وأن تكفل عدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة لاتخاذ التدابير الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها ، وكذا قمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، والتدابير المشتركة التي نص الميثاق على اتخاذها نوعان :

١- تدابير حل المنازعات الدولية حلا سلميا وفقا للفصل السادس من الميثاق

٢- تدابير أخرى لقمع أعمال العدوان نص عليها الفصل السابع ، المادة (٥٣) من الفصل الثامن .

والذي يعنينا من هذه التدابير ذلك النوع الخاص بقمع أعمال العدوان والذي ورد في الفصل السابع من المادة (٥٣) من الفصل الثامن من الميثاق .

والذي يعنينا من هذه التدابير ذلك النوع الخاص بقمع أعمال العدوان والذي ورد في الفصل السابع من المادة (٥٣) من الفصل الثامن من الميثاق .

فإذا أخفقت الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية ينتقل مجلس الأمن لبحث الأعمال والخطوات لمنع تدهور السلم والعدوان بالقوة طبقا لما جاء في الفصل السابع ، وقد تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تقدم كل ما في وسعها من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق الميثاق ، كما تعهدت:



بالامتناع عن مساعدة الدول التي اتخذت ضدها إجراءات بواسطة هذه الهيئة ،  
وقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها <sup>(١)</sup> .

والتدابير التي جاء النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة طبقاً لأحكام  
المادتين (٤١ ، ٤٢) تتمثل فيما يلي :

#### (أ) التدابير المؤقتة :

أشارت المادة (٤٠) في الميثاق إلى تلك التدابير بقولها "منعاً لتفاقم  
الموقف — لمجلس الأمن — قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص  
عليها في المادة (٣٩) أي يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً  
من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو  
بمركزهم وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة  
حسابه " .

يتضح من هذه المادة أن التدابير المؤقتة تستهدف منع تفاقم الموقف دون  
أن تؤثر على مراكز الخصوم والقرار الذي يتخذه مجلس الأمن في هذا الشأن  
باعتبار توصية غير ملزمة وإن كان لها وزن كبير ، لأن الدعوة التي يوجهها  
مجلس الأمن لاتخاذ تدبير مؤقت ، تقترن بتنبيه أطراف النزاع إلى أن عدم  
استجابتهم لها سيدخل في حساب المجلس فيما يتخذه من تدابير لاحقة .. ومن ثم  
فإن الدول المعنية تجد نفسها مرغمة على تنفيذ تلك التدابير ، تلافياً لما يحدثه  
الرفض من أثر سياسى عكسى <sup>(٢)</sup> .

(١) د / محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) أستاذنا الدكتور / عبد الواحد الفار : الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها ، طبعة سنة ١٩٩٦ ،  
الناشر دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١٧٥ .

### (ب) التدابير غير العسكرية :

أى التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة وفيها يطلب مجلس الأمن من أعضاء الأمم المتحدة تطبيقها وأمثلة هذه التدابير كثيرة منها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات وفقا جزئيا وكلها وقطع العلاقات الدبلوماسية ، (م ٤١) ميثاق .

وكما يرى أستاذنا الدكتور/ عبد الواحد الفار — فإن المقاطعة الاقتصادية والسياسية تعتبر من الجزاءات المستحدثة في مجال العلاقات الدولية ، بل وتعد في عالمنا المعاصر من أمضى الجزاءات التى يمكن توقيعها على أى دولة معتدية ، وما من دولة مهما عظم شأنها ، وكثرت مواردها يمكنها أن تقاوم مقاطعة اقتصادية منظمة تشترك فيها مجموعة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، لذلك لا يجب التهوين من شأن التدابير غير العسكرية المشار إليها فى الميثاق سواء الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الجزاءات التى يراها مجلس الأمن كفيلة برد الدولة الموجه ضدها هذا الجراء — إلى جادة الصواب <sup>(١)</sup> .

### (ج) التدابير العسكرية :

وهى التدابير التى تقوم بها القوات الجوية والبحرية والبرية وتشمل المظاهرات والحصار والعمليات الحربية الأخرى التى تقتضيها ضرورة السلام أو إعادته إلى نصابه (م ٤٢) ميثاق .

هذا وليمكن المجلس من القيام بالتدابير العسكرية المشار إليها ، فقد تعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يضعوا تحت تصرفه بناء على طلبه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ، ويحدد عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها والأماكن التى ترابط فيها ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقوم فى اتفاق أو اتفاقات خاصة تبرم بين

( ١ ) د/ عبد الواحد الفار : الجرائم الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

المجلس وبين أعضاء الأمم المتحدة على وجه السرعة ، ومثال هذه الحالة : تكليف مجلس الأمن " الولايات المتحدة الأمريكية - إنجلترا - تركيا " وغيرها من دول الهيئة بوضع قواتها المسلحة تحت أمر الهيئة لمساعدة كوريا الجنوبية في دفع عدوان كوريا الشمالية عنها <sup>(١)</sup> .

### ما هو الموقف بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية ؟

يتضح من نص المادة (٤٢) أن الأعمال التي تتخذ يشترط أن تكون في حدود ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه فقط ، ولا تزيد على ذلك ، وهذا يقتضي عدم استخدام أسلحة نووية لأنها تكون زائدة عما يلزم لذلك ويتعارض استخدامها مع أحكام الميثاق أي أن استخدام الأسلحة النووية عند اللجوء إلى القوة طبقا للمادة (٤٢) عمل غير مشروع .

استثناء : يستثنى من ذلك إذا كان المخالف قد استخدم أسلحة نووية في عدوانه ، فإن المحافظة على السلم والأمن الدوليين حينئذ تستلزم استخدام الأسلحة النووية في هذه الحالة ، ولا تكون زائدة عما يلزم ولو أن اتخاذ هذا القرار يتطلب إجماع الدول الخمس الكبرى عليه ، مما يجعل القوات التابعة للدول النووية الكبرى " تحت تصرف مجلس الأمن فتكون رادعة تمنع المعتدى من استخدام الأسلحة النووية إذا كان يمتلكها <sup>(٢)</sup> .

واستخدام القوة بواسطة الأمم المتحدة طبقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق ، يجب ألا يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني ، لأنه ليست هناك قواعد تبرر الخروج عليه في حرب مهما كانت الظروف خصوصا وأن استخدام

( ١ ) د/ عبد العزيز على جميع ، د/ عبد الفتاح عبد العزيز ، د/ حسين درويش : القانون الدولي الإنساني ، طبعة سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ص ٥٦ .

( ٢ ) د/ محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

أسلحة تتعارض مع مبادئ الإنسانية يعتبر خروجاً على هذه المبادئ ، وهي ملزمة لقوات الأمم المتحدة في الحرب <sup>(١)</sup> .

يستخلص مما سبق أن استخدام الأسلحة النووية بواسطة الأمم المتحدة طبقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق الخاص بحفظ السلم والأمن الدولي يعتبر عملاً غير مشروع ، يستثنى من ذلك حالة واحدة إذا كان المعتدى أو المخل بالسلم قد استخدم أسلحة نووية في عدوانه .

==

---

(1) Singh (N) : Nuclear weapons..., op.cit. p, 453..



## المبحث الثاني

هل يجوز استخدام الأسلحة النووية رداً على ارتكاب

أعمال مخالفة للقانون الدولي الإنساني ؟

( أعمال الانتقام )

= = =

إذا قامت حرب بين أطراف متنازعة ، ولم يلتزم أحد هذه الأطراف بقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني ، أو تعدد الخروج عليها ، فإن هذا الطرف ، طبقاً للمبادئ الأولية في القانون الدولي العام ، يكون مسئولاً عن هذه الأعمال ، وخروج الدولة على قواعد القانون الدولي الإنساني يعرضها لأعمال مشابهة من الطرف الآخر ، كجزاء رادع يمنع المخالف من تكرار مخالفته أو كقصاص لمقابلة العمل المخالف بالمثل ، ومن هذه الأعمال ما يسمى بالأعمال الانتقامية Repisals وغيرها من صور استخدام القوة المسلحة التي تفلت أحياناً من نطاق المسئولية الدولية ، بل إن بعضاً من هذه الصور يندرج تحت ما يوصف بأنه من موانع هذه المسئولية (١)

فإذا قام أحد الأطراف بمخالفة جسيمة للقانون الدولي الإنساني ، وخرق هذا القانون بأعمال تجعله عدواً للإنسانية والرحمة ، يرى بعض الفقهاء أن استخدام الأسلحة النووية يمكن تبريره " كأداة جزاء رادعة " ويرى البعض الآخر أن هذا الخروج إذا كان قد برر استخدام القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية فإنه ليس مبرراً لاستخدام القنابل الهيدروجينية ذات قوة المليون طن ، والرأى الراجح أن تبرير استخدام سلاح نووي ( نرياً كان أم هيدروجينياً ) لا يمكن أن تقرره درجة المخالفة ، لأن تقرير ما إذا كانت المخالفة " جسيمة " أو فاضحة "

( ١ ) د/ منى محمود مصطفى : استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة ، طبعة سنة ١٩٨٩ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١١ .

أو " شاملة " لقواعد القانون الدولي الإنساني قد يختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف التفسير لا يمكن أن يترك استخدام الأسلحة النووية لمعيار يخضع لتقدير الدول المتنازعة <sup>(١)</sup> .

وعلى هذا فاستخدام الأسلحة كجزاء رادع لمقابلة مخالفة جسيمة للقانون الدولي الإنساني عمل غير مشروع إلا إذا تضمنت المخالفة عملاً مماثلاً ، يتضمن استخدام سلاح نووي وهنا يكون الاستخدام من أجل القصاص .

والقصاص أو المعاملة بالمثل ما هو إلا رد انتهاك المصالح التي يحميها القانون الدولي ، بانتهاك للمصالح ذاتها لدى الدولة الخصم والغرض منه هو إرغام الخصم على أن يكون سلوكه متسقاً مع قواعد القانون الدولي ، وبعبارة أخرى إكراهه عن الكف عن مخالفة تلك القواعد أو تعويض الأضرار التي تسبب في إحداثها نتيجة أفعاله غير المشروعة ، ويعتبر هذا الحق مشروعاً ، على أساس أنه رد على مخالفة سابقة للقانون ، في الوقت الذي لا توجد فيه السلطة العليا التي يمكنها أن تقتص من المعتدي عليه ، أو أن تجبره على تعويض الأضرار الناجمة عن اعتدائه <sup>(٢)</sup> .

ويعيب القصاص إنه مشوب بالقسوة إذ لا يقع عبؤه على المجرمين فحسب بل وعلى الأبرياء والمسنين والعجزة والأطفال ، ولا يخضع لقواعد منظمة بل يترك لتقدير الدولة ، تقرر إذا كانت المخالفة تبرر أعمال القصاص أو لا تبرره كما تقرر أسلوب القصاص نفسه ومداه .

ويرى البعض أن القصاص يؤيده ثلاثة حجج أولها أن احترام القانون الدولي خاضع لشرط ضمنى هو التبادل ، وثانيهما : أن الانتقام والثأر يبرران

( ١ ) د/ محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

( ٢ ) أستاذنا د/ عبد الواحد الفار : الجريمة الدولية وسلطة انعقاب عليها ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

القصاص ، وثالثها أن القصاص عمل رادع يؤدي إلى الامتناع عن القيام بأعمال غير مشروعة خوفاً منه <sup>(١)</sup> .

وفي رأينا - أن هذا التبرير يتوافق مع قواعد المنطق والعدالة والمبادئ الأساسية لقانون الأمم المتمدينة ، فهذا التبرير مشروع يتوافق مع هدف مشروع يرمى إليه العمل نفسه ، والقصاص أقره الدين الإسلامي ، فقد جاء في سورة البقرة : " ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون " وكذلك جاء في سورة البقرة : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين " <sup>(٢)</sup> .

#### شروط استعمال حق القصاص :

ويشترط لاستعمال هذا الحق توافر الشروط الآتية <sup>(٣)</sup> .

- ١- أن تكون الإجراءات المتخذة على أساس المعاملة بالمثل قد جاءت رداً على ارتكاب أعمال غير مشروعة صادرة من الدولة الخصم .
- ٢- أن تكون الدولة التي أنت الأعمال غير المشروعة قد رفضت تحمل تبعات المسؤولية الدولية رغم مطالبتها بذلك .
- ٣- أن تكون الإجراءات المتخذة على أساس المعاملة بالمثل متناسبة مع جسامة العمل غير المشروع ، أي تكون في الحدود اللازمة للدفاع عن حقوق الدولة .
- ٤- يجب أن تكون التدابير المستعملة على أساس المعاملة بالمثل غير متضمنة لأعمال وحشية أو غير إنسانية تعتبر من قبيل الجرائم المنصوص عليها في القوانين العامة للحرب .

( ١ ) د/ محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

( ٢ ) سورة البقرة آية ١٧٩ ، آية ١٩٤ .

( ٣ ) أستاذنا الدكتور / عبد الواحد الفار : الجرائم الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٨ .

مثال ذلك : نهب الأماكن المستولى عليها عن طريق الإغارة ، وقتل الأشخاص الأبرياء والاعتداء على الأشخاص والتخريب المنظم للأموال واستعمال السم والأسلحة والآلات غير المشروعة طبقاً لقواعد الحرب ... إلخ

٥- يجب أن تكون المعاملة بالمثل مأموراً بها من قائد الجيش أو قائد إحدى الفرق .

٦- يجب ألا تتعدى إجراءات المعاملة بالمثل إلى المدنيين بحجة أن هناك منهم من ساهم في الحرب .

ولكن مع الأسف الشديد فإن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب صناعة الأسلحة المستخدمة في الحرب في العصر الحديث ومنها الأسلحة النووية جعل القواعد السابقة - رغم عدالتها - عديمة الأثر ، بل من المستحيل أن تفرق الجيوش الحديثة في استخدامها للأسلحة النووية بين المدنيين وغيرهم من المحاربين وجعل من العسير أن تضع القواعد الخاصة بحق القصاص موضع التنفيذ .

**ولكن هل يلزم أن تكون أعمال القصاص مطابقة تماماً للمخالفات التي ارتكبت؟**

للإجابة على هذا السؤال نعول على المبادئ الأساسية في القانون الدولي والتي تحدد ألا تزيد أعمال القصاص عما يكون قد ارتكبه العدو من مخالفات ، فقد تضمن كتاب " القانون الدولي الإنساني " الذي وضعه معهد القانون الدولي مبدأ " تناسب القصاص " كما تضمنت محاكمات مجرمي الحرب العالمية الثانية أحكاماً متعددة في هذا الخصوص فطبقاً لما جاء في محاكمات الرهائن سنة ١٩٤٨ " لا يزيد القصاص عن الحد لأي سبب من الأسباب ، وتحديد القصاص بنسبة تعسفية يعتبر خرقاً للقانون الدولي العام " .



ولما كان استخدام الأسلحة النووية يعتبر زائدا عن أى مخالفة لا تتضمن استخدام هذه الأسلحة ، لذا يكون استخدامها من أجل القصاص زائد عن الحد ويعتبر عملا غير مشروع .

وإذا تضمن العمل غير المشروع الذى يقوم به المخالف استخداما للأسلحة النووية ، فإن الأمر يتطلب دراسة موقف استخدام الأسلحة النووية على ضوء ما وضعه العرف من شروط تقيد أسلوب القصاص ، واستخدام أسلحة نووية من أجل القصاص لا يزيد عن المخالفة غير المشروعة ، إذا تضمنت هذه المخالفة استخدام أسلحة نووية أيضا ، وهى الوسيلة الوحيدة التى من شأنها أن توقف استخدام الأسلحة النووية خوفا من القصاص باستخدامها <sup>(١)</sup> .

ويطرح أستاذنا . د/ عبد الواحد الفار تساؤلا غاية فى الأهمية هو هل تسمح قواعد الحرب باتخاذ وسائل الإكراه أو المعاملة بالمثل أساسا ضد الأسرى والجرحى والمرضى والمدنيين ؟ مثال ذلك : تكرار قتل الطيارين ، وتقييد الأسرى البريطانيين بالسلاسل ، وهو ما فعلته ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية استنادا إلى حق المعاملة بالمثل .

وبموجب اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ فقد أكدت القاعدة الإنسانية التى تحظر على الدولة إتيان أى أعمال من قبيل المعاملة بالمثل ضد الأفراد الذين أبرمت هذه المعاهدة لحمايتهم وقد نصت المادة ( ١/١٣ ) من اتفاقية أسرى الحرب بأنه " من المحظور اللجوء إلى إجراءات الأخذ بالثأر ضد أسرى الحرب " <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) د/ محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

( ٢ ) أستاذنا . د/ عبد الواحد الفار : الجرائم الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

كما نصت المادة (٤٦) من الاتفاقية الأولى " إن أعمال الأخذ بالنار ضد الجرحى أو المرضى أو الأفراد أو المباني أو المهمات التي تحميها الاتفاقية محظورة " وأضافت المادة (٤٧) من الاتفاقية الثانية " أن أعمال الأخذ بالنار ضد الجرحى أو المرضى أو الغرقى أو الأفراد أو السفن أو المهمات ، التي تحميها هذه الاتفاقية محظورة " كما نصت المادة (٣) من الاتفاقية الرابعة على أن " لا يجوز معاقبة شخص محمي عن ذنب لم يقترفه شخصياً والعقوبات الجماعية وبالمثل الإجراءات الخاصة بالإرهاب أو التعذيب محظور وأعمال الانتقام ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم محظورة " .

لذلك لو أخذنا باتفاقيات جنيف السابقة فإن استخدام الأسلحة النووية يحظر استخدامها حتى في القصاص لأنها أسلحة مفاجأة وإرهاب ، وتدمير شامل رهيب ، تسبب القصاص ممن تشملهم الحماية ، والانتقام منهم ومن ممتلكاتهم ، وهي جزء جماعي ضد جميع السكان ولذا فهي أسلحة غير مشروعة ويعتبر الالتجاء إليها جريمة حرب " .

لكن هل يمكن تحريم القصاص أو إلغاؤه ؟ لأنه قد يكون مبرراً لخرق الحرب وارتكاب مخالفات زائدة .

اختلف فقهاء القانون الدولي حول هذه المسألة إلى الآراء التالية :

\* فقد اقترح جانب من الفقه الدولي يمثل رأي الفقيه ( سبيت ) الذي اقترح "تحريم القصاص " ولو أن هذا التحريم فيه قضاء على مبرر للخروج على القانون إلا أنه سيجعل هذا القانون أقل تأثيراً <sup>(١)</sup> .

\* ويرى " أوبنهايم " أن القصاص ( لا يمكن إلغاؤه ) بالنسبة لتأثيره والخوف منه فإذا استخدم أحد الأطراف أسلحة نووية ، فالقصاص يبرر استخدام هذه الأسلحة

(١) Spaight : Air power and war rights. 1947. p. 54.

بالقدر نفسه ، فإذا لم يصب العدو بضربته النووية ممن تشملهم الحماية ، استلزم ذلك من الطرف الآخر مراعاة ذلك (١) .

\* ويرى أستاذنا د/ عبد الواحد الفار أن المعاملة بالمثل — كوسيلة من وسائل الإكراه — وإن كان عملاً من أعمال الأخذ بالثأر ، وبالتالي تعتبر إجراء شاذاً في الحياة الاجتماعية القانونية ، إلا أنها مع ذلك معترف بها في العرف الدولي كإجراء يتخذ ضد الدولة أثناء الحرب لإجبارها على الرجوع إلى النظام ووضع حد لخروجها على القانون وإكراهها على التخفيف من فظائع الحرب ، إلا أن هذه الوسيلة لا يجوز بحال من الأحوال أن تتخذ ضد رعايا العدو ولو كان هناك خرق لأحكام اتفاقيات جنيف من الجانب الآخر (٢) .

\* وفي رأينا أن القصاص وإن كان إجراء غير مألوف في التنظيم القانوني الدولي إلا أنه من ضرورات الحرب خاصة في ظل الأسلحة المتطورة والترعب النووي ، فإذا استخدم الطرف المعتدى الأسلحة النووية وبررنا للطرف الآخر الحق في القصاص باستخدام السلاح نفسه لأدى ذلك إلى وجود ردع استراتيجي يعمل على حفظ البشرية والعالم من الدمار ، وإيابة استخدام الأسلحة النووية في القصاص من عمل مشابه يكون عاملاً على منع استخدامها في الحرب .

= = =

(1) Copenheim ( L ) : op. cit. p. 351.

(2) أستاذنا د / عبد الواحد الفار : الجرائم الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

### المبحث الثالث

ما هو الموقف القانوني لاستخدام الأسلحة النووية

في الحرب العالمية الثانية ؟

= = =

لقد كان استخدام القنبلة الذرية في هيروشيما ونجازاكي في نهاية الحرب العالمية الثانية حدثاً جذب الالتفات إليه ... وتعددت الآراء حول الأسباب التي أدت إلى استخدام هذا السلاح ولكنها أجمعت على أن هذا الاستخدام أدى إلى نتائج رهيبية ، وقد تأثر الجدل القانوني حول شرعية استخدام هذه القنبلة بثلاثة عوامل أوتها : انتصار الجانب الذي استخدمها في الحرب واستسلام الجانب الآخر الذي استخدمت ضده ، وثانيهما : أنها أنقذت الحلفاء من خسائر فادحة كانوا يتعرضون لها في أثناء غزو اليابان لو لم يستخدموا هذه القنبلة ، وثالثهما : أنها استخدمت ضد عدو خرج على مبادئ الإنسانية في حربه ضدهم<sup>(1)</sup> .

ولقد درسنا في الفصل التمهيدي الظروف والأسباب الحقيقية لاستخدام هذا السلاح واستخلصنا في الفصل الثاني الوضع الخاص باستخدام الأسلحة النووية في الحرب على ضوء القانون الدولي الإنساني ، وفي هذا المبحث نطبق ما استخلصناه من الفصل الثاني على ما درسناه في الفصل التمهيدي لتحديد الوضع القانوني لاستخدام القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية .

---

( 1 ) د/ قدرى محمد سعيد : المقال السابق بالأهرام .



الوضع القانوني لاستخدام القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية على ضوء القانون الدولي الإنساني :

\* لدراسة الوضع القانوني لاستخدام القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية على ضوء القانون الدولي الإنساني ينبغي بحث ثلاث نقاط رئيسية ذكرها الرئيس الأمريكي " ترومان " في مذكراته :

- ١- هل القنبلة الذرية سلاح يقر القانون الدولي استخدامه في الحرب ؟
  - ٢- هل كانت الأسباب التي استخدمت من أجلها القنبلة الذرية تجعل هذا العمل مشروعاً ؟
  - ٣- ما إذا كانت القنبلة الذرية قد استخدمت ضد هدف عسكري حسب قواعد قانون النزاعات المسلحة<sup>(١)</sup> .
- ولقد أوضحنا في هذا المبحث أن الأسلحة النووية غير مشروعة ويباح استخدامها في ثلاث أحوال :

- ١- في حالة القصاص رداً على عدوان بدأ باستخدام هذه الأسلحة .
  - ٢- في حالة الدفاع عن النفس ضد معتد يستخدم هذا النوع من الأسلحة .
  - ٣- في حالة تهديد السلم والأمن الدولي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ضد معتد يستخدم ذلك السلاح .
- ولم يكن من بين الأسباب التي أدعاهها الرئيس الأمريكي " ترومان " لاستخدام هذا السلاح الفتاك مبرراً لذلك ، وللرد على ادعاءات " ترومان " نقوم بتنفيذ ما استند إليه من أسباب لدحض افتراءاته .

( ١ ) د/ محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

( أ ) بالنسبة لمسألة القصاص :

ويقصد بها الأخذ بالتأثر والمعاملة بالمثل رداً على حادثه " بيرل هاربر " ولكن القصاص من حادثة بيرل هاربر لم يكن مبرراً ومسوغاً لاستخدام القنبلة الذرية حيث أن أهم شروط القصاص أو المعاملة بالمثل هو " تناسب الجزاء مع فعل المعتدى " أى يكون الجزاء من جنس العمل . — كما يقولون — كما أن استخدام هذه القنبلة لم يصاحب بعمل الاحتياطات اللازمة حتى لا يمتد أثرها إلى الأبرياء من المدنيين ، ومن المعروف أن اليابان لم تكن قد استخدمت السلاح النووي من قبل .

( ب ) بالنسبة لمسألة الدفاع عن النفس :

فإن الدفاع عن النفس لا يستلزم استخدام أسلحة ذرية إلا ضد من يستخدم هذا النوع من السلاح في البدء بالعدوان ، ولا يجيز القانون الدولي استعمال وسائل غير مشروعة رداً على ارتكاب عمل غير مشروع وبشرط استنفاد الطرق المشروعة لحل النزاع (١) .

والأسلحة النووية غير مشروعة ولم تقم اليابان أو دول المحور باستخدام هذا النوع من الأسلحة من قبل .

( ج ) بالنسبة لمسألة الضرورات العسكرية :

فإن الحرب كانت قد وشك أمدها ، وكانت اليابان على وشك الاستسلام دون استخدام القنبلة الذرية ، بالإضافة إلى أن مدينتي هيروشيما ونجازاكي لم تكونا هدفين عسكريين ، إذا لم يكن بهما حشد لأهداف عسكرية ، وكان اختيارهما

( ١ ) د/ محمود سامي جنيته : دروس في القانون الدولي العام ، طبعة سنة ١٩٢٧ ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، ص ١٧ .

أساساً لإظهار قوة القنبلة التي دمرتهما وقتلت ١٨٠ ألف من سكانهما منهم ٢٥ ألف طفل وفتاة دون الثامنة عشرة وكانتا مدينتين غير مدافع عنهما (١) .

وفي رأينا أن استخدام القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية واسقاطها أولاً على مدينة هيروشيما اليابانية ثانياً على مدينة نجازاكي لهو مخالفة صارخه لأبسط مبادئ الإنسانية وقواعد القانون الدولي العام ، بل إن هذا الاستخدام جاء ليحطم الأسس الأصلية لحقوق الإنسان ، ويشعل الصراع بين البشر لامتلاك هذا المارد الفتاك المسمى " بالسلح النووى " .

= = =

---

( ١ ) د/ محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

## البحث الرابع

### موقف منظمة الأمم المتحدة من الأسلحة النووية

— — —

نتيجة للجهود الدولية بشأن مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية ، أخذت منظمة الأمم المتحدة على عاتقها هذه المسألة كهدف رئيسي من أهدافها ، حيث نشأت جهازاً دولياً تابعاً لها يختص بشئون الطاقة الذرية وتطويرها في التطبيقات سلمية ، ويعمل في الوقت ذاته على عدم تمكين الدول من تصنيع الأسلحة النووية وسمى هذا الجهاز " الوكالة الدولية للطاقة الذرية " <sup>(١)</sup> ، والتي ارتبطت نشأتها بالمؤتمر الذي عقد في أكتوبر سنة ١٩٥٦م بمقر منظمة الأمم المتحدة .

وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة — عن طريق فروعها المختلفة — العديد من القرارات في شأن حظر الأسلحة النووية .

ولذلك سوف نتناول موقف منظمة الأمم المتحدة من الأسلحة النووية في المطالب التالية :

المطلب الأول : القرارات الصادرة عن الجمعية العامة .

المطلب الثاني : القرارات الصادرة عن مجلس الأمن .

المطلب الثالث : موقف محكمة العدل الدولية .

— — —

---

(١) UNO : Status of the International Atomic Energy Agency , United Nation Organization, New York, USA, 1957.

- وأيضاً د. علي صادق أبوهيف : القانون الدولي العام : المرجع السابق ، ص ٦٦٩ .



## المطلب الأول

### القرارات الصادرة عن الجمعية العامة

#### في شأن الأسلحة النووية

من المعروف أن حظر الأسلحة النووية هو رغبة أكيدة لغالبية الدول أعضاء المجتمع الدولي ، تلك الرغبة التي جسستها القرارات الصادرة عن الجمعية العامة لفترة دامت عدة عقود .

والواقع أن هناك عددا كبيرا من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي قررت حظر الأسلحة النووية ، وسوف نتعرض لأهم تلك القرارات على النحو التالي :

( أ ) قرار الجمعية العامة رقم ( ١٦٥٣ ) الصادر في الجلسة ( ١٦ ) في ٢٤ نوفمبر لسنة ١٩٦١ م .

اتخذت الجمعية العامة هذا القرار تحت عنوان " إعلان عن حظر استعمال الأسلحة النووية Declaration the prohibition of the use of Nuclear weapons .

وقد نص هذا القرار على أن :

( الأسلحة النووية أسلحة غير مشروعة ) وذلك كما يلي <sup>(١)</sup> :

( ١ ) وقد تبنت مسودة هذا القرار اثنتا عشرة دولة ، وتقدمت بها أثيوبيا ، وقد اتخذ هذا القرار في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٦١ م بالتصويت لصالحه من خمس وخمسين دولة وصوت ضده عشرون دولة وهي ( استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الصين ، كوستاريكا ، فرنسا ، اليونان ، إيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبرج ، هولندا ، ونيوزلندا ، ونيكاراجوا ، البرتغال ، وجنوب أفريقيا ، نيباتيا ، تركيا ، نيكاراجوا ، ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ) وامتنع عن التصويت ست وعشرون دولة ) .

- (GA) Res, 1653 XVI, Nov. 24, 1961.

لمزيد من التفصيل حول هذا القرار انظر :

د. أحمد موسى : على هامش حق الدفاع عن النفس واستعمال الأسلحة النووية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثامن عشر ، ١٩٦٢ ، ص ١ وما بعدها .

١- يـتـعـارـض اسـتـخـدام الأـسـلـحـة الـنـوـويـة والـحـراري نوويـة مـع رـوح مـيثاق الأـمـم الـمـتـحـدة ونـصـه ومـقـاصـده و هو مـخـالـفـة صـريـحـة لـهـذا المـيثاق .

٢- يـؤـدى اسـتـخـدام الأـسـلـحـة الـنـوـويـة والـحـراري نوويـة إـلى اتـسـاع نـطاق الـحـرب ويـحـدث أـلـمـا لـلـإنـسـانـيـة وتـدمـيراً لـلـمـدنيـة دـون تـمـيـيز ، ولـذا يـتـعـارـض مـع أـحـكام القـانـون الـدولي العـام كـما يـتـعـارـض مـع مـبـادئ الإنـسـانـيـة .

٣- يـعـتـبـر اسـتـخـدام الأـسـلـحـة الـنـوـويـة والـحـراري نوويـة إنتـهـاكاً لـأـحـكام مـيثاق الأـمـم الـمـتـحـدة ومـخـالـفـة لمـبـادئ الإنـسـانـيـة وجـريـمة ضـد البـشـريـة <sup>(١)</sup>.

فـهـذا القـرار تـكـلم عـن :

مـسـأـلة اسـتـعـمال الأـسـلـحـة الـنـوـويـة ولم يـشـر إـلى مـسـأـلة امـتـلاك هـذه الأـسـلـحـة مـع العلم بـوجـود دول تـمـتـلك هـذا النـوع مـن الأـسـلـحـة فـي ذلـك الـوقـت ، لـذلـك تـقرـر فـي حـينـها تـرك مـسـأـلة تـمـلك هـذه الأـسـلـحـة إـلى اتـفـاقـيـة دوليـة كان يـجـرى الإـعـداد لـها ، و هي مـعـاهـدة مـنـع الـانـتـشـار النـووي الـتي تـتـاولـنا هـا سـابـقاً .

(١) " United Nations General Assembly Res. 1653, (24 November 1961. 1063<sup>rd</sup> meeting) – Declaration on the prohibition of the use of Nuclear and Thermo-Nuclear Weapons . in that Résolution the General Assembly declared the. " (a) the use of nuclear and thermo-nuclear weapons is contrary to the spirit, letter and aims of the United nations and. As such, a direct violation of the charter of the United Nations : (b) the use of nuclear and thermo-nuclear weapons would exceed even the scope of war and cause indiscriminate suffering and destruction to mankind and civilization and. As such, is contrary to the rules of international law and the laws of humanity, (c ) the use of nuclear and thermo-nuclear weapons is a war directed not against an enemy or enemies alone but also against mankind in general. Since the peoples of the world not involved in such a war will be subjected to all evils generated by the use of such weapons; and (d) any State using nuclear and thermo-nuclear weapons is to be considered as violation the Charter of the United Nations, as acting contrary to the laws of human, and as committing as crime against mankind and civilization ".

ويؤيد هذا القرار ما استخلصناه من أن الأسلحة النووية غير مشروعة ، لأنها أسلحة سامة ، لها تأثير السموم ، ولأن المبادئ الأساسية التي قام عليها القانون الدولي الإنساني يحرم استخدام أسلحة لها خواص الأسلحة النووية . وقد جاء الحكم في قضية " شيمودا " سنة ١٩٦٣م مؤيدا لذلك حيث نص على أن :

" الولايات المتحدة الأمريكية قد خالفت القانون الدولي العام بضربها مدينتي هيروشيما ونجازاكي بالقنبلة الذرية " وهذا أول حكم قضائي يحرم استخدام الأسلحة النووية في الحرب .

ومن هذه التطبيقات يتضح أن الأسلحة النووية غير مشروعة ، بل إن استخدامها في الحرب يمثل انتهاكا لمبادئ الإنسانية وأحكام القانون الدولي ، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويشكل استخدامها جريمة ضد البشرية توجب تعرض من يرتكبها " لجريمة الحرب " .

ب - قرار الجمعية العامة رقم ٧١/٣٣ ب الصادر في ١٩٨٧ :

صدر هذا القرار في الجلسة رقم ثلاث وثلاثين للجمعية العامة<sup>(١)</sup>.

وقد أعلن هذا القرار ، الذي استمد روح القرار ١٦٥٣م لسنة ١٩٦١م ، أن " استعمال الأسلحة النووية هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية (و) يجب أن يحظر ، وإن نزع السلاح النووي معلق " وطالب كل الدول أن تقدم مقترحاتها بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية وتجنب الحرب النووية لحين إبرام معاهدة دولية حول حظر الأسلحة النووية .

ج - قرارات الجمعية العامة الصادرة في ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ بأرقام ٨٣/٣٤ ، ١٥٢/٣٥ ، ١٩٢/٣٦ حسب الترتيب .

تحمل هذه القرارات جميعها عنوان " عدم استعمال الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية ( ومسودة هذه القرارات اشتملت على الإعلان نفسه لـوارد

(١) قدمت مسودة هذا القرار ٣٤ دولة منها الصين ، وصوتت ضده ١٨ دولة وامتنعت عن التصويت ١٨ دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا ، فرنسا.

بقرار السابق لهم ٧١/٣٣ لعام ١٩٧٨ وقدمتها الهند ، واتخذت بنفس التصويت . وتقريباً عارضتها الدول نفسها ، وكذلك الحال بالنسبة للدول التي امتنعت عن التصويت .

ومن الملاحظ أن مصطلح التهديد بالاستعمال وفكرة أنه " ليس فقط استعمال الأسلحة النووية ، لكن أيضاً التهديد بالاستعمال ، يجب حظره ، ورد لأول مرة في القرار ١٥٢/٣٥ لسنة ١٩٨٠م ، إلا أنه لم يعط تفسيراً لذلك من الدولة التي تبنت القرار ، ولم تطرح أى مناقشة في اجتماع الجمعية العامة حول ما يشكل " تهديداً بالاستعمال " ، أو عما إذا كان امتلاك أو إنتاج الأسلحة النووية يشكل تهديداً بالاستعمال من عدمه (١) .

(د) قرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥م (٢) :

تتعلق هذه القرارات بمعاهدة حظر استعمال الأسلحة النووية ، وأهمها على الإطلاق ، القرار رقم ١٠٠/٣٧ لسنة ١٩٨٢م .

(١) كان التصويت على القرار ١٥٢/٣٥ لسنة ١٩٨٠ على النحو التالي :

١١٢ دولة لصالح القرار منها الصين ، ١٩ دولة ضد القرار منها ( فرنسا - إنجلترا - الولايات المتحدة الأمريكية ) وامتناع ١٤ دولة عن التصويت منها روسيا .  
أما القرار ١٩٢/٣٦ لسنة ١٩٨١ فقد كان التصويت عليه ( ١٢١ دولة لصالح القرار - ١٩ دولة ضد القرار - وامتناع ٦ دول عن التصويت ) .

- (GA) Res, 35/152, 1980.

- (GA) Res, 36/192, 1981.

(٢) تدور هذه القرارات جميعها حول " معاهدة عن حظر استعمال الأسلحة النووية " وفيما يتعلق بالقرار الصادر في ١٩٨٢م تحت رقم ١٠٠/٣٧ ، فقد قدمت مسودته دولة الهند ، وألحقت بها مشروع معاهدة عن حظر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، وقد قررت مسودة القرار ما يلي :

" إن الجمعية العامة ... قررت أن : تتخذ معاهدة دولية ... لحظر استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية تحت أى ظرف " أما مشروع المعاهدة فقد نصت ديباجته على أن " الدول الأطراف في المعاهدة مقتنعة أن هذه المعاهدة ستكون خطوة نحو الاستبعاد الكامل للأسلحة النووية تقود لنزع السلاح الكامل والعام وفقاً للتحكم الدولي الدقيق والصارم ) .

- (GA) Res, 37/100, 1982.



والذي نص على أن " الجمعية العامة تعيد التأكيد على إعلان أن استعمال الأسلحة النووية انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية ... ١-تطلب من لجنة نزع السلاح أن تتعهد على أساس الأفضلية بالتفاوض للتوصل لاتفاق عن معاهدة دولية لحظر استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية وفقاً لأي ظروف ، متخذة مشروع المعاهدة المرفق كأساس " .

ومن الملاحظ أن اصطلاح " استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية وفقاً لأي ظروف " استعمل لأول مرة في هذا القرار .

— — —

### المطلب الثاني

#### القرارات الصادرة عن مجلس الأمن

— — —

تبني محاسن الأمن الدولي العديد من القرارات التي تؤكد عدم مشروعية استعمال الأسلحة النووية وذلك على النحو التالي :

( أ ) القرار ( ٢٥٥ ) لسنة ١٩٦٨ م :

في محاولة لسد النقص الموجود في معاهدة حظر -نار الأسلحة النووية، ومن أجل حث المزيد من الدول على الانضمام إليها ، تبني مجلس الأمن في سنة ١٩٦٨م القرار رقم ٢٥٥ (١).

(1) United Nations Security Council Res. 255 (1968) of June 1968 – Question Relating to Measures to Safeguard Non-Nuclear-Weapons States Parties to the treaty on the Non-Proliferation of Nuclear weapons- 1433rd meeting by 10 votes to none with 5 abstention (Algeria, Brazil, France, India, and Pakistan ).

في ذلك القرار أكد مجلس الأمن التزامه ، وكذلك جميع الدول النووية بالتحرك في كل أحوال الاعتداء النووي أو التهديد به الذي يقع على دولة غير مسلحة نووياً سواء أكانت هذه الدولة طرفاً في معاهدة منع الانتشار النووي أم لا كذلك نص على أن من شأن هذه الأفعال أن تحدث حالة تستدعي من مجلس الأمن ، خصوصاً الدول النووية من أعضائه الدائمين، العمل بشكل فوري بما يتفق مع التزاماتهم المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة ، ثم بعد ذلك رحب مجلس الأمن بما أعلنته دول معينة تنوي أن تقدم مساعدة فورية أو تدعم — طبقاً للميثاق — أي دولة غير مسلحة نووياً طرفاً في معاهدة منع الانتشار إذا وقعت ضحية لاعتداء أو تهديد باعتداء نووي<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن هذا القرار لم يقدم جديداً ، حيث يردد التزاماً موجوداً فعلاً بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، وهو تقديم المساعدة لأي دولة تتعرض لاعتداء بصرف النظر عن ماهية السلاح المستخدم في هذا الاعتداء نووياً كان أم غير ذلك<sup>(٢)</sup>، كذلك فإن الضمان الذي تضمنه هذا القرار هو ضمان إيجابي ، أي الالتزام بتقديم المساعدة في حال الاعتداء أو التهديد بالاعتداء، وليس ضماناً سلبياً أي التزام الدول النووية بعدم الاعتداء أو التهديد به<sup>(٣)</sup>.

(1) It states, in part, that the Security Council, 1 – Recognizes that aggression with nuclear weapons or the threat of such aggression against a non-nuclear-weapon state would create a situation in which the security council. And above all its nuclear – weapon state permanent members, would have to act immediately in accordance with their obligations under the United Nations charter, 2- welcomes the intention expressed by certain States that they will provide or support immediate assistance , in accordance with the charter, to any non-nuclear-weapon state party to the treaty on the Non-proliferation of Nuclear weapons that is a victim of an act object of a threat of aggression in which nuclear weapons are used.

(2) Goldblat (J) : " Arms control agreements and humanitarian law of war " , in marek thee (ed), Arms and disarmament, (Oxford, 1986). 304.

(3) د. حسين خلاف : ضمانات الدول الذرية للدول غير المسلحة ذرياً ضد الاعتداء الخارجي ، المرجع السابق ، ص ١١ .

ببضيف بعض الفقهاء أن هذه الضمانة (القرار والتصريحات المصاحبة له) على الرغم من أنها لا تتعدى كونها ضمانة سياسية فإنها أى هذه الضمانة ، مطلوبة باعتبارها إضافة فاعلة لمعاهدة منع الانتشار النووي وحافراً للدول غير النووية من أجل الانضواء تحت حكم هذه المعاهدة<sup>(١)</sup>.

ب - قرار مجلس الأمن بشأن الضمانات الأمنية للدول غير النووية رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٩٥م<sup>(٢)</sup>:

قام مجلس الأمن في ١١/٤/١٩٩٥م بالموافقة على القرار الذي تقدمت به الدول دائمة العضوية - النووية - ويتضمن هذا القرار بعض الضمانات الأمنية المكفولة للدول غير النووية في حالة تعرض أى من تلك الدول لهجوم نووي ، وقد - من قرار المجلس الذي وافقت عليه الدول بالإجماع أنه في حالة حدوث عدوان بالأسلحة النووية أو تهديد به ضد دولة لا عتلك السلاح النووي بناء على دخولها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فإنه يحق لأي دولة أن تقوم بعرض الموضوع على مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عاجلة لتقديم المساعدة لتلك الدولة، ويتضمن قرار مجلس الأمن أن تقوم الدول منفردة أو مجتمعة بتقديم المساعدة لتلك الدولة .

وقد نسب القرار على اعتزام المجلس التوصية بالاستجابة لمطلب أى دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في الحصول على تعويضات في حالة تعرضها لعدوان نووي على أن تقوم الدولة المعتدية بدفع تلك التعويضات<sup>(٣)</sup>.

(1) د. محمود ماهر : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

وأيضاً د. مصطفى سلامة حسين : ( نظرات في الحد من التسليح ) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(2) United Nations Security Council Res (984), 11 April 1995, 3514 th meeting.

(3) It states , in part, that " 3- ... in case of aggression with nuclear weapons or the threat of such aggression against a non-nuclear-weapon State party to



وقد انتقدت مصر تحريك الدول - النووية - لاعتماد قرار من مجلس الأمن بشأن تلك الضمانات وتجاهلها التشاور مع الدول الموقعة على المعاهدة .

وقد أعربت مصر عن أسفها لعدم اكتساب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الصفة العالمية رغم مرور ٢٥ عاماً على صدورها وعلى الرغم من أن الدول النووية تحاول إعطاء بعض الضمانات للدول غير النووية إلا أن هذه الضمانات تفتقر إلى النقاط الآتية - كما ذكرها السفير نبيل العربي مندوب مصر بالأمم المتحدة (١) ،

١- عندما قامت الدول النووية الخمس بوضع قرار الضمانات الأمنية تجاهلت التشاور مع الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على الرغم من أن تلك الدول هي المستفيدة من تلك الضمانات .

٢- افتقر القرار إلى النص على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل خطراً على الأمن والسلام العالمي .

---

the treaty on the Non-proliferation of Nuclear Weapons, any State may bring the matter immediately to the attention of the Security Council to enable the Council to take urgent action to provide assistance, in accordance with the Charter, to the State victim of an act of, or object of a threat of, such aggression; and recognizes also that the nuclear-weapon State permanent members of the Security Council will bring the matter immediately to the attention of the Council and seek Council action to provide, in accordance with the Charter, the necessary assistance to the State victim;... 5- invites member States individually or collectively if any non-nuclear-weapon State party to the treaty on the non-proliferation of nuclear weapons is a victim of an act of aggression with nuclear weapons, to take appropriate measures in response to a request from the victim for technical, medical scientific or humanitarian assistance, and affirms its readiness to consider what measures are needed in this regard in the event of such an act of aggression ".

(١) د. محمد بهاء الدين الغمري : المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وأفريقيا ، كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط ، المرجع السابق ، ص ١١٩ وما بعدها .



٣- عدم وجود آلية مستعدة لضمان قيام مجلس الأمن بمواجهة أى تهديد أو هجوم نووى .

٤- لم يلتزم المجلس من جانبه باتخاذ إجراءات جماعية فعالة من أجل الحماية من أى خطر يهدد السلام ومن أجل قمع أى عمل عدوانى <sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى أوجه القصور التى ذكرها سفيرنا/ نبيل العربى ، فإننا نود أن نضيف بعض النقاط :

١- قرار الضمانات الأمنية الذى أقره مجلس الأمن نص على حالة تعرض دولة غير نووية لاعتداء نووى ولم يتضمن هذا القرار معالجة حالة ما إذا تعرضت دولة غير نووية لاعتداء غير نووى ولكن من دولة تمتلك السلاح النووى .

٢- أن مجرد امتلاك دولة للأسلحة النووية حتى لو لم تقم باستخدامه فى هجومها ، إلا أنه يكون فيه جانب كبير من الردع للدولة المعتدى عليها ، مما قد يضطرها للتنازل عن بعض حقوقها حتى لا تتعرض لهجوم نووى، فلماذا لم يتضمن قرار الضمانات الأمنية معالجة لتلك النقطة.

٣- أن الدولة النووية التى وضعت وصاغت هذا القرار تتجاهل امتلاكها لحق الفيتو مما سيكون له أكبر الأثر على أى قرار من قبل المجلس ضد

---

(١) وأوضح سفيرنا / نبيل العربى ، أن توقيت التصويت على قرار الضمانات الأمنية بهدف التأثير على محادثات منع الانتشار النووى أمر واضح ، وأن هذا القرار الذى يمس سيادة الدول غير النووية كان يتطلب مشاورات مكثفة ومزيداً من الوقت لبحثه ومصر لا ترى أن القرار يعطى الدول غير النووية ما بكفى من ضمانات أمنية تستحقها لرفضها الخيار النووى وأن اعتماد قرار الضمانات الأمنية من قبل مجلس الأمن لن يدعم اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية بل سيقوض ويضعف هذه الاتفاقية لأن القرار قاصر من حيث الشكل والمضمون .

- د. محمد بهاء الدين الغمري : المرجع السابق ، ص ١٣١ .

- وأيضاً انظر .. كتاب وزارة الخارجية المصرية : مصر ومعاذرة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، سنة ١٩٨١ م .

الدولة التي قامت بالاعتداء النووي ، وبالأخص إذا كانت تلك الدولة تتمتع بحماية أي من الدول المالكة لحق الفيتو وأبسط مثال على ذلك علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل ، مما سيجعل قرارات مجلس الأمن بالنسبة لتلك الضمانات عديمة الجدوى.

٤- كان يمكن للدول الخمس التي لها حق الفيتو - إثباتاً لحسن نواياها - أن تنص على أن أي قرار يصدر من مجلس الأمن بشأن تعرض دولة غير نووية موقعة على المعاهدة لهجوم نووي ، وقام المجلس باتخاذ التدابير اللازمة بشأن هذا العدوان يحظر على أي من الدول المالكة لحق الفيتو تعطيل تلك التدابير وحماية الدولة المعتدية باستخدام حق الفيتو .

وذلك لأننا في صدد قرار الضمانات الأمنية التي أقرها مجلس الأمن بصورتها الحالية نجد أن الدول النووية تجافي مبادئ الحق والعدالة عندما تجرد بعض الدول من وسائل الحماية وتمنحها للأخرى بل وتمدها بكل ما يلزم من سلاح ثم بعد ذلك تبسط حمايتها السياسية عليها في مجلس الأمن وتشل أي محاولة لتوقيع العقوبة عليها من خلال استخدامها لحق الفيتو.

ومن الجدير بالذكر أن الدعوة لتقديم المساعدة ليست موجهة إلى الدول ذات التسليح النووي فقط - كما هو الحال في القرار ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨م - بل هي موجهة لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وفي رأينا فإنه ومع أهمية القرارين السابقين فإنهما مازالا بعيدين عما تطمح إليه الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي ، وهذا الطموح هو أن ينص على مثل هذا الضمان بنوعية السلبى والإيجابى في معاهدة دولية ملزمة .

### المطلب الثالث

#### موقف محكمة العدل الدولية من الأسلحة النووية

= = =

لقد ذهبت محكمة العدل الدولية في رأيها الافتائي الصادر في ٨ يوليو سنة ١٩٩٦م بمناسبة سؤال تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يتعلق بمدى شرعية التهديد أو استعمال الأسلحة النووية ؟ غير أن المحكمة بعدما قررت أن استعمال هذه الأسلحة يخالف بشكل عام قواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في أوقات النزاعات المسلحة، ذهبت إلى أنه " ليس في القانون الدولي العرفي أو القانون الدولي الاتفاقي أى حظر شامل وعام للتهديد بالأسلحة النووية بالذات أو لاستخدامها ، وأنه بالنظر إلى حالة القانون الدولي الراهنة والعناصر الواقعية التي هي تحت تصرفها ، ليس في وسع المحكمة أن تخلص إلى نتيجة حاسمة بشأن ما إذا كان التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في ظرف أقصى من ظروف الدفاع عن النفس يكون فيه بقاء الدولة ذاتها معرضاً للخطر (١) .

وللأسف الشديد فإن المحكمة لم تبين ما معنى أن يكون بقاء الدولة في خطر ، ومن ثم تركت تقدير الأمر للدولة المعتدي عليها أو المهددة بالاعتداء ،

---

(1) The International Court of Justice stated, in part. That " ... the threat or use of nuclear weapons would generally be contrary to the rules of international law applicable in armed conflict, and in particular the principles and rules of humanitarian law; however, in view of the current state of international law. And of the elements of fact at its disposal, the court cannot conclude definitively whether the threat or use of nuclear weapons would be lawful or unlawful in an extreme circumstance of self-defence, in which the very survival of a State would be at stake " .

- (I.C.J.) opinion, op. cit. p, 37.

وأيضاً .. د. أحمد أبو الوفا : التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٨٦

وهذا من شأنه أن يخضع استعمال مثل هذه الأسلحة لسوء تقدير لمثل هذه الحالة من قبل الدول .

ومع ذلك ففي مواضع أخرى من هذا الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ذهبت المحكمة بالإجماع في هذه الحالة إلى أن " التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بواسطة الأسلحة النووية الذي يتعارض مع الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ولا يفي بجميع مقتضيات المادة ٥١ ( من الميثاق ) غير مشروع " . وأنه " يجب أن يكون التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها متمشياً مع مقتضيات القانون الدولي الواجب التطبيق في أوقات النزاع المسلح ولا سيما مقتضيات مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده، وكذلك مع الالتزامات المحددة بموجب معاهدات أو غيرها من التعهدات التي تتعلق صراحة بالأسلحة النووية<sup>(١)</sup> .

- الحالات التي يكون فيها استخدام الأسلحة النووية غير مشروعاً وفقاً لرأي المحكمة.

وهكذا فإنه وعلى الرغم من أن المحكمة لم تقض بعدم شرعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها ، فإنها أوردت مجموعة من القيود والظروف التي يكون من شأن استعمال هذا النوع من الأسلحة فيها غير مشروع هي على النحو التالي :

( ١ ) لمزيد من الشرح والتفصيل حول هذا الرأي الاقتائي لمحكمة العدل الدولية، انظر د. عبدالعزيز مخيمر عبدالهادي ، مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية في نزاع مسلح ، المرجع السابق ، ص ١٧ - ٢٠٣ .

Michael (J) : The opinion of the International court of Justice on the threat or use of Nuclear Weapons, 91 American Journal of International law, (July - 1997), p. 417 - 435.





١- كل استعمال للقوة أو تهديد به على نحو مخالف لما تقضى به المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة سوف يكون غير مشروع سواء أكانت هذه القوة نووية أم غير ذلك <sup>(١)</sup>.

٢- إن المحكمة وإن كانت لا تستطيع أن تقضى بعدم مشروعية التهديد أو استخدام القوة النووية في حال إذا ما كان بقاء الدولة المعنية في خطر، غير أنها قرنت ذلك بوجوب مراعاة ما تقضى به المادة ٥١ من الميثاق التي تعنى بحق الدفاع الشرعي <sup>(٢)</sup>.

ويعد شرطاً للضرورة والتناسب من أهم الشروط التي يجب توافرها حتى يكون استعمال القوة مشروعاً باعتباره حالة من حالات الدفاع الشرعي بحسب ما قضت به محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا عام ١٩٨٦، حيث قضت محكمة العدل الدولية أن " هناك قاعدة محددة مفادها أن الدفاع عن النفس لا يسوغ إلا بتدابير تكون متناسبة مع الهجوم المسلح وضرورية الرد عليه ، وهي قاعدة راسخة تماماً في القانون الدولي العرفي " <sup>(٣)</sup>.

٣- إن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يجب أن يكون متوافقاً مع القانون الدولي الواجب التطبيق في أوقات النزاعات المسلحة ، أي القانون الدولي

( ١ ) تنص المادة ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن " يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " .

( ٢ ) تقضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بأنه " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي ، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه " .

( ٣ ) ( ICJ ) Reports, No. 14, 1986.



الإنساني . وتعد ضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف غير العسكرية (المدنية) وضرورة احترام الدول المتحاربة لحياة الدول الأخرى وضرورة استخدام ما هو لازم فقط من أساليب القتال لشل القدرة العسكرية للعدو وليس من أجل إبادة ، من أهم قواعد القانون الدولي الإنساني<sup>(١)</sup>.

= = =

---

(١) Michael ( J ) : op.cit. p. 423.

الخاتمة







## الخاتمة

— — —

لما كانت الحرب هي تحكيم القوة بدل القانون ومبادئ العدالة ، فهل يمكن أن يتصور وجود قانون ينظمها وقواعد تخضع لها ؟ قد يكون هناك تنافر ظاهر بين طبيعة الحرب وهي تغليب القوة على القانون وبين إخضاعها لقانون ما ، غير إنه لما كانت الحرب ظاهرة اجتماعية قد لا يمكن تجنبها ، يجب إذا ما قامت ألا تترك بدون تنظيم تسودها أعمال القسوة والهمجية ، بل يجب بقدر المستطاع تنظيمها وتهذيبها بما يتفق مع الغرض ومع مبادئ الإنسانية .

ولما كان الغرض من الحرب هو توصل أحد الطرفين إلى التغلب على الآخر توطئه لإرغامه على التسليم بما يطلب إليه ، فكل فعل لا يؤدي مباشرة إلى هذا الغرض ويكون مشوباً بالقسوة والهمجية يعتبر غير مشروع ويتعين تحريره ، ومن أجل ذلك وجد القانون الدولي الإنساني .

ويستند القانون الدولي الإنساني — كما بينا من قبل — في القواعد التي يقرها إلى فكرتين أساسيتين هما :

١- فكرة الضرورة : وتبيح استعمال القوة ووسائل العنف والخداع ، وإنما بالقدر اللازم فقط لتخفيف الغرض من الحرب ، وهو إرهاب العدو وإضعاف مقاومته لحمله على التسليم .

٢- فكرة الإنسانية : تحتم حماية المحاربين من أهوال الحرب وقصرها على أفراد القوات المقاتلة لكل من الفريقين .

وعندما واجه العالم فداحة أهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية واللتين كشفتتا عن الأبعاد الرهيبة لظاهرة الحرب الشاملة في ظل ذلك التطور العلمي والفني الهائل ، وما يمكن أن يجره استخدام أسلحة التدمير الشامل من عواقب



وخيمة تضع الجنس البشرى بأسره على شفا الهاوية ، بدأ البحث الجاد عن الوسائل التي تكفل القضاء على حق الدولة في شن الحرب وخلال محاولات متعددة منذ عهد عصبة الأمم — الذي وردت فيه لأول مرة إشارة إلى تقييد حق الدولة المطلق في شن الحرب — ثم القضاء تدريجياً على حق الدولة المطلق في شن الحرب وجاء ميثاق الأمم المتحدة الذي جرت صياغته غداة الحرب العالمية الثانية ، تتويجاً لهذا الاتجاه ، وعبرت ديباجة عن الرغبة الحاسمة في القضاء على حق الدولة في شن الحرب عندما قررت " نحن شعوب الأمم المتحدة ... وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ..... " .

ويبلبل اليوم أفكارنا ويذهل عقولنا ويعقد ألسنتنا سلاح فتاك جديد هو القنبلة النووية بنوعيتها ( الذرية والهيدروجينية ) وما تحدثه هذه القنابل من فتك وقتل وتدمير وحرائق ودق للمدن بالجملة ، وقد أضافت هذه الأسلحة إلى كوارث الإنسانية ومحن المدنية كوارث ومحنا أخرى تنوء بحملها وزادت من متاعب القانون الدولي العام ، كما كبדתه ضعفاً فوق ضعف .

ولا تزال آثار القنبلة الذرية على هيروشيما ونجازاكي قائمة تنبئ عن وحشية هذا السلاح الرهيب وما يسببه من جراح دامية بليغة في العرف الدولي وقواعد الحرب والنظم القانونية المختلفة ، ولكن لم تصل الدول التي تتشدد بحب السلام وبوجوب استتباب الأمن والطمأنينة في مختلف ربوع الأرض إلى حل مرضى لتلافى النسف الشامل والقضاء على التراث الإنساني في ساعة من ساعات الطيش .

وقد كان للرأى العام العالمى الذى صدم بما حدث فى هيروشيما ونجازاكي أثر فى توجيه الفكر القانونى والاقتصادى والسياسى فى العالم إلى ضرورة تقييد استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية ، فسارت الجهود الدولية منذ ذلك الحين في حثها من أرباب :

١- إحداهما يشجب الاستخدام العسكري للطاقة النووية ويحاول الحد من انتشار هذا الاستخدام .

٢- وثانيهما ينمى ويشجع التعاون بين دول العالم فى مجال الاستخدام السلمى لهذه الطاقة العملاقة .

وذلك حرصاً على تجنب البشرية ويلات حرب نووية من جهة ، وأملاً فى توجيه هذه الطاقة إلى خير ورفاهية الإنسان من جهة أخرى ، فنجد أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تجعل من الاستخدام السلمى للطاقة النووية هدفاً يلى مباشرة منع انتشار الأسلحة النووية ، فأكدت فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة على حق جميع الأطراف الثابت فى بحث وتطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ، كما ألزمت هذه المعاهدة الدول القادرة بالإسهام - فرادى أو جماعات أو مع غيرهم أو ضمن منظمات دولية - فى دفع تنمية استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية .

والقانون الدولى الإنسانى - كما بينا من قبل - قانون دولى قائم يتضمن أحكاماً تنظم أسلوب الحرب ووسائلها ، واستخدام الأسلحة الحديثة يخضع لهذه الأحكام ، لأن إغفال النص عليها عندما وضعت هذه الأحكام لم يقصد به تركها المطلق لتصرف القائمين على أمور الجند ، خصوصاً وأن المحاربون لا يتمتعون بحق مطلق فى استخدام وسائل الخسائر للعدو .

وإذا كان القانون الدولى الإنسانى يتضمن قواعد عرفية واتفاقية تحرم صراحة استخدام بعض الأسلحة مثل السموم والأسلحة البكتريولوجية - وكانت أخطر ما عرف وقت تحريمها - فمن البديهي أن إغفال أسلحة أخطر منها لم يحدث إلا لأنها كانت غير معروفة فى هذا الوقت، وإذا كان سلاحاً يسبب تدميراً وآلاماً غير مشروع طبقاً لأحكام القانون الدولى ، فإن سلاحاً آخر أشد تدميراً ويحدث آلاماً أكثر لا يمكن إلا أن يكون محرماً طبقاً لهذه الأحكام .

بالإضافة إلى ذلك فإن إباحة استخدام الأسلحة النووية فيه قضاء على أحكام القانون الدولي الإنساني ، ما كان منها خاصاً بحماية المدنيين أو بتحريم إيذاء الجنس البشري ، أو بحماية المستشفيات والممتلكات الخاصة ، ومن هذه الأحكام ما وضع بعد استخدام الأسلحة النووية ، وهي تحرم إيذاء الجنس البشري ، كما تحرم تدمير وتخريب منشآت عديدة ولا يمكن تفادي ذلك إذا استخدمت أسلحة نووية في الحرب .

وبدأ سباق التسلح النووي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية يلقي بظلاله على العالم ويؤرق فكر الدول النووية الكبرى مما أظهر أفكاراً ترمى إلى التحكم في انتشار الأسلحة النووية من خلال الرقابة الدولية على الأنشطة النووية والمواد النووية ، ونتيجة لتلك الجهود فقط أنشأت منظمة الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٧م "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (IAEA) International Atomic Energy Agency كجهاز فني تابع لها يختص بشئون الطاقة الذرية وتطويرها في التطبيقات السلمية ويعمل في الوقت ذاته على عدم تمكين الدول من تصنيع الأسلحة النووية .

وبرعاية الدول الحائزة على الأسلحة النووية والمعترف بها دولياً وهي الدول التي تملك السلاح النووي قبل ١/١/١٩٦٨ م وبالتحديد هي ( الولايات المتحدة الأمريكية - المملكة المتحدة "بريطانيا العظمى" - الاتحاد السوفيتي السابق - فرنسا - الصين الشعبية ) فقد قامت منظمة الأمم المتحدة بإبرام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (The traty on the Non - Proliferation of Nuclear Weapons) والتي افتتحت للتوقيع في ١/١/١٩٦٨م ، وأصبحت نافذة المفعول في ٥/٣/١٩٧٠م ، وتنبئ تلك المعاهدة على أساس العمل على منع انتشار الأسلحة النووية في العالم وتثبيت الوضع العالمي المعترف بوجود مجموعة الدول الحائزة على الأسلحة النووية .



وبمقتضى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) فإن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التى تنضم إلى المعاهدة تتعهد بالآلا تحصل على مثل تلك الأسلحة وآلا تسعى أو تقبل أية مساعدة للوصول إلى هذا الغرض وتتعهد كذلك بقبول النظام الدولى للضمانات النووية التى تقوم بتنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) .

ومع انتهاء الحرب الباردة ، وبينما العالم ينتظر أن تتحرك القوى النووية تجاه نزع السلاح النووى ، بعد أن انتفت المبررات المعلنة لاحتفاظ تلك الدول بترساناتها النووية ، شرع أعضاء النادي الذرى الدولى فى تعديل عقائدهم النووية، بما يبرر إمكان استخدام تلك الأسلحة النووية فى مواجهة دول غير نووية، وكما قال وزير الخارجية المصرى السابق " عمرو موسى " فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية – التى تم تجديدها بالفرض والضغط – أصبحت معاهدة غير عالمية وغير فعالة ولا تستطيع أن تضبط الأمور المتعلقة بالانتشار النووى، ثم أن مصداقيتها تتآكل يوماً بعد يوم .

وعلى ذلك فإنه فى مجال استخدام الطاقة النووية فى الأغراض العسكرية، لم تود المعاهدات التى تمت إلى وقف سباق التسلح النووى أو تخفيف حدته وكانت المشكلات الفنية والسياسية والدعائية حائلاً دون تحقيق ذلك ، فبقيت مباحثات نزع السلاح النووى والرقابة عليه معركة تخططها البيروقراطية وتديرها الدبلوماسية – متضمنة فى جوهرها مسائل عسكرية – تسير فى حقيقتها طبقاً لسياسة واستراتيجية خططتها أجهزة واعية أنشأها كل جانب خصيصاً لهذا الغرض .

وفى ظل هذه الظروف أسفرت مباحثات نزع السلاح عن عقد تلك المعاهدات – ومن المفهوم ضمناً إنها ليست غاية ولكنها وسيلة تمهد لنزع سلاح عام شامل – وقد أدت هذه المعاهدات إلى منع إجراء بعض التجارب النووية فى



نطاق محدود ، كما أدت إلى تقليل أخطار التلوث الإشعاعي في أنحاء من العالم .  
كما أكد بعضها بقاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية .

وكانت جميع هذه المعاهدات خطوة في سبيل النجاح ونموذجاً لخطوات  
تالية في هذا الطريق ، ومشجعاً للرأى العالمى ، ودعماً لأمل البشرية فى  
الوصول إلى نزع سلاح عام شامل .

ولكن فى ظل هذه المعاهدات لا يزال سباق التسليح النووى دائر بجد ،  
ولا تزال أخطار الانتشار قائمة ، فالصين وفرنسا تجريان التجارب فى النطاق  
المحظور والدول النووية الأخرى تجرى تجاربها تحت الأرض ، كما أن دولاً  
كثيرة أخرى أصبحت قادرة على صناعة السلاح النووى نتيجة للتقدم العلمى  
التكنولوجى .

ومع الأسف الشديد والحزن العميق فإن المعاهدات التى تمت جميعها لم  
تتضمن حكماً ملزماً بوقف سباق التسليح أو يحرم استخدام الأسلحة النووية فى  
الحرب ، رغم أن " القانون الدولى الإنسانى " — وهو أول ما ظهر من فواعد  
القانون الدولى العام — يتضمن أحكاماً يمكن تطبيقها فى هذا المجال وكان الأجدر  
أن تتد الأطراف إلى تلك الأحكام ويجعلوها أساساً يستمدون منها قواعد لتحريم  
استخدام الأسلحة النووية فى الحرب .

— — —

### أهم المقترحات للقضاء على استخدام الأسلحة النووية في الحرب

من المعروف أن انتشار الأسلحة النووية كان وما يزال عاملاً مؤثراً في تهديد الأمن والسلام الدوليين ، مما دعا العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى البحث عن أسلوب يدرأ هذا الخطر عنها ، ومن وجهة نظرنا أن القضاء على استخدام الأسلحة النووية في الحرب بمعناها في العصر الحديث يستلزم طرح عددا من المقترحات أهمها :

#### أولاً : عقد المعاهدات والاتفاقيات لتحريم استخدام الأسلحة النووية صراحة :

رغم أننا بينا في هذه الدراسة أن القانون الدولي الإنساني يحرم استخدام الأسلحة النووية في الحرب ، إلا أننا نرى أن : عقد معاهدات لتحريم استخدام الأسلحة النووية صراحة سوف يكون لها آثارا سياسية وأخرى معنوية وكذلك آثار فنية فمن ناحية الآثار السياسية فإن هذه المعاهدات سوف تكون إثباتاً لحسن نية المتعاقدين ، والآثار المعنوية لتقليل حدة التوتر بين الدول ، والآثار الفنية لتحديد أسلوب الرقابة والإشراف على منع استخدام أخطر أسلحة عرفت حتى الآن ، أما من الناحية القانونية سوف لا تكون هذه المعاهدات إلا تأكيدا وتطبيقا لأحكام قائمة الآن تقضى بأن " استخدام الأسلحة النووية محرم طبقا للقانون الدولي العام " .

ويجب أن ينص في هذه المعاهدات على عدم استخدام السلاح النووي أو غيره من أجهزة التفجير النووي والغازات الحربية السامة القاتلة بالإضافة إلى المواد البيولوجية .

#### ثانياً : تطوير التشريع الدولي الملزم في هذا المجال :

( الاهتمام بصياغة قواعد قانونية جديدة ذات صفة إلزامية في مجال تحريم وفرض الجزاءات ) .

أثبتت الممارسة العملية عبر القرن الماضي عدم كفاية أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لمواجهة الخطر النووي ، الأمر الذي سوف يتبعه أزمة نووية

حادة ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين ، كما هو الحال متمثلا في القدرات النووية الباكستانية والهندية والقدرات الإسرائيلية تكمله للنساذى السزى حيث المعاهدات الدولية لم تكن كافية لكفالة كبج جماح الدول الراغبة فى امتلاك السلاح النووى .

**ثالثاً : تدعيم القضاء الدولى الجنائى الدائم ممثلاً فى المحكمة الجنائية الدولية .**

وفيما يلي عرض لأهم أحكام واختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة لجرائم الحرب ، والمتضمن في نظام " روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "



والذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين - في ١٧ يوليو سنة ١٩٩٨ - والمعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية - روما / إيطاليا <sup>(١)</sup> .

وفقا للمادة الخامسة فقرة (١) بند (د) وهي المادة الخاصة بتحديد الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة والتي تكون موضوع اهتمام المجتمع الدولي بأسره وهي :

١- جريمة الإبادة الجماعية .

٢- الجرائم ضد الإنسانية .

٣- جرائم الحرب .

٤- جريمة العدوان .

ووفقا للمادة الثامنة فقرة (٢) بند (ب) يكون للمحكمة الاختصاص بالنسبة للانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي مثل :

استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية بطبيعتها أضرارا زائدة أو ألما لا لزوم لها أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة بشرط أن تكون هذه الأسلحة والقذائف والأساليب الحربية ذات خطر شامل <sup>(٢)</sup> .

رابعاً : إنشاء ما يسمى بعصبة الحياد المسلح ضد استخدام الأسلحة النووية :

في أواخر القرن الثامن عشر عندما كثر اعتداء المحاربين على أموال غير المحاربين وسفنتهم نشأت فكرة الدفاع عن الحياد بطريق القوة فكانت كلا من " روسيا والنرويج والسويد والدانمرك " سنة ١٨٧٠ ما يسمى " بعصبة الحياد

(١) د/ سحر مصطفى حافظ : ( الأزمة النووية في ظل غياب نظام دولي قنوني ) . المرجع السابق ، ص ٢٥ .  
(٢) د/ إبراهيم محمد العناني : المحكمة الجنائية الدولية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، كتاب مؤتمر الفيز النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات المستقبل جامعة أميوط ، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ . ص ١١٤ .

المسلح " لتواجه الاعتداءات التي تقع من " فرنسا وانجلترا وأسبانيا " والمشتبكة في الحرب وقتئذ .

ومن المعروف أن الأضرار التي تصيب الدول المحايدة من جراء استخدام الأسلحة النووية في الحرب تسبب خسائر جسيمة لرعايا هذه الدول وممتلكاتها ، كما تمس سيادتها وإقليمها بأضرار فادحة لم يعرف مداها حتى الآن وتصل في نتائجها إلى مرتبة العدوان ، مما يدعوا إلى أن تستلهم دول العالم فكرة " عسبة الحياد المسلح ضد استخدام الأسلحة النووية " .

ويقودنا إلى هذه الفكرة عدم قدرة دولة محايدة واحدة على الوقوف أمام دولة كبرى نووية ، فاتفق عدة دول بينها دولة نووية على الالتزام بحياد موصوف منحاز ضد من يستخدم الأسلحة النووية في الحرب طبقا لمعاهدة جماعية تنظم هذا الوضع ، قد يكون عملا رادعا ضد من يفكر في استخدام هذه الأسلحة <sup>(١)</sup> .

#### خامساً : إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية :

إن السعي نحو نزع السلاح النووي وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تمثل مدخلا يستوجب دعمه والبحث عن الإمكانيات العملية والفنية والدعم السياسي والقانوني من دول المنطقة ومن دول السلاح النووي لخلق حالة من الاستقرار والأمن في تلك المناطق وفي العالم أجمع .

ويجب أن تتوافر الشروط التالية للقول بأن هذه المناطق خالية من الأسلحة النووية <sup>(٢)</sup> :

- ١- عدم امتلاك دول المنطقة للأسلحة النووية .
- ٢- عدم السماح لقوى خارجية عن المنطقة بوضع أسلحة نووية على أراضي دول المنطقة .

(١) د/ محمود خيرى بنونه : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٢) د/ إسماعيل إسماعيل بدوى : (نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل) المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

١- عدم استخدام الأسلحة النووية تجاه أهداف بالمنطقة من قبل دول تقع خارج المنطقة

٢- اتباع إجراءات جماعية في حالة وقوع عدوان على أى دولة في المنطقة .

٣- الالتزام بقبول إجراءات التفتيش والتحقق النووي .

ولم يتفق العالم على تعريف محدد للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، لكن يتم تحديد المعالم الجغرافية للمناطق المختلفة على أساس سياسى بحث .

وبالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فإن الظروف الراهنة في المنطقة العربية مع وجود إسرائيل في قلبها وهى الدولة الوحيدة التى تمتلك ترسانة نووية ، ورفضها الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد لا تسمح بقيامها في الوقت الراهن .

سادساً : النزع الشامل للأسلحة النووية :

مع انتهاء الحرب الباردة ، وبينما العالم ينتظر أن تتحرك القوى النووية تجاه نزع السلاح النووى وذلك بعد أن انتفت المبررات المعلنة لاحتفاظ تلك الدول بترسانتها النووية شرع أعضاء النادي الذرى فى تعديل عقائدهم النووية ، بما يبرر إمكان استخدام تلك الأسلحة النووية فى مواجهة غير نووية .

وللأسف الشديد فقد ضربت الدول النووية عرض الحائط برغبة المجتمع الدولى بأسره وبتوجيهات قطاعات حيوية داخل تلك الدول ذاتها تطالب بنزع السلاح النووى واستخدمت تلك الدول جميع الذرائع الممكنة لتكريس احتكارها للأسلحة النووية ، وتصورت أن إغلاق أبواب النادي الذرى ومنع دخول أعضاء جدد يشاركونهم العضوية هو السبيل لحظر الانتشار النووى .

ولم تضع الدول النووية فى اعتبارها إنه مادامت الأغلبية الساحقة من دول العالم لا تملك أسلحة نووية ، فإن على الأقلية التخلص من أسلحتها النووية وإزالتها نهائيا وذلك عبر جدول زمنى .

وما دامت أسلحة الدمار الشامل موجودة بما لها من قوة تدميرية هائلة ، فلن يشعر أى إنسان بالأمان على هذه الأرض ، والأمن العالمى يكمن فقط فى إزالة الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل ، ولن يكون بمقدور أي دولة أن تتمتع بالأمان مادامت عشرات الآلاف من الرؤوس النووية الكفيلة بسحق كل منجزات الحضارات الإنسانية موجودة فى أيدي قلة من الدول بحجة ضمان أمن هذه الدول ، بينما يتم تجاهل المتطلبات الأمنية لسائر الدول تجاهلا كاملاً .

وأخيراً : فإن عملية نزع أسلحة الدمار الشامل وعملية ضبط وإزالة ومنع انتشار الأسلحة النووية والإزالة الكاملة للأسلحة البيولوجية والكيميائية يحتاج تحقيقها إلى جهود مكثفة ومنسقة على كل المستويات ، وسواء على مستوى المجتمع الدولى ممثلاً فى مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة .. أو على مستوى كافة الدول التى أبدت اهتماماً بهذا الموضوع .

وفى النهاية : نسأل الله العلى القدير أن يعم العالم الأمن والأمان وأن يسود المجتمع الدولى السلم والسلام وأن يجنب البشرية ويلات الحروب ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور

معمر رتيب محمد عبد الحافظ

مدرس القانون الدولى العام

أسيوط فى مايو ٢٠٠٩م



الملاحق



## تقديم

= = =

عقب استخدام الطاقة الذرية في نهاية الحرب العالمية الثانية — وما خلفته من دمار شديد — تولد الشعور بوجوب إخضاع هذه الطاقة الجديدة لرقابة دولية تمارس التفتيش والتنظيم القانوني ، يناد بها تلك الاختصاصات والسلطات ، ومن هذه الهيئات والمؤسسات واللجان الدولية والإقليمية ما ينظم استخدام الطاقة النووية ، ويضع الخطط ويتابع تنفيذها بخصوص التخلص من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وتبنى مسئولية السعي نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية سواء كانت لها الصفة الدولية أو الإقليمية

ولقد أسفرت الجهود الدولية المشتركة نحو انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية وإبرام العديد من التشريعات الدولية ووثائقها القانونية من ( اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات في ميدان استخدام الطاقة الذرية ) والتي تتضمن العديد من المبادئ والأسس والخطوات التنفيذية بالحد أو خفض أو حظر انتشار أنواع يتفق عليها من أنظمة التسليح أو التكنولوجيا العسكرية وحظر تنفيذ بعض انتجارب بالإضافة إلى التوصل إلى قيود مقبولة من كافة الأطراف بالنسبة لبعض مجالات الاستخدام ، مع التفرقة بين فحوى بعض المصطلحات القانونية المتداولة بهذا الصدد والخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، والدول الحائزة للسلاح النووي ، والدول السوداء والدول الرمادية ، والدول البيضاء ، وأعمال التوقيع والانضمام والتصديق من قبل الدول الأعضاء ، والتفتيش الدولي والرقابة الوطنية ، والحظر والمنع ، والدولة المودع لديها وثائق الاتفاقيات والمادة النووية والمواد الانشطارية الخاصة والمواد الأصلية والمادة النووية

المعالجة ، بالإضافة إلى المبادئ الخاصة بنزع الأسلحة أو تدميرها  
وأساليب الرقابة وآليات التفتيش والتحقيق .

== =

### ملحق رقم (١)

#### معاهدة حظر التجارب النووية

في الجو ، في الفضاء الخارجي ، تحت الماء

١٩٦٣

== =

حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة البريطانية  
العظمى ، وأيرلندا الشمالية ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الشعبية ،  
باعتبارها أطرافاً أساسيين .

يعلنون أن هدفهم الأساسي هو عقد اتفاقية — بأسرع ما يمكن —  
لنزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً ، تحت إشراف دولي فعال ، بما يتمشى مع  
أهداف الأمم المتحدة ، لوضع نهاية لسباق التسلح ولتنتزع الرغبة في إنتاج  
وتجربة جميع أنواع الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية .

راغبين في العمل على عدم استمرار تجارب تفجيرات الأسلحة  
النووية في جميع الأوقات ، عازمين على مواصلة المفاوضات لأجل هذا  
الهدف راغبين في وضع حد لتلوث الأجواء والمحيط الذي يعيش فيه  
الإنسان قد اتفقوا على ما يأتي :-



### المادة الأولى

١- يتعهد كل عضو في هذا الاتفاق بتحريم ، ومنع ، وعدم إجراء أى تجربة لتفجير سلاح نووى أو أى تفجير نووى آخر ، فى أى مكان تحت إشرافه أو تحت سلطته الشرعية .

أ- فى الجو ، أو فوق حدوده ، بما فى ذلك الفضاء الخارجى أو تحت الماء أو فى أعالي البحار .

ب- فى أى مكان آخر إذا ما كان هذا التفجير يسبب نشاطاً إشعاعياً يظفر تأثيره خارج الحدود الإقليمية للدولة التى يجرى الانفجار تحت إشرافها أو سلطتها الشرعية ، ومن المعلوم فى هذا المقام أن التحفظات المذكورة فى هذه الفقرة لا تتعارض مع الوصول إلى اتفاقية للحظر الدائم لجميع تجارب التفجيرات النووية ، بما فى ذلك التفجيرات تحت الأرض ، التى - كما جاء فى الديباجة - ستحاول الأطراف المتعاقدة الوصول إلى اتفاق بشأنها .

٢- تتعهد جميع الأطراف المتعاقدة - بالإضافة إلى ذلك - بالامتناع عن أن تكون سبباً فى تشجيع ، أو الإشتراك بأى طريقة فى إجراء أى تجارب تفجير سلاح نووى ، أو أى تفجير نووى آخر ، أينما كان طالما كان سيتم إجراؤه فى أى المحلات المحددة سابقاً إذا كان لها التأثير المذكور عالية ، فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

### المادة الثانية

١- لجميع الأطراف حق اقتراح تعديل هذه الاتفاقية ، ويوجه هذا التعديل ، الى الحكومات المودعة لديها الاتفاقية ، وإذا ما رغب ثلث الأطراف المتعاقدة أو أكثر من ذلك ، تتفق الحكومات المودعة لديها الاتفاقية على عقد مؤتمر ، تدعو فيه جميع الأطراف لدراسة هذا التعديل .

٢- يصدق على التعديلات المقترحة للاتفاقية بموافقة أغلبية أصوات الأطراف المتعاقدة بحيث تتضمن هذه الأغلبية الأطراف الأساسية ويصبح التعديل ملزماً بعد إيداع وثائق التصديق بواسطة أغلبية الأعضاء ، بما في ذلك الأطراف الأساسيين .

### المادة الثالثة

١- تعتبر هذه الاتفاقية مفتوحة لدخول جميع الدول ، وأى دولة لا توقع على هذه الاتفاقية قبل أن تصبح ملزمة عملاً بما جاء بالفقرة ٣ من هذه المادة ، لها أن تنضم إليها فى أى وقت .

٢- تصدق الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ، وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام تحت يد حكومات الأطراف الأساسية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، وأيرلندا الشمالية ، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الشعبية ، والتي تعرف بالحكومات المودعة .

٣- تعتبر هذه الاتفاقية ملزمة بمجرد التصديق عليها من الأطراف الأساسيين وإيداع وثائق التصديق .

٤- بالنسبة للدول التي تودع وثائق تصديقها أو انضمامها فى تاريخ لاحق للتاريخ الذى أصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة ، تصبح هذه الاتفاقية ملزمة بالنسبة لها ابتداء من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام .

٥- تبلغ الدول المودعة لديها الاتفاقية ، فوراً ، جميع الدول الموقعة والمنضمة ، عن تاريخ كل توقيع ، وتاريخ إيداع وثائق التصديق والانضمام للاتفاقية ، وتاريخ نفاذها وتاريخ وصول طلب عقد المؤتمرات أو غير ذلك .

ملاحى البحث . ..... د. معسر رتيب محسن

٢- تسجل هذه الاتفاقية بواسطة الدول المودعة طبقاً لما جاء بالنادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

#### المادة الرابعة

تبقى هذه الاتفاقية سارية دون تحديد للزمن بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة تمثيلاً مع ما تتمتع به من حق السيادة ، والحق فى الانسحاب من هذه الاتفاقية عندما ترى أن هناك أحداثاً غير عادية ، تتعلق بموضوع الاتفاقية ، تعرض مصالح الدولة للخطر ، على أن تبلغ بانسحابها جميع أطراف الاتفاقية قبل ذلك بثلاثة شهور .

#### المادة الخامسة

تودع هذه الاتفاقية ونصها بكل من اللغتين الإنجليزية والروسية ، طرف الحكومات المودعة كما توزع صور رسمية منها بواسطة الحكومات المودعة إلى الحكومات التى توقعها أو تنضم إليها .  
وبشهادة الموقعين أدناه ، المخولين بتوقيع الاتفاقية ، تمت تحت إشراف الدول الثلاثة ، فى موسكو ..... عام ١٩٦٣ .

==

## ملحق رقم (٢)

### اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ( NPT ) 1968

==

#### تمهيد :

بدأ التوقيع عليها في ١ يوليو ١٩٦٨ للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية ، حتى الآن وقع على الاتفاقية ١٨٨ دولة ، ومع ذلك ما زال خارج الاتفاقية دولتين نوويتين أكينين ( تملكان تجارب نووية مصرح بها ) هما الهند وباكستان ودولة نووية محتملة هي إسرائيل (لم تصرح إسرائيل حتى الآن امتلاكها للسلاح النووي رغم الكثير من المؤشرات التي تؤكد ذلك ) إحدى الأطراف التي يحتسب امتلاكها لقوة نووية هي كوريا الشمالية أيضاً مازالت خارج الاتفاقية ، تد اقترح الاتفاقية من قبل إيرلندا وكانت فنانة أول من وقع عليها .

وتسمى أيضاً معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة عام ١٩٦٨ ، وقعت فرنسا والصين عام ١٩٩٢ ، وانسحبت كوريا الشمالية منها عام ٢٠٠٣ وتعت الدول الموقعة على المعاهدة إجتماعاً واحداً كل ٥ سنوات لمراقبة التطورات في عام ٢٠٠٣ .

أسماء الدول الموقعة على المعاهدة .

أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أندورا ، أنجولا ، الأرجنتين ، أرمينيا ، أستراليا ، النمسا ، أنريجان ، جزر البهامس ، البحرين ، بنجلاديش ، باربادوس ، روسيا البيضاء ، بلجيكا ، بليز بنين ، بوتان ، بوليفيا ، البوسنة والهرسك ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروناي ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، كمبوديا ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ،



جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، جزر القمر ، كولومبيا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، جمهورية الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كرواتيا ، كوبا ، قبرص ، التشيك ، الدانمارك ، جيبوتي ، جمهورية الدومنيكان ، تيمور الشرقية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، إريتريا ، إستونيا ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، الجابون ، جامبيا ، نيجيريا ، نيجر ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هولندا ، جزر المارشال ، ميانمار ، موزمبيق ، المغرب ، منغوليا ، موناكو ، مولدافيا ، ماكرونيسيا ، مكسيك ، موريشوس ، موريتانيا ، نيبال ، ناميبيا ، مالطا ، مالي ، ملديف ، ماليزيا ، ملاوي ، مدغشقر ، مقدونيا ، لوكسمبورج ، لتوانيا ، ليختنشتاين ، ليبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، لبنان ، لاوس ، لاوس ، قرغيزستان ، الكويت ، كوريا الجنوبية ، كينيا ، كازخستان ، الأردن ، يابان ، جامايكا ، إيطاليا ، أيرلندا ، العراق ، إيران ، إندونيسيا ، أيسلندا ، مجر ، هندوراس ، الفاتيكان ، هايتي ، غيانا ، غينيا ، بيساو ، غينيا ، جواتيمالا ، جرينادا ، اليونان ، غانا ، ألمانيا ، جورجيا ، نروج ، عمان ، بالاو ، بنما ، غينيا الجديدة ، باراجواي ، بيرو ، فلين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، روسيا ، رواندا ، سان مارينو ، ساوتومي وبرينسيبي ، السعودية ، السنغال ، صربيا ، والجبل الأسود ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، جزر سليمان ، الصومال ، جنوب أفريقيا ، أسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد . سويسرا ، سوريا ، طاجيكستان ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، تايلند ، توجو . تونس ، تونس ، تركيا ، تركمانستان ، توفالو ، أوغندا ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، أوروغواي ، أوزبكستان ، فانواتا ، فنزويلا ، فيتنام ، اليمن ، زامبيا ، زيمبابوي .

### ديباجة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

إن الدول التي وضعت هذه المعاهدة والتي تعرف " بأطراف المعاهدة " مدركين الدمار الذي سوف يحقق بالبشرية نتيجة الحرب النووية وما يستتبع ذلك من ضرورة بذل كل جهد لمنع خطر قيام هذه الحرب ، وضرورة اتخاذ الإجراءات التي تكفل أمن الشعوب .

والتقنين أن انتشار الأسلحة النووية سوف يزيد بالتأكيد أخطار الحرب النووية ، متمسكين بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو لعقد اتفاق لمنع انتشار الأسلحة النووية على نطاق أوسع .

متعهدين بالتعاون في تبسيط تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالنشاط النووي للأغراض السلمية .

معبرين عن دعمهم للبحث والتنمية وأي جهود أخرى — في إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية — لزيادة أعمال مبدأ الرقابة الفعالة على تدفق المواد المصدريّة والمواد الانشطارية الخاصة عن طريق استخدام الآلات وأية وسائل تكنولوجية في أماكن إستراتيجية محددة .

مؤكدین أن فوائد الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ، بما في ذلك أي منتجات تكنولوجية تتوفر نتيجة تطوير أجهزة التفجير النووي ، يجب أن تتاح للأغراض السلمية لجميع الدول الأطراف ، ذات أسلحة نووية أو غير ذات أسلحة نووية .

مقتنعين بأنه استطرادا من هذا المبدأ ، لجميع أطراف المعاهدة الاشتراك إلى أقصى حد ممكن في تبادل البيانات العلمية ، وكذلك الإسهام

ملحق البحث . ..... د. مبرر ربيب محمد

— منفردة أو بالاشتراك مع الدول الأخرى — من أجل زيادة تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

معلنين عن نيّتهم في إنهاء سباق التسلّيح النووي في أقرب وقت ممكن ، وكذا عن تعهدهم باتخاذ إجراءات فعالة من أجل نزع السلاح النووي .

حاثين على التعاون بين جميع الدول لبلوغ هذا الهدف .

مذكرين بعزم جميع أطراف معاهدة ١٩٦٣ لوقف تجارب تفجيرات الأسلحة النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء — كما جاء في ديباجتها — على التوصل إلى وقف جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية والاستمرار في التفاوض لهذا الغرض .

راغبين في مضاعفة تخفيف حدة التوتر وتدعيم الثقة بين الدول حتى يمكن تيسير وقف صناعة الأسلحة النووية ، وبِصفية المخزون الحالي منها ، وإزالة الأسلحة النووية ووسائل توصيلها وفقاً لمعاهدة لنزع السلاح العام الشامل في ظل رقابة دولية دقيقة وفعالة .

مذكرين أنه طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، يجب أن تمتنع الدول — في علاقاتها الدولية — عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأقاليم أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى ، أو في أي غرض آخر يتعارض مع أهداف الأمم المتحدة ، وأن تحقيق الأمن والسلام في العالم يجب أن يدعم بالتقليل من قدرة ما يحول من المصادر البشرية والاقتصادية للأغراض العسكرية .

قد وافقوا على ما يأتي :

### نصوص مواد المعاهدة

#### مادة (١)

تتعهد كل دولة ذات سلاح نووي طرف في المعاهدة ، بالألا تتقل بطريق مباشر أو غير مباشر إلى أي متسلم أيا كان أسلحة نووية أو أي أجهزة أخرى للتفجير النووي أو الإشراف على هذه الأسلحة أو الأجهزة ، وكنك ألا تساعد أو تشجع أو تحرض بأي طريقة كانت دولة غير ذات سلاح نووي على صنع أو الحصول بغير ذلك على أسلحة نووية أو أية أجهزة أخرى للتفجير النووي ، أو أن يكون لها إشراف على مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة .

#### مادة (٢)

تتعهد كل دولة غير ذات سلاح نووي طرف في المعاهدة بالألا تقبل بطريق مباشر أو غير مباشر أي ناقل أسلحة نووية أو أجهزة أخرى للتفجير النووي أو الإشراف على هذه الأسلحة أو الأجهزة ، وكذلك ألا تصنع أو تحصل بغير ذلك على أسلحة نووية أو أي أجهزة أخرى للتفجير النووي ، وألا تقبل المساعدة في صنع هذه الأسلحة أو الأجهزة أو تسعى إليها .

#### مادة (٣)

١- أن تتعهد كل دولة غير ذات أسلحة نووية طرف في هذه المعاهدة بقبول ضمانات توضع في اتفاقية يتم التفاوض بشأنها وتعد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتفق مع نظامها الأساسي ونظام الضمانات الخاص بها ، فقط ، من أجل التأكيد من تنفيذ الالتزامات التي تتضمنها هذه المعاهدة



بغرض منع تحويل الطاقة الذرية من الاستخدام السلمى إلى الأسلحة النووية أو أى أجهزة أخرى للتفجير النووى ، ويتم اتباع إجراءات الضمانات التى تتطلبها هذه المادة بالنسبة إلى المواد المصدريّة أو الانشطارية الخاصة سواء أكانت تنتج أو تصنع أو تستخدم فى أى وجه من الأوجه النووية الرئيسية ، أو خارج هذه الأوجه ، وتطبق الضمانات التى تتطلبها هذه المادة على كل المواد المصدريّة أو الانشطارية الخاصة فى مختلف الاستخدامات السلمية النووية داخل إقليم هذه الدولة أو فى الأراضى الخاضعة لسلطانها أو التى تكون تحت إشرافها فى أى مكان آخر .

٢- تتعهد كل دولة طرف فى المعاهدة بالآ تروء (أ) بصءر لمادة انشطارية خاصة أو (ب) بجهاز أو مادة مصنعة أو معدة خصيصاً لمعالجة أو استخدام أو إنتاج مادة انشطارية خاصة ، إلى أى دولة غير ذات سلاح نووى ، بغرض استخدامهما فى الأغراض السلمية ، إلا إذا كان هذا المصدر أو المادة الانشطارية الخاصة سوف تخضع لنظام الضمانات الذى تحدده هذه المادة .

٣- تطبق الضمانات التى تحددها هذه المادة بطريقة تتفق مع المادة ٤ من هذه المعاهدة ، بحيث لا تعوق التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للأطراف ، أو التعاون الدولى فى مجال استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ، بما فى ذلك التبادل الدولى للمواد النووية والمعدات اللازمة لتصنيع وإنتاج المواد النووية للأغراض السلمية بما يتفق وأحكام هذه المادة ومبدأ الضمان المبين فى الديباجة .

٤- تعقد الدول غير ذات السلاح النووى الأطراف فى هذه المعاهدة اتفقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ ما تشترطه هذه المادة ، فرادى أو

جماعات مع دول أخرى طبقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتبدأ المفاوضات الخاصة بهذه الاتفاقية في خلال مائة وثمانين يوماً من بدأ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ على أن تبدأ المفاوضات لعقد هذه الاتفاقيات بالنسبة للدول التي تودع وثائقها ، أو تدخل المعاهدة بعد فترة المائة وثمانين يوماً ، ليس متأخراً عن تاريخ هذا الإيداع ، وتوضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ ليس متأخراً عن ثمانية عشر شهراً من تاريخ بدأ المفاوضات .

#### مادة (٤)

١- لا يوجد في هذه المعاهدة ما يفسر بما يؤثر على الحق الثابت لجميع أطرافها لتنمية أبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وبما يتفق مع المادتين ١ ، ٢ من المعاهدة .

٢- يتعهد جميع أطراف المعاهدة بتسهيل — ويكون لهم حق الاشتراك في — تبادل الأدوات ، والمواد والبيانات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية إلى أقصى حد ممكن ، على أن يقوم أطراف المعاهدة الذي يسمح وضعهم بذلك ، بالتعاون للإسهام — فرادى أو مجتمعين مع دول أخرى ، أو منظمات دولية — في دفع تنمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، خصوصاً في أقاليم الدول غير ذات سلاح نووي الأطراف في المعاهدة ، مع وضع احتياجات التنمية في مختلف بقاع العالم موضع الاعتبار .

#### مادة (٥)

يتعهد كل طرف من أطراف المعاهدة باتخاذ الإجراءات اللازمة — طبقاً لأحكام المعاهدة ، وتحت رقابة دولية مناسبة ، وعن طريق إجراءات دولية مناسبة — لإتاحة المنافع الناتجة من استخدام التفجيرات النووية في

الأغراض السلمية للدول الأطراف في المعاهدة غير ذات السلاح النووي ، على أساس عدم التفرقة ، وأن يكون ما يتحمله أى طرف مقابل جهاز التفجير المستخدم منخفضاً بقدر الإمكان ، دون تحميله نفقات الأبحاث والتنمية ، وللدول الأطراف غير ذات السلاح النووي أن تحصل على هذه المزايا طبقاً لاتفاقية أو اتفاقيات دولية خاصة ، عن طريق منظمة دولية مختصة ممثل فيها عدد مناسب من الدول غير ذات سلاح نووى ، وتبدأ المباحثات لهذا الغرض مبكراً ما أمكن بمجرد وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، وللدول غير ذات سلاح نووى الأطراف في هذه المعاهدة التى ترغب ، أن تحصل على هذه المزايا أيضاً على أساس أى اتفاقات ثنائية .

#### مادة (٦)

تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة بالتفاوض بنية صادقة من أجل الإجراءات الفعالة لوقف سباق التسلح النووى مبكراً ، ولأجل نزع الأسلحة النووية ، ولأجل معاهدة نزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة .

#### مادة (٧)

لا يوجد فى هذه المعاهدة ما يمس حق أى مجموعة من الدول فى عقد معاهدات إقليمية لتأكيد خلوها من الأسلحة النووية .

#### مادة (٨)

١- لكل طرف من أطراف المعاهدة حق اقتراح أى تعديلات ، وذلك بإخطار حكومات الإيداع بنصوص التعديلات المقترحة ، التى تبلغها بدورها إلى جميع الأطراف الأخرى فى المعاهدة ، فإذا ما وافق ثلث عدد الأطراف أو أكثر ، تقوم حكومات الإيداع بالدعوة إلى مؤتمر يحضره جميع الأطراف لبحث التعديلات المقترحة .

٢- يقرر أى تعديل بأغلبية الأصوات بين أطراف المعاهدة على أن يكون بينها أصوات الدول ذات سلاح نووى الأطراف فى المعاهدة ، وجميع الدول الأخرى التى تكون عند تعميم التعديل أعضاء فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويصبح التعديل ملزماً لكل طرف يسودع وثائق التصديق عليه لدى حكومات الإيداع بمجرد إيداع وثائق التصديق بواسطة أغلبية الأطراف ، على أن يكون بينها الدول ذات سلاح نووى الأطراف فى المعاهدة والدول التى تكون عند تعميم التعديل أعضاء فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويصبح التعديل بعد ذلك ملزماً لأى طرف بمجرد إيداع وثائق تصديقه عليه .

٣- يعقد فى جنيف مؤتمر للدول الأطراف فى المعاهدة بعد مرور خمس سنوات على وضعها موضع التنفيذ ، لبحث مدى فعالية المعاهدة ، والتأكد أن الأهداف المبينة فى الديباجة وأحكامها سارية ، ويمكن لأغلبية من الدول الأطراف فى المعاهدة أن تقترح كل خمس سنوات على حكومات الإيداع عقد مؤتمرات أخرى لنفس الغرض لبحث مدى فعالية المعاهدة .

### مادة (٩)

١- يسمح لجميع الدول بتوقيع المعاهدة ، ويمكن لأى دولة لا توقع عليها قبل وضعها موضع التنفيذ طبقاً للفقرة ٣ من هذه المادة الانضمام إليها فى أى وقت .

٢- تصدق الدول الموقعة على المعاهدة وتسودع وثائق التصديق لدى حكومات اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، وأيرلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وهى حكومات الإيداع طبقاً لهذه المعاهدة .



- ٣- توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ بعد التصديق عليها من دول حكومات الإيداع وإيداع وثائق التصديق من أربعين دولة من الدول الأطراف التي وقعت عليها ، ولأغراض هذه المعاهدة تكون الدول ذات سلاح نووي إذا كانت قد صنعت سلاح نووي أو أى جهاز تفجير نووي قبل أول يناير ١٩٦٧ .
- ٤- توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ بالنسبة للدول التي تودع وثائق تصديقها أو انضمامها بعد سريان المعاهدة من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام .
- ٥- تقوم حكومات الإيداع بإخطار جميع الدول الموقعة أو المنضمة فوراً عن تاريخ كل توقيع وتاريخ إيداع كل وثيقة تصديق أو انضمام ، وتاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ ، وتاريخ وصول أى طلب بعقد مؤتمر أو أى ملاحظات أخرى .
- ٦- يتم تسجيل هذه المعاهدة بمعرفة حكومات الإيداع وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

#### مادة (١٠)

- ١- لكل دولة طرف وهي تمارس حقها فى السيادة الحق فى الانسحاب من المعاهدة إذا رأت أن حوادث طارئة متعلقة بموضوع المعاهدة تهدد مصالحها القومية العليا ، وذلك بأن تخطر جميع الدول الأطراف ، وكذلك مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، بانسحابها قبل ثلاثة شهور من تاريخ الانسحاب ، على أن يتضمن هذا الاخطار بياناً بالحوادث الطارئة التى تقدر الدولة أنها تهدد مصالحها العليا .

٢- بعد خمسة وعشرين عاماً من سريان المعاهدة ، يعقد مؤتمر لتقرير ما إذا كانت ستبقى سارية دون تحديد ، أو تمتد فترة سريانها لمدة أو ممدد إضافية أخرى ، ويتخذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة

### مادة (١١)

تودع هذه المعاهدة ، ولغاتها الرسمية الإنجليزية والروسية والفرنسية والأسبانية والصينية على وجه السواء ، في أرشيف حكومات الإيداع ، ترسل صورة رسمية منها إلى الحكومات التي توقعها أو تنضم إليها بواسطة حكومات الإيداع .

### ملحق رقم (٣)

معاهدة تحريم وضع الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات التدمير الشامل في قاع البحار أو أرض المحيطات أو تحتها

١٩٧٠م

---

### الدول الأطراف في هذه المعاهدة :

مدركة المصلحة العامة للبشرية في تنمية استكشاف واستخدام قاع البحار وأرض المحيطات في الأغراض السلمية ، واضعة في اعتبارها أن منع سباق التسلح على قاع البحار وأرض المحيطات يساعد على حفظ السلام العالمي ، ويقلل التوتر الدولي ، ويدعم علاقات الصداقة بين الدول ، مقتنعة بأن هذه المعاهدة هي خطوة في سبيل استبعاد قاع البحار وأرض المحيطات والتربة تحتها من سباق التسلح ، مقتنعة بأن هذه المعاهدة خطوة في سبيل معاهدة لنزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية

صارمة وفعالة ، وعاقدة العزم على مواصلة المفاوضات لتحقيق هذه الغاية ، مقتنعة بأن هذه المعاهدة تدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل يتوافق مع القانون الدولي دون أن يمس حريات البحار العالية ، قد اتفقت على ما يأتي :

### مادة (١)

١- تتعهد الدول الأطراف في هذه المعاهدة بعدم زرع أو وضع أى سلاح نووى أو أى أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل وكذلك أى منشآت أو تجهيزات للإطلاق أو أى تسهيلات أخرى مصممة خصيصاً لتخزين أو تجربة أو استخدام مثل هذه الأسلحة ، على قاع البحار وأرض المحيطات والتربة تحتها خارج نطاق الحدود الخارجية لقاع البحر كما هى محددة فى المادة (٢) .

٢- إن التعهدات فى الفقرة الأولى من هذه المادة سوف تطبق على منطقة قاع البحار المنوه عنها فى نفس الفقرة ٢ فيما عدا أنه فى نطاق منطقة قاع البحار هذه ، سوف لا تطبق على الدول الساحلية أو على قاع البحار داخل مياهها الإقليمية .

٣- تتعهد الدول الأطراف فى هذه المعاهدة بالألا تساعد ، أو تشجع ، أو تحرض أى دولة أخرى على اتيان أى نشاطات من المنوه عنها فى الفقرة (١) من هذه المادة والألا تشترك بأى طريقة أخرى فى مثل هذه الأعمال .

### مادة (٢)

لأغراض هذه المعاهدة ، ينطبق الحد الخارجى لمنطقة قاع البحر المنوه عنها فى مادة (١) مع الحد الخارجى لمنطقة الأثنى عشر ميل المنوه عنها فى الجزء (٢) من الاتفاقية الخاصة بالبحار الإقليمية والمناطق المجاورة ،

والتي وقعت في جنيف في ٢٩ إبريل ١٩٥٨ ، كما أنها تقاس طبقاً لأحكام الجزء (١) القسم (٢) من هذه المعاهدة وطبقاً لقواعد القانون الدولي .

### مادة (٣)

١- من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة والتأكد من تنفيذ أحكامها ، يكون لكل دولة طرف في هذه المعاهدة الحق في التعرف عن طريق مراقبة أنشطة الدول الأخرى - الأطراف في معاهدة قاع البحر وأرض المحيط والتربة تحتها - خارج نطاق المنطقة المنوه عنها في مادة (١) ، على أن لا تتدخل أعمال الرقابة في هذه الأنشطة .

٢- بعد هذه الرقابة ، إذا ما بقي شك جدي ، فيما يختص بأداء الالتزامات التي فرضتها هذه المعاهدة ، فالدولة الطرف التي يملكها هذا الشك ، والدولة الطرف المسئولة عن النشاط الذي سبب هذا الشك ، يتدارسان من أجل إزالته ، وإذا ما بقي الشك ، تقوم الدولة الطرف التي يراودها هذا الشك بإبلاغ الأطراف الأخرى ، ويتعاون هؤلاء الأطراف المعنيون على مواصلة الإجراءات اللازمة للتحقق ، كما يتفق عليها ، على أن تتضمن تفتيش الأشياء ، والمنشآت ، والتجهيزات ، والتسهيلات الأخرى التي ينتظر بحق أن تكون مما ينطبق وضعه على ما جاء بالمادة (١) والدول الأطراف التي في منطقة هذه الأنشطة ، بما فيها الدول الساحلية ، وأي دولة أخرى تطلب ، سوف تدعى للاشتراك في هذه الدراسة والتعاون ، وبعد اتمام إجراءات التحقق هذه ، تقوم الدولة التي بدأت هذه الإجراءات بوضع تقرير خاص توزعه على باقي الأطراف .

٣- إذا لم يكن في الاستطاعة تحديد الدولة المسئولة عن الأنشطة التي سببت الشك الجدي ، عن طريق مراقبة المنشآت والتجهيزات والتسهيلات الأخرى ، تقوم الدولة الطرف الذي يملكها الشك بأخطار والاستفسار



من الدول الأطراف في منطقة الأنشطة وأي دول أخرى أطراف ، وإذا ما تأكد نتيجة للاستفسار أن دولة معينة مسئولة عن الأنشطة تتدارس هذه الدولة وتتعاون مع الدول الأخرى الأطراف كما هو مبين في الفقرة ٢ من هذه المادة ، وإذا لم يمكن تحديد الدولة المسئولة عن هذه الأنشطة بعد هذه الاستفسارات ، تتخذ إجراءات أبعد للتحقق ، تتضمن التفتيش بواسطة الدولة المستفسرة الطرف ، التي تدعو إلى اشتراك الدول الأطراف الموجودة في منطقة النشاطات ، وأي دولة ساحلية ، وأي دولة أخرى ترغب في التعاون .

٤- وإذا لم تزيل الدراسات والتعاون طبقاً للفقرتين ٢ ، ٣ من هذه المادة الشك حول هذه الأنشطة ، وبقي تساؤل جدى حول تنفيذ الالتزامات التي تفرضها هذه المعاهدة ، يحق لأي دولة طرف ، طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، تقديم الموضوع إلى مجلس الأمن الذي يتخذ الإجراءات طبقاً للميثاق .

٥- تتخذ إجراءات التحقق طبقاً لهذه المادة بواسطة أي دولة طرف باستخدام وسائلها الخاصة ، أو بالمساعدة الجزئية أو الكلية من أي دولة أخرى طرف ، أو عن طريق أي إجراءات دولية ملائمة في إطار الأمم المتحدة طبقاً لميثاقها .

٦- إجراءات التحقق طبقاً لهذه المادة لا تبيح التدخل في نشاطات الدول الأخرى الأطراف ، وتجرى بما يتوافق مع الحقوق المعترف بها طبقاً للقانون الدولي ، وحرريات البحار العالمية وحقوق الدول الساحلية فيما يختص باستكشاف واستغلال الأقاليم القارية .

#### مادة (٤)

لا يوجد في هذه المعاهدة ما يفسر بأنه يدعم أو يتعارض مع موقف الدول الأطراف من الاتفاقات الدولية القائمة ، بما في ذلك اتفاقية ١٩٥٨ الخاصة بالبحار الإقليمية والمنطقة المجاورة ، أو بالنسبة للاعتراف ، أو عدم الاعتراف بالحقوق أو المطالبات التي تضعها أي دولة أخرى ، الخاصة بالمياه بعد سواحلها ، بالإضافة إلى البحار الإقليمية والمناطق المجاورة أو بقاع البحار أو أرض المحيطات ، بما في ذلك الأقاليم القارية.

#### مادة (٥)

يتعهد أطراف هذه المعاهدة بمواصلة المفاوضات بإخلاص فيما يتعلق بإجراءات تالية في ميدان نزع التسليح لمنع سباق التسليح على قاع البحار ، وأرض المحيطات والتربة تحتها .

#### مادة (٦)

يخول لأي دولة طرف اقتراح تعديلات لهذه المعاهدة ، وتسرى هذه التعديلات على أي دولة طرف تقبل التعديلات بمجرد قبولها بواسطة أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة وفيما بعد بالنسبة لباقي الدول الأطراف من تاريخ قبولها للتعديلات .

#### مادة (٧)

بعد مرور خمس سنوات من ابتداء سريان هذه المعاهدة ، يعقد مؤتمر من أطرافها في جنيف ، سويسرا لإعادة النظر في أعمال هذه المعاهدة للتأكد من أن مقاصد مقدماتها وأحكامها متبعة ، وإعادة النظر هذه تضع في اعتبارها أي تقدم تكنولوجي مستحدث ، ويقرر مؤتمر إعادة

النظر هذا طبقاً لوجهة نظر أغلبية الأطراف الحاضرين ، ما إذا كان الأمر يقتضى عقد مؤتمرات لإعادة النظر ، كما يقرر متى يعقد هذا المؤتمر .

#### مادة (٨)

لكل دولة طرف فى المعاهدة ، طبقاً لما تتمتع به من حق السيادة الوطنية ، حق الانسحاب من هذه المعاهدة ، إذا ما رأى أن أحداثاً غير عادية تتعلق بموضوع هذه المعاهدة تمس المصالح العليا لبلاده ، على أن يعطى أخطاراً مقدماً بمدة ثلاثة شهور إلى جميع الأطراف الآخرين فى المعاهدة ، وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، على أن يتضمن هذا الأخطار ما يوضح الأحداث الغير عادية التى يرى أنها تمس مصالحه العليا .

#### مادة (٩)

لا تمس أحكام هذه المعاهدة بأى طريقة التزامات الدول الأطراف فيها طبقاً للمواثيق الدولية الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

#### مادة (١٠)

١- تبقى هذه المعاهدة مفتوحة للتوقيع لجميع الدول ، ويخول لأى دولة لا توقعها قبل بدء سريانها طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة بالانضمام إليها فى أى وقت .

٢- يصدق على هذه المعاهدة من الدول التى وقعتها ، وتوضع وثائق التصديق أو الانضمام إليها طرف حكومات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وهى الى تعرف هنا بحكومات الإيداع.

٣- تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول بعد إيداع وثائق التصديق بواسطة اثنين وعشرين حكومة ، بما فى ذلك الحكومات المعنية بحكومات الإيداع فى هذه المعاهدة .

٤- بالنسبة للحكومات التى تودع وثائق التصديق أو الانضمام بعد سريان هذه المعاهدة ، تشرى هذه المعاهدة ابتداء من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام الخاصة بهم .

٥- تخطر حكومات الإيداع فى الحال حكومات كل الدول الموقعة والمنظمة بتاريخ كل توقيع ، وبتاريخ إيداع كل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام ، وبتاريخ بدء سريان هذه المعاهدة ، وبوصول أى إخطارات أخرى .

#### مادة ( ١١ )

هذه المعاهدة ، نصوصها الصينية ، والانجليزية ، والفرنسية ، والروسية ، والأسبانية ، وتعتبر جميعها رسمية على حد سواء ، تودع فى حفظ حكومات الإيداع ، وتوزع نسخ رسمية منها بواسطة حكومات الإيداع على حكومات الدول الموقعة والمنظمة بعد ذلك .

والموقعون أدناه مقرون بما جاء بها ، ومخولون السلطة بذلك ، وقعوا هذه المعاهدة .



## TREATY ON THE NON-PROLIFERATION OF NUCLEAR WEAPONS

*Signed at Washington, London, and Moscow July 1, 1968*  
*Ratification advised by U.S. Senate March 13, 1969*  
*Ratified by U.S. President November 24, 1969*  
*U.S. ratification deposited at Washington, London, and*  
*Moscow March 5, 1970*  
*Proclaimed by U.S. President March 5, 1970*  
*Entered into force March 5, 1970*

The States concluding this Treaty, hereinafter referred to as the "Parties to the Treaty",

Considering the devastation that would be visited upon all mankind by a nuclear war and the consequent need to make every effort to avert the danger of such a war and to take measures to safeguard the security of peoples,

Believing that the proliferation of nuclear weapons would seriously enhance the danger of nuclear war,

In conformity with resolutions of the United Nations General Assembly calling for the conclusion of an agreement on the prevention of wider dissemination of nuclear weapons,

Undertaking to cooperate in facilitating the application of International Atomic Energy Agency safeguards on peaceful nuclear activities,



Expressing their support for research, development and other efforts to further the application, within the framework of the International Atomic Energy Agency safeguards system, of the principle of safeguarding effectively the flow of source and special fissionable materials by use of instruments and other techniques at certain strategic points,

Affirming the principle that the benefits of peaceful applications of nuclear technology, including any technological by-products which may be derived by nuclear-weapon States from the development of nuclear explosive devices, should be available for peaceful purposes to all Parties of the Treaty, whether nuclear-weapon or non-nuclear weapon States,

Convinced that, in furtherance of this principle, all Parties to the Treaty are entitled to participate in the fullest possible exchange of scientific information for, and to contribute alone or in cooperation with other States to, the further development of the applications of atomic energy for peaceful purposes,

Declaring their intention to achieve at the earliest possible date the cessation of the nuclear arms race and to undertake effective measures in the direction of nuclear disarmament,

Urging the cooperation of all States in the attainment of this objective,

Recalling the determination expressed by the Parties to the 1963 Treaty banning nuclear weapon tests in the atmosphere, in outer space and under water in its Preamble to

seek to achieve the discontinuance of all test explosions of nuclear weapons for all time and to continue negotiations to this end,

Desiring to further the easing of international tension and the strengthening of trust between States in order to facilitate the cessation of the manufacture of nuclear weapons, the liquidation of all their existing stockpiles, and the elimination from national arsenals of nuclear weapons and the means of their delivery pursuant to a Treaty on general and complete disarmament under strict and effective international control,

Recalling that, in accordance with the Charter of the United Nations, States must refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State, or in any other manner inconsistent with the Purposes of the United Nations, and that the establishment and maintenance of international peace and security are to be promoted with the least diversion for armaments of the worlds human and economic resources,

Have agreed as follows:

## Article I

Each nuclear-weapon State Party to the Treaty undertakes not to transfer to any recipient whatsoever nuclear weapons or other nuclear explosive devices or control over such weapons or explosive devices directly, or indirectly; and not in any way to assist, encourage, or induce any non-nuclear weapon State to manufacture or otherwise acquire nuclear weapons or other





nuclear explosive devices, or control over such weapons or explosive devices.

## Article II

Each non-nuclear-weapon State Party to the Treaty undertakes not to receive the transfer from any transferor whatsoever of nuclear weapons or other nuclear explosive devices or of control over such weapons or explosive devices directly, or indirectly; not to manufacture or otherwise acquire nuclear weapons or other nuclear explosive devices; and not to seek or receive any assistance in the manufacture of nuclear weapons or other nuclear explosive devices.

## Article III

1. Each non-nuclear-weapon State Party to the Treaty undertakes to accept safeguards, as set forth in an agreement to be negotiated and concluded with the International Atomic Energy Agency in accordance with the Statute of the International Atomic Energy Agency and the Agency's safeguards system, for the exclusive purpose of verification of the fulfillment of its obligations assumed under this Treaty with a view to preventing diversion of nuclear energy from peaceful uses to nuclear weapons or other nuclear explosive devices. Procedures for the safeguards required by this article shall be followed with respect to source or special fissionable material whether it is being produced, processed or used in any principal nuclear facility or is outside any such facility. The safeguards required by this article shall be applied to all source or special fissionable material in all peaceful nuclear activities within



the territory of such State, under its jurisdiction, or carried out under its control anywhere.

2. Each State Party to the Treaty undertakes not to provide: (a) source or special fissionable material, or (b) equipment or material especially designed or prepared for the processing, use or production of special fissionable material, to any non-nuclear-weapon State for peaceful purposes, unless the source or special fissionable material shall be subject to the safeguards required by this article.
3. The safeguards required by this article shall be implemented in a manner designed to comply with article IV of this Treaty, and to avoid hampering the economic or technological development of the Parties or international cooperation in the field of peaceful nuclear activities, including the international exchange of nuclear material and equipment for the processing, use or production of nuclear material for peaceful purposes in accordance with the provisions of this article and the principle of safeguarding set forth in the Preamble of the Treaty.
4. Non-nuclear-weapon States Party to the Treaty shall conclude agreements with the International Atomic Energy Agency to meet the requirements of this article either individually or together with other States in accordance with the Statute of the International Atomic Energy Agency. Negotiation of such agreements shall commence within 180 days from the original entry into force of this Treaty. For States depositing their instruments of ratification or accession after the 180-day period, negotiation of such agreements shall commence not later than the date of such

deposit. Such agreements shall enter into force not later than eighteen months after the date of initiation of negotiations.

#### Article IV

1. Nothing in this Treaty shall be interpreted as affecting the inalienable right of all the Parties to the Treaty to develop research, production and use of nuclear energy for peaceful purposes without discrimination and in conformity with articles I and II of this Treaty.
2. All the Parties to the Treaty undertake to facilitate, and have the right to participate in, the fullest possible exchange of equipment, materials and scientific and technological information for the peaceful uses of nuclear energy. Parties to the Treaty in a position to do so shall also cooperate in contributing alone or together with other States or international organizations to the further development of the applications of nuclear energy for peaceful purposes, especially in the territories of non-nuclear-weapon States Party to the Treaty, with due consideration for the needs of the developing areas of the world.

#### Article V

Each party to the Treaty undertakes to take appropriate measures to ensure that, in accordance with this Treaty, under appropriate international observation and through appropriate international procedures, potential benefits from any peaceful applications of nuclear explosions will be made available to non-nuclear-weapon States Party to the Treaty on a nondiscriminatory basis and that the charge to such Parties for

the explosive devices used will be as low as possible and exclude any charge for research and development. Non-nuclear-weapon States Party to the Treaty shall be able to obtain such benefits, pursuant to a special international agreement or agreements, through an appropriate international body with adequate representation of non-nuclear-weapon States. Negotiations on this subject shall commence as soon as possible after the Treaty enters into force. Non-nuclear-weapon States Party to the Treaty so desiring may also obtain such benefits pursuant to bilateral agreements.

### Article VI

Each of the Parties to the Treaty undertakes to pursue negotiations in good faith on effective measures relating to cessation of the nuclear arms race at an early date and to nuclear disarmament, and on a Treaty on general and complete disarmament under strict and effective international control.

### Article VII

Nothing in this Treaty affects the right of any group of States to conclude regional treaties in order to assure the total absence of nuclear weapons in their respective territories.

### Article VIII

1. Any Party to the Treaty may propose amendments to this Treaty. The text of any proposed amendment shall be submitted to the Depositary Governments which shall circulate it to all Parties to the Treaty. Thereupon, if requested to do so by one-third or more of the Parties to the





Treaty, the Depositary Governments shall convene a conference, to which they shall invite all the Parties to the Treaty, to consider such an amendment.

2. Any amendment to this Treaty must be approved by a majority of the votes of all the Parties to the Treaty, including the votes of all nuclear-weapon States Party to the Treaty and all other Parties which, on the date the amendment is circulated, are members of the Board of Governors of the International Atomic Energy Agency. The amendment shall enter into force for each Party that deposits its instrument of ratification of the amendment upon the deposit of such instruments of ratification by a majority of all the Parties, including the instruments of ratification of all nuclear-weapon States Party to the Treaty and all other Parties which, on the date the amendment is circulated, are members of the Board of Governors of the International Atomic Energy Agency. Thereafter, it shall enter into force for any other Party upon the deposit of its instrument of ratification of the amendment.
3. Five years after the entry into force of this Treaty, a conference of Parties to the Treaty shall be held in Geneva, Switzerland, in order to review the operation of this Treaty with a view to assuring that the purposes of the Preamble and the provisions of the Treaty are being realized. At intervals of five years thereafter, a majority of the Parties to the Treaty may obtain, by submitting a proposal to this effect to the Depositary Governments, the convening of further conferences with the same objective of reviewing the operation of the Treaty.



## Article IX

1. This Treaty shall be open to all States for signature. Any State which does not sign the Treaty before its entry into force in accordance with paragraph 3 of this article may accede to it at any time.
2. This Treaty shall be subject to ratification by signatory States. Instruments of ratification and instruments of accession shall be deposited with the Governments of the United States of America, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Union of Soviet Socialist Republics, which are hereby designated the Depositary Governments.
3. This Treaty shall enter into force after its ratification by the States, the Governments of which are designated Depositaries of the Treaty, and forty other States signatory to this Treaty and the deposit of their instruments of ratification. For the purposes of this Treaty, a nuclear-weapon State is one which has manufactured and exploded a nuclear weapon or other nuclear explosive device prior to January 1, 1967.
4. For States whose instruments of ratification or accession are deposited subsequent to the entry into force of this Treaty, it shall enter into force on the date of the deposit of their instruments of ratification or accession.
5. The Depositary Governments shall promptly inform all signatory and acceding States of the date of each signature, the date of deposit of each instrument of ratification or of



accession, the date of the entry into force of this Treaty, and the date of receipt of any requests for convening a conference or other notices.

6. This Treaty shall be registered by the Depositary Governments pursuant to article 102 of the Charter of the United Nations.

### Article X

1. Each Party shall in exercising its national sovereignty have the right to withdraw from the Treaty if it decides that extraordinary events, related to the subject matter of this Treaty, have jeopardized the supreme interests of its country. It shall give notice of such withdrawal to all other Parties to the Treaty and to the United Nations Security Council three months in advance. Such notice shall include a statement of the extraordinary events it regards as having jeopardized its supreme interests.
2. Twenty-five years after the entry into force of the Treaty, a conference shall be convened to decide whether the Treaty shall continue in force indefinitely, or shall be extended for an additional fixed period or periods. This decision shall be taken by a majority of the Parties to the Treaty.

### Article XI

This Treaty, the English, Russian, French, Spanish and Chinese texts of which are equally authentic, shall be deposited in the archives of the Depositary Governments. Duly certified

ملاحق البحث . د. معسر رتيب محمد

copies of this Treaty shall be transmitted by the Depositary Governments to the Governments of the signatory and acceding States.

**IN WITNESS WHEREOF** the undersigned, duly authorized, have signed this Treaty.

**DONE** in triplicate, at the cities of Washington, London and Moscow, this first day of July one thousand nine hundred sixty-eight.

= = =





## المراجع



## قائمة المراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : المراجع القانونية :

١. د. أحمد أبو الوفا : كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام ، الجزء العاشر (الحرب في الشريعة الإسلامية ) ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١م .

٢. د. أحمد سويلم العمرى : العلاقات السياسية الدولية فى ضوء القانون الدولي العام ، بدون سنة طبع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٣. د. أحمد عبد الحميد عشوش ، د. عمر أبوبكر باخشب : الوسيط فى القانون الدولي العام — دراسة مقارنة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية طبعة سنة ١٩٩٠م .

٤. د. أحمد مدحت إسلام : التلوث مشكلة العصر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٠م .

٥. د. الشافعى محمد بشير ، القانون الدولي العام فى السلم والحرب ، الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٥م .

٦. د. جابر إبراهيم الراوى : المنازعات الدولية ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، طبعة ١٩٧٨م .

٧. د. جعفر عبدالسلام : القانون الدولي الإنسانى ، دليل التطبيق على الصعيد الوطنى ، المستقبل العربى ، القاهرة ، بدون سنة طبع .

٧.

٨. \_\_\_\_\_ : مبادئ القانون الدولي العام ، دار عبدالرحمن ، طنطا ، بدون سنة طبع .

٨

٩. د. جمال الدين موسى : الشتاء النووي ، الجزء الثاني ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٦ م .

٩

١٠. جوزيف س - ناي ، الإبن ، ( مقدمة للنظرية والتاريخ ) ترجمة د. أحمد أمين الجمل ومجدى كامل ، الطبعة العربية الأولى ، الناشر : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

١١. جيرهارد فان غلان : القانون بين الأمم ، تعريب / عباس العمر ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

١٢. د. حامد سلطان ، د. عائشة راتب ، د. صلاح الدين عامر : القانون الدولي العام ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ م .

١٣. د. حسن إبراهيم صالح عبيد : الجريمة الدولية - دراسة تحليلية تطبيقية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

١٤. راندال فورسبيرج وآخرين : منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، ترجمة / سيد رمضان هدارة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٨ م .

١٥. د. سعيد سالم جويلي : المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣ م .

١٦. د. سعيد فهمي : الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ، سنة ١٩٩٨ .



١٧. د. صالح محمد بدر الدين : الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٧ م .
١٨. د. صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٥ م .
١٩. \_\_\_\_\_ : مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة ١٩٧٦ م .
٢٠. د. عائشة راتب : العلاقات الدولية العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠ م .
٢١. \_\_\_\_\_ : النظرية المعاصرة في الحياد ، الناشر : دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة سنة ١٩٦٨ م .
٢٢. د. عبد العزيز علي جميع ، د/ عبد الفتاح عبد العزيز ، د/ حسين درويش : قانون الحرب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، طبعة ١٩٥٢ م .
٢٣. د. عبدالغنى محمود : القانون الدولي العام ، طبعة عام ٢٠٠٤ م .
٢٤. د. عبدالواحد القار : قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشرعية الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٥ م .
٢٥. \_\_\_\_\_ : القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٢ م .
٢٦. \_\_\_\_\_ : الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها ، الناشر : دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٩٦ م .
٢٧. د. عصام محمد أحمد زنتي ، د. معمر رتيب محمد : الوجيز في القانون الدولي العام ، مطبعة جامعة أسيوط ، سنة ٢٠٠٩ م .

٢٨. د. عصام محمد أحمد زنتى : المسئولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن الأجسام الفضائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣ م .
٢٩. د. على إبراهيم : الحقوق والواجبات الدولية فى عالم متغير ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٥ م .
٣٠. د. على صادق أبوهيف : القانون الدولى العام ، الطبعة الحادية عشرة ، الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ، سنة ١٩٩٣ م .
٣١. المستشار/ على على منصور : الشريعة الإسلامية والقانون الدولى ، الكتاب الأول ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، سنة ١٩٦٥ م .
٣٢. د. عمرو رضا بيومى : مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومى العربى، دراسة مقارنة فى ضوء انهيار مصداقية مجلس الأمن الدولى فى ظل النظام الدولى الجديد والمزعوم: دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .
٣٣. د. غازى حسن صباريتى : الوجيز فى مبادئ القانون الدولى العام ، دار الثقافة ، عمان - الأردن ، طبعة ١٩٩٢ م .
٣٤. د. فوزى حماد : المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الإمارات العربية المتحدة ، سنة ٢٠٠٣ م .
٣٥. د. فوزى طاهر الطيب : قياس التلوث الإشعاعى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ م .
٣٦. د. ماجد إبراهيم على : قانون العلاقات الدولية فى السلم والحرب ، مطابع الطبوجى التجارية، القاهرة ، سنة ١٩٩٣ م .

٣٧. د. محمد زكى عويس : أسلحة الدمار الشامل ، الطبعة الأولى ، سنة ٢٠٠٣م ، دار العين للنشر ، القاهرة .

٣٨. د. محمد مصطفى يونس : استخدام الطاقة النووية فى القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٣٩. \_\_\_\_\_ : حقوق الإنسان فى حالات الطوارئ فى ضوء مبادئ القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٢م

٤٠. \_\_\_\_\_ : ملامح التطور فى القانون الدولى الإنسانى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٦م .

٤١. د. محمود حجازى محمود : حيازة واستخدام الأسلحة النووية فى ضوء أحكام القانون الدولى ، مطبعة العشرى / القاهرة ، سنة ٢٠٠٥م .

٤٢. د. محمود خيرى بنونه : القانون الدولى واستخدام الطاقة النووية ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١م .

٤٣. د. محمود سامى جنينه : دروس فى القانون الدولى العام ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، طبعة ١٩٢٧م .

٤٤. د. محمود شريف بسير نى : مدخل فى القانون الدولى الإنسانى والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة ، الاطار العرفى للقانون الدولى الإنسانى - التخللات - ثغرات والغموض ، سنة ١٩٩٩م .

٤٥. د. محمود ماهر محمد ماهر : نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٠م .

٤٦. د. مصطفى سلامة حسين : نظرات فى الحد من التسليح ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٧

٤٧. د. مصطفى عبدالباقى : القنبلة الذرية والإرهاب النووى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢ م .

٤٨. د. معمر رتيب محمد : القانون الدولى للبيئة وظاهرة التلوث . دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .

٤٩. د. ممدوح حامد عطية : البرنامج النووى الإسرائيلى والأمن القومى العربى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٥٠. د. ممدوح حامد عطية ، لواء/ صلاح الدين سليم : الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية فى عالمنا المعاصر ، الطبعة الأولى ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٢ م .

٥١. د. ممدوح شوقى مصطفى كامل : الأمن القومى والأمن الجماعى الدولى ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥ م .

٥٢. د. ممدوح عبدالغفور حسن : الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشارها ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، طبعة ١٩٩٥ م .

٥٣. \_\_\_\_\_ : الطاقة النووية لخدمة البشرية ، الناشر : هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٠٢ م .

٥٤. د. منى محمود مصطفى : استخدام القوة المسلحة فى القانون الدولى بين الحظر والإباحة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٨٩ م .

٥٥. د. نبييل بشر : المسئولية الدولية فى عالم متغير ، الطبعة الأولى ، مطبعة عبير ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .



٥٦. هنرى ميروفيتز : حماية البيئة الطبيعية فى فترة النزاع المسلح — دراسات فى القانون الدولى الإنسانى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ط ١ سنة ٢٠٠٠ م .

### ثالثاً : رسائل الدكتوراه :

١. د. إبراهيم زهير الدراجى : جريمة العدوان ومدى المسئولية القانونية الدولية عنها ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠٠٢م

٢. د. حنان أحمد الفولى : رأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها الصادر فى ٨ يوليو سنة ١٩٩٦م ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤م .

٣. د. زكريا حسين عزمى : من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح — مع دراسة خاصة بحماية المدنيين فى النزاع المسلح ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٨م .

٤. د. سمير محمد فاضل : المسئولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق — جامعة القاهرة ، ١٩٧٦م .

٥. د. صلاح الدين عامر : المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى العام ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٤م .

٦. د. صلاح الطحاوى : الاتفاقات الدولية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، رسالة دكتوراه ، جامعة أسيوط ، سنة ٢٠٠٦م .

٧. د. عبدالحميد إبراهيم أبو سعدة : نظرية المعاملة بالمثل فى الحرب فى الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، عام ١٩٨٩ م .

٨. د. عبدالفتاح محمد محمد إسماعيل : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ م .

٩. د. عبدالواحد محمد الفار : أسرى الحرب ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، سنة ١٩٧٥ م .

١٠. د. عزت سعد الدين الميرغنى : حماية حقوق الإنسان فى ظل التنظيم الدولى الإقليمى ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس .

١١. د. على محمد على : قضاء الغنائم فى مصر ، رسالة دكتوراه — كلية الحقوق — جامعة عين شمس ، عام ١٩٨١ م .

١٢. د. محمد شوقي مصطفى : الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، سنة ١٩٩٠ م .

١٣. د. محمد عبدالله محمد نعمان : ضمانات استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ م .

١٤. د. محمد محمود خلف : حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ م .

١٥. د. مصطفى كامل الإمام شحاته : الاحتلال العربى وقواعد القانون الدولى المعاصرة — مع دراسة تطبيقية عن الاحتلال الإسرائيلى للأقاليم العربية ، رسالة دكتوراه — كلية الحقوق — جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٧ م .

١٦. د. معمر رتيب محمد : المسئولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة ، كلية الحقوق، جامعة أسيوط ، سنة ٢٠٠٦ م .

#### رابعاً : المقالات :

١. د. إبراهيم محمد العناني : المحكمة الجنائية الدولية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، كتاب مؤتمر الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سنة ٢٠٠١ م .
٢. د. أحمد أبو الوفا : التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ٥٢ لسنة ١٩٩٦ م .
٣. \_\_\_\_\_ : تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، سنة ١٩٩٣ م .
٤. د. أحمد موسى : على هامش حق الدفاع عن النفس واستعمال الأسلحة النووية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثامن عشر ، ١٩٦٢ م .
٥. د. إيل إسماعيل بيوي : نظام مشترك لمجاسبات المواد النووية والتحقق المتبادل - خطة للأمم : نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، كتاب : مؤتمر " الخيار النووي في الشرق الأوسط " - مركز دراسات المستقبل - بنمعة أسيوط ١٦ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٦ م .
٦. د. ثقلب - س. - سجمي : سلامة الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام ، من : حقوق ، حرية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة والعشرين - يونيو ، سنة ٢٠٠٥
٧. جوزيف جولديني : نظرية عامة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، المجلة الدولية للنسب الأحمر ، العدد ٥٥ ، مايو/يونيو لسنة ١٩٩٧ .
٨. جيمس كارول : لماذا لا يتم تحريم الأسلحة النووية ، صحيفة هيرالد تريبيون ، ترجمة/ جريدة الاتحاد ، سنة ٢٠٠٩ م .

٩. د. حسين خلاف : ضمانات الدول الذرية للدول غير المسلحة ذرياً ضد الاعتداء عليها ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، سنة ١٩٧٤م .

١٠. د. خليل الجنابى : الحرب والمحرقنة النووية القادمة : <http://www.ahewar.org> .

١١. ريبا ( ل ) : إدارة الحرب ومعاملة ضحايا النزاعات المسلحة - القواعد المدونة والعرفية التي كانت سارية في الهند القديمة ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد (٨) ، يوليو/أغسطس سنة ١٩٨٩م .

١٢. روبير تيسهورست : شرط مارتينز وقانون النزاعات المسلحة ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مارس / أبريل ١٩٩٧م ، السنة العاشرة ، العدد ٢٥٤ .

١٣. د. زكريا حسين : الآثار الاستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٣ ، يوليو سنة ١٩٩٨م .

١٤. د. سحر مصطفى حافظ : الأزمة النووية في ظل غياب نظام دولي قانوني ، مؤتمر الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسسوط ، ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٩٩م .

١٥. د. سمير محمد فاضل : التخلص من الفضلات الذرية في البحار في ضوء أحكام القانون الدولي العام ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثاني والثلاثون ، سنة ١٩٧٦م .

١٦. شذى الدركزلى : ماذا بعد هذا الرعب النووي ، جريدة العربى ، الكويت ، العدد ٣١٢ نوفمبر ١٩٨٤م .

١٧. د. صلاح الدين عامر : مقدمة للتعريف بالقانون الدولي الإنسانى ، الندوة المصرية للقانون الدولي الإنسانى بالاشتراك بين الجمعية



المصرية للقانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ،  
القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٢م .

١٨ . د . عادل عبدالله المسدي : استخدام الأسلحة النووية في ضوء أحكام القانون  
الدولي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية  
الحقوق ، بنى سويف يونيو ٢٠٠٠م .

١٩ . د . عبدالعزيز مخيمر عبدالهادي : مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة  
النووية في نزاع مسلح ، دراسة حول الرأيين الاستشاريين  
الصادرين من محكمة العدل الدولية بخصوص هذه المسألة  
، المجلة المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ، العدد (٥٨)  
لعام ٢٠٠٢م .

٢٠ . د . عصام محمد أحمد زنتي : استخدام الفضاء الخارجي للأغراض  
العسكرية - مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، بحث مستخرج  
من مجلة الدراسات القانونية ، كلية الحقوق - جامعة  
أسيوط ، العدد الرابع ، يونيو سنة ١٩٩٢م .

٢١ . أ / علاء عبدالوهاب : مقال بعنوان " سابق التسليح ، ٥٠ مليون شخص و  
٧ تريليون دولار وقود آلة الحرب في الثمانينات ) مجلة  
الشاهد العربية ، السنة الخامسة ، العدد ٥٣ يناير سنة  
١٩٩٠م .

٢٢ . فرانسوا بتيون : من خمسين عاما حلت كارثة هيروشيما ، المجلة الدولية  
للصليب الأحمر ، العدد ٣ : ، مايو ، يونيو ١٩٩٥م .

٢٣ . د . فوزي حماد : منع انتشار النوى - الجذور والمعاهدة ( السياسية  
الدولية ، العدد ١٢٠ ، أبريل سنة ١٩٩٥م .

٢٤ . كريستوفر غرينوود : فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الأسلحة النووية في  
القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ،  
العدد ٥٣ ، السنة العاشرة ، يناير/فبراير سنة ١٩٩٧م .

٢٥. د. لاشين محمد العناني : آداب الإسلام وأخلاقياته في السلم والحرب ،  
مجلة المحامي ، السنة ١٦ ، عدد يوليو/سبتمبر سنة  
١٩٩٢ م .
٢٦. لويزدوسوالد - بيك : " القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل  
الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو  
استخدامها ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٣١٦  
لسنة ١٩٩٧ م .
٢٧. أ / محمد إبراهيم الدسوقي : كوريا الشمالية تبوح بأسرارها النووية ،  
جريدة الأهرام العدد ٤٢٣٩٣ ، بتاريخ ٣١ ديسمبر ، سنة  
٢٠٠٢ م .
٢٨. د. محمد السعيد الدقاق : القانون الدولي الإنساني بين المفهوم الإسلامي  
والقواعد الوضعية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ،  
نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٠ م .
٢٩. د. محمد أبوزهرة : نظرية الحرب في الإسلام ، المجلة المصرية للقانون  
الدولي ، مجلد ١٤ ، سنة ١٩٨٥ م .
٣٠. د. محمد بهاء الدين الغمري : المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل  
من الشرق الأوسط وأفريقيا ، بحث مقدم لمؤتمر الخيار  
النووي في الشرق الأوسط - مركز دراسات المستقبل -  
جامعة أسيوط في الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة  
١٩٩٩ م .
٣١. د. محمد حافظ غاتم : عدم مشروعية إجراء التجارب الذرية ، مجلة العلوم  
القانونية والاقتصادية ، عدد يوليو ١٩٦٢ م .
٣٢. د. محمد قدرى سعيد : القنبلة الذرية - الخطوة الأولى لعالم نووي ) ،  
مقال نشر بجريدة الأهرام المصرية ، العدد (٤١٢٩٦) ،  
السنة ١٢٤ ، بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٤٢٠ هـ الموافق  
٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٩ م .

٣٣. د. محمد نبيل فؤاد : الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي ، بحث مقدم لمؤتمر ، مستقبل الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، في الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٩٩ م .

٣٤. د. محمود خيرى بنونة : التسليح النووي بين الحظر الجزئى ومنع الانتشار، المجلة المصرية للقانون الدولى ، دراسات فى القانون الدولى ، المجلد الأول ، سنة ١٩٦٩ م .

٣٥. د. محيى الدين على ع شماوى : القانون الدولى العام واستخدام الطاقة النووية وقت السلم والحرب ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لكلية الحقوق - جامعة المنصورة ، سنة ٢٠٠٨ م .

٣٦. د. يوسف عبدالعزيز الحسائين : مخاطر الإشعاع النووى على البيئة والغذاء وصحة الإنسان ، بحث مقدم لمؤتمر الخيار النووى فى الشرق الأوسط ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط فى الفترة من ١٦ - ١٨ أبريل سنة ١٩٩٩ م .

٣٧. هنرى ميروفيتز : مبدأ الآلام التى مبرر لها ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٣٧ ، مايو/يونيو سنة ١٩٩٤ م .

#### خامساً : الدوريات والوثائق والاتفاقيات الدولية :

١. القواعد المدونة والعرفية السارية فى الهند القديمة ، المجلة المصرية للصليب الأحمر ، العدد (٨) ، يوليو/أغسطس سنة ١٩٨٩ م .

٢. جريدة الأهرام ، الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٩٦ ، السنة ١٢٠ ، العدد ٣٩٩٣٨ .

٣. كتاب وزارة الخارجية المصرية : مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، سنة ١٩٨١ م .

٤. مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية لسنة ١٩٨٦ فى القضية المرفوعة من نيكارا جوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية .
٥. مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، جنيف ، سنة ١٩٨١م .
٦. مطبوعات جمعية الهلال الأحمر المصرى ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، سنة ١٩٧٩م .
٧. موجز لقرارات مجلس الأمن الأثنى عشر الخاصة بأزمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤ أبريل سنة ١٩٩١ .
٨. ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ م .



## المراجع الأجنبية

أولاً : باللغة الإنجليزية :

### A – Books :

1. **Armed (A.C) and Beck (R.J) :** International law and the Use of force, London and New York, 1993. .
2. **Bassiouni (M.SH):** Amanual on International Humanita- rian law and Arms control Agreements, Transnational Publishers, INC, Ardsley 2000. .
3. **Bertrand (G) :** The atomaic complex, Aworldwide, political history of Nuclear Energy, American Nuclear societ, 1982.
4. **Blackaby (F), Goldblat (J), and Lodgaord (S) :** " No- first- use of nuclear Weapons " Oxford University press, 1986 .
5. **Brownlie ( I ) :** " International law and use of force by states " , Oxford, London, 1988
6. **Burroughs (J) :** The (11) legality threat or use of nuclear weapons, Aguide to the historic opinion of International court of Justice, Amsterdam, 1997.
7. **Cassese (A) :** Weapons causing unnecessary suffering are prohibited, 1975.
8. **Castern (E) :** The present law of war and Neutrality , 1958
9. **Charles (J) and Moxley (JR) :** Nuclear weapons and International law in the post cold war world , Austin, Winfield publishers, lonham, New York, Oxford, 2000.

10. **Goldblat (J)** : Arms control agreements and humanitarian law of war, in marek thee ed, Arms and disarmoment , Oxford, 1986.
11. **Hans ( A. B. )** : " The Nuclear weapons Archive : A guide to Nuclear weapons " U. S, 2007 .
12. **Henry (W.S)** : " Atomic Energy for military purposes " , U. S., 1995,
13. **Kunz (J.I)** : The law of war, 1951.
14. **Kwahwa** : The International law of Armed conflict : personal material fields of application, Klener academic , 1992.
15. **Lamm (V)** : " The Utilization of Nuclear Energy and International la ". Akiado, Budopest, 1984.
16. **Leonard (S)** : " Nuclear Proliferation today " , Spread of Nuclear weapons, 1984 ( New York, vintage books, combridge, MA, Ballinger pub. Co., 1984).
17. **Oppenheim (L)** : International law , vol (I), Mckay company. Ing, Eighth Edition, New York, 1955.
18. **Peter (P)** : " Israel's Nuclear Arsenal " , Boulder co. Westview pres, 1984
19. **Pogany (I)** : Nuclear weapons and International law. Nuclear weapons and self defense in International law, 1986.
20. **Prawitz ( J ) and Leonard ( J.F)** : Azone free of nuclear weapons , New York, United Nations, 1996.
21. **Singh (N)** : Nuclear weapons and International law , Dordrecht / Boston/ London, Martinus Nijhoff, 1989.

22. **Sohin (D) and Toman** : The law of armed conflicts, Geneva, 1973.
23. **Spaight** : Air power and war rights, 1947.
24. **Stone ( J )** : Legal controls of International conflicts, London, 1959.

### **B – Articles :**

1. **Boros (M.K)** : " Nuclear weapons " . [www.crimes of war.org/](http://www.crimes of war.org/)
2. **Boven (V)** : Some reflections on the principle of neutrality, studies and Essays on International human-itarian law, Martinus Nijhoff publisher , 1984.
3. **David Sanger** : " North Korea concealing nuclear site, us says ", International Herald tribune, 18 August 1998.
4. **Doswald – Beck ( L )** : New protocol on blinding laser weapons, IRRC, No. 313, may – june 1996.
5. **Ellsberg (D)** : To end the threat of Nuclear War , Harvard journal of world affairs, Summer 1992.
6. **Harrison (S)** : Zero Nuclear Weapons Zero , New York Times, February 15, 1995.
7. **Jaswant (S.H)** : " Againts Nuclear Apartheid " , foreign affairs, vol.77, no.5, September-october 1998.
8. **Kalshoven (F)** : The soldier and his golf club, studies and essays on IHL and Red Cross principles in Honour, Martinus Nijhoff publisher, 1984.
9. **Kelsen (H)** : Collective Security and Collective Self- defense under the charter of the United Nations (A,J,I,L) vol(42) No(4) October 1948

10. **Michael ( J )** : The opinion of the International court of justice on the threat or use of Nuclear weapons, 91 American journal of International law ( july - 1997).
11. **Miyazaki (S)** : The Martens clause and International Humanitarian law; studies and Essays on International Humanitarian law and Red Cross principles in Honour of Jean pictet (ICRC), Martinus Nijhoff. Publisher , 1984.
12. **Nazario (E.J)** : " The potential Role of Arbitration in the Nuclear Non-Proliferation treaty Regime " , 10 American Review of International Arbitration, 1999.
13. **Pictet (J)** : Armed conflict and international humanitarian law , studies and essays on IHL and Red Cross, 1984.
14. **Rosen ( M.E)** : " Nuclear Weapons free zones : time for A fresh look " 8 Duke Journal of comparative and international law " fall 1997 .
15. **Singh (N)** : Armed conflict and international laws of ancient India, studies and essays on IHL and red cross principles, 1984.
16. **Turco (R.P)** , **Pollack (J.B)** and **Others** : Nuclear winter, Science, volume 22, No . 4630, ( December 23, 1983 ).
17. **Vachon (C.J)** : The sovereign versus Globalization. The international court of justice's advisory opinion on the threat or use of nuclear weapons " 26 Denver journal of international law and policy, (summer – 1998).



18. Weissbrodt (D) and Andrus (M) : The Right to life during Armed conflict , disabled people's International V. United states, 29 Harvard Int. L.J., 1988.
19. Wiliamson (R.L) : " Law and the H-Bomb : Strengthening the Non-Proliferation Regime to Impede Advanced Proliferation " , 18 cornell International law journal, 1995.

### **C – Documents officials :**

1. (G.A) Res, 1953 XVI, Nov.24, 1961.
2. (G.A) Res, 33/71, 1987.
3. (GA) Res, 35/152, 1980.
4. (GA) Res, 36/192, 1981.
5. (GA) Res, 37/100, 1982.
6. (I.C.J), Reports 1996 .
7. (ICJ) Reports, No. 14, 1986.
8. (P.C.I-J) : Reports, Series A, No. I.
9. 402 (U.N.T.S) 71.
10. A/CN.4/SER.A/1998.
11. IAIA ( 1968) , The Agency's Safeguards system, IAEA, INFCRC/66 (Rev.2) , Vienna-Austria.
12. Rio Declaration on human environment. U.N. Doc. A/conf.15/26. vol I (1992).
13. Stockholm Declaration on human environment U.N. Doc. A/conf. 48/19 (1972).
14. The Nuclear Non-Proliferation treaty and global non-proliferation regime : A.V.S. policy Agenda. 12 Boston, University International law journal (fall 1994).

15. UN treaty series (UNTS) V.639, N.6964.
16. United Nations : Comprehensive study on the question of Nuclear weapons free zones in all its Aspects, 1975, United Nations documents A/10027/ADD/
17. United Nations Security Council Res (1984), 11 April 1995, 5314 th meeting
18. UNO ( 1957), statute of the IAEA, UNO, New York, USA,
19. UNO ( 1968) : " The treaty on the non-proliferation of nuclear weapons (NPT). IAEA doc./140.vienna-Austria.
20. UNO : Status of the International Atomic Energy Agency , United Nation Organization, New York, USA, 1957.

#### **D : Internet :**

21. [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org).
22. [www. Crimes of war. Org/p.1](http://www.Crimes of war. Org/p.1)
23. [www.dissarmament2.un.org/wm/npt/2000dec3.htm](http://www.dissarmament2.un.org/wm/npt/2000dec3.htm).
24. [www.fas.org/nuke/contral/npt/text/npt/.htm](http://www.fas.org/nuke/contral/npt/text/npt/.htm)
25. [www.hiroshima-is.ac.jp/hiroshima/radiation.htm#faq2](http://www.hiroshima-is.ac.jp/hiroshima/radiation.htm#faq2)

ثانياً : باللغة الفرنسية :

1. Dupuy (P.J) : Le droit international Paris, 1963.
2. Fauchille ( Paul) : Traite de droit international public, Paris, 1992.
3. Furet (M.F) : Le Desarmement Nucleaire, A. pedon, Paris, 1973.
4. Rousseau (CH) : Precis de droit international public, ed, Dalloz, Paris, 1987.

# الفهرس





## الفهرس

ص	الموضوع
١	المقدمة .
٩	الفصل التمهيدي : ماهية الأسلحة النووية .
١١	المبحث الأول : أنواع الأسلحة النووية
١٦	المبحث الثاني : استخدام الأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية
٢٠	المبحث الثالث : أضرار استخدام السلاح النووي في الحرب
٣١	الفصل الأول : موقف القانون الدولي من امتلاك واستخدام الأسلحة النووية
٣٢	المبحث الأول : قواعد القانون الدولي وحظر إنتاج وامتلاك الأسلحة النووية
	المطلب الأول : معاهدات دولية عالمية (معاهدة منع انتشار الأسلحة
٣٨	النووية لسنة ١٩٦٨ م) .
	المطلب الثاني : معاهدات دولية إقليمية ( تحظر امتلاك واستخدام الأسلحة
٥٧	النووية ) .
٧٥	المبحث الثاني : موقف الفقه الدولي من امتلاك واستعمال الأسلحة النووية
٩٥	الفصل الثاني : القانون الدولي الإنساني وحظر استخدام الأسلحة النووية
١٠٢	المبحث الأول : ماهية القانون الدولي الإنساني وحظر استخدام الأسلحة النووية
	المطلب الأول : مدى أهمية القانون الدولي الإنساني في عصر
١٠٣	الأسلحة النووية .
١١٦	المطلب الثاني : أهم مصادر القانون الدولي الإنساني .
١٢١	المطلب الثالث : القوة الإلزامية للقانون الدولي الإنساني .

- المطلب الرابع : المبادئ الأساسية القانون الدولي الإنساني وحظر  
استخدام الأسلحة النووية . ١٢٥
- المبحث الثاني : وسائل الحرب غير المشروعة والأسلحة النووية ١٥٣
- المطلب الأول : وضع الأسلحة النووية بين الوسائل المحرم  
استخدامها في الحرب . ١٥٤
- المطلب الثاني : استخدام الأسلحة النووية في الحرب البحرية . ١٦١
- المطلب الثالث : الأسلحة النووية والحروب الجوية . ١٦٥
- المطلب الرابع : الأسلحة النووية وأسلوب الحرب . ١٦٩
- المبحث الثالث : اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م وحظر استخدام  
الأسلحة النووية ١٧٦
- المطلب الأول : استخدام الأسلحة النووية والحماية الخاصة التي تمتع بها  
الأفراد والممتلكات . ١٧٨
- المطلب الثاني : الأعمال المحرمة والمخالفات الخطيرة واستخدام الأسلحة  
النووية . ١٨٣
- المبحث الرابع : مشروعية استخدام الأسلحة النووية في ضوء مبادئ الحياد ١٨٦
- المطلب الأول : حقوق المحايدين وواجباتهم وفقاً لأحكام القانون الدولي . ١٩٠
- المطلب الثاني : تطور فكرة الحياد بعد الحرب العالمية الأولى . ١٩٣
- المطلب الثالث : أثر استخدام الأسلحة النووية على قواعد الحياد . ١٩٨
- الفصل الثالث : مدى إمكانية استخدام الأسلحة النووية في بعض الحالات الخاصة ٢٠٥
- المبحث الأول : ما مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية للردع طبقاً لميثاق  
الأمم المتحدة لمنع تهديد السلم أو الإخلال به ؟ ٢٠٦

- المبحث الثاني : هل يجوز استخدام الأسلحة النووية رداً على ارتكاب أعمال  
مخالفة للقانون الدولي الإنساني ؟ ( أعمال الانتقام ) ٢١١
- المبحث الثالث : ما الموقف القانوني بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية في  
الحرب العالمية الثانية ؟ ٢١٨
- المبحث الرابع : موقف منظمة الأمم المتحدة من استخدام الأسلحة النووية . ٢٢٢
- المطلب الأول : القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في شأن الأسلحة  
النووية . ٢٢٣
- المطلب الثاني : القرارات الصادرة عن مجلس الأمن . ٢٢٧
- المطلب الثالث : موقف محكمة العدل الدولية من الأسلحة النووية . ٢٣٣
- الخاتمة . ٢٣٩
- أهم المقترحات للقضاء على استخدام الأسلحة النووية في الحرب . ٢٤٥
- قائمة المراجع . ٢٨٩
- الفهرس . ٣١١



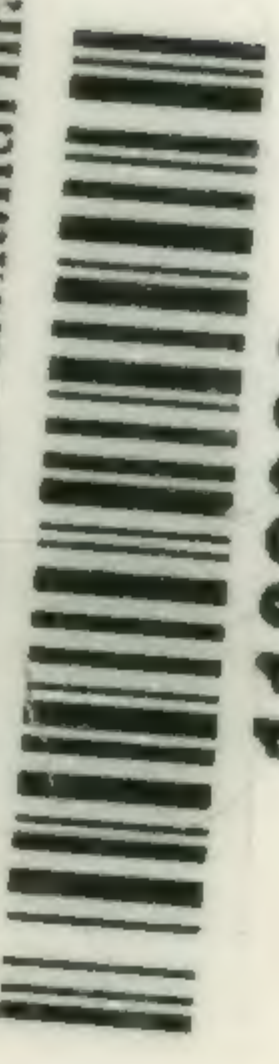








Bibliotheca Alexandrina



1182036

امتلاك واستخدام الأسلحة النارية في مصر الموثق  
محمدر زكي محمد عبد الحامد



978978961